

CEC



جامعة الإسكندرية

الكتاب المفقود



اللسانيات والدلالة
"الكلمة"

اللسانيات والدلالة

"المثلثة"

حقوق النشر محفوظة

الناشر: مركز الانماء الحضاري - حلب

الطبعة الأولى: 1996

الإخراج والتضييد الضوئي: حامل شرفو
حلب - بناء الحبة - المشية القدية هـ: 651156

تصميم الغلاف:
جمال الأبطح



منذر عياشى

اللسانيات والدلالة

المائمة

دراسات لغوية

الهيئة الاستشارية:

- د. عبد الملك مرتسا
د. مسالم فضل
د. مختار عياشي
د. عبد الله الغذامي
د. عبد النبي اصطفيف
د. قاسم المقصداد

المدير المسؤول :

ناصر عياشي

حلب / المحافظة - شارع القاهرة - بناية السباعي (ط1)

تلفون: 00963 21-247756 * فاكس: 664742

ع 163/2/1996

اللسانيات والدلالة: الكلمة: دراسات لغوية/

منذر عياشي. - حلب: مركز الإنماء الحضاري، 1996

- 207 ص ؛ 24 سم.

1- 401 ع ي 1 ل 2- العنوان 3- عياشي

مكتبة الأسد

فأقمة الكتاب

لقد ساهمت اللسانيات مساهمة فعالة في دراسة اللغات الإنسانية. وما كان لها أن تقوم بهذا، لو لم تتخذ من العلم وشروط البحث فيه منهاجاً لها. فقد وقفت في مرحلة أولى من البحث على الظاهرة اللغوية. ثم ذهبت، في مرحلة ثانية منه، إلى وصف هذه الظاهرة. وانتقلت من الوصف، في مرحلة ثالثة، إلى طرح الفرضيات بغية تفسير الظاهرة وتحليلها. وانتهت، أخيراً، إلى افتراض النظريات وامتحان تماسكها الداخلي. وكانت هذه هي المرحلة الرابعة.

ويمكننا أن نقول على صعيد آخر: إن مساهمة اللسانيات مساهمة فعالة في دراسة اللغات لم تكن فقط بسبب المنهج الذي اتبعته، وإنما كانت أيضاً بسبب المنظور الذي سجلت فيه تطورها الخاص إنْ على مستوى المفهوم في دراسة اللغة، وإنْ على مستوى التصور في نشوء علم جديد للدرس اللغوي. فقد أخذت اللسانيات تعامل مع الظاهرة اللغوية لا بوصفها ظاهرة في التاريخ، ثبّتها

النصوص القديمة صيغة، وتركيبياً، ودلالة ووقفت شاهدة عليها، ولكن بوصفها آنية تشد التاريخ إليها وتتجاوزه، في الزمان والمكان، إلى خارج النصوص. ولقد اتخذت من الاستعمال دليلاً عليها، به تقيس تغيرها وإليه تعود في ملاحظة الحمولات الدلالية والأشكال الصيغية والتركيبية الجديدة التي دخلت عليها، ويستمرها الأداء في وضعها الراهن.

ولقد أدى تطور البحث اللساني إلى تطور جملة من العلوم، لها صلة بالظاهرة اللغوية. ولكن اللسانيات، على الرغم من سيطرة بعض العلوم على بعضها الآخر فلسفه ومنهجاً، قد استطاعت أن تحظى باستقلالها وتحافظ عليه من غير أن تحدث قطيعة معرفية معها.

وكان من نتائج هذا التطور أيضاً، أن استطاعت اللسانيات أن تجمع إليها - ضمن الميدان المعرفي للدراسات الإنسانية - جملة من ميادين البحث كان مقدراً لها أن تصبح علماً مستقلاً. وبهذا، فقد حلت محل الفلسفة. وصار مقدراً لها أن تثير الأسئلة، وأن تصوغ القضايا. فاندفعت العلوم الإنسانية، في ركابها، تشق طريقها نحو تطورها الخاص.

وإذا كانت اللسانيات قد تبأت هذه المكانة، فلأننا باللغة ندرس العلوم ، وباللغة أيضاً ندرس اللغة، وهذا يعني أنها أداة الدرس وموضوعه في الوقت نفسه، وأنها لغة لاصقة بلغة، ولغة دارسة لنفسها أيضاً. ولذا، فقد حق لها أن تكون أمّاً لفروع علمية شتى.

ويمكّنا انطلاقاً من هذه الرؤية أن نقول: إن علم الدلالة جزء من اللسانيات، أو هو فرع من فروعها. ذلك لأننا إذا كنا ندرس بني الجمل صوتاً وتركيبياً، فإنه يمكننا أن ندرس أيضاً دلالات هذه الجمل من خلال بناءها الصوتية والتركيبية.

وقد صار بإمكاننا كذلك، في تطور لاحق لعلم الدلالة، أن ندرس الدلالة من خلال الآثار المعمارية التي تتركها على الكلام صيغة وتركيبياً. فغدت الدلالة

بهذا بنية تجد عناصر الكلام فيها أشكال ظهورها وأماكنها ووظائفها. وأصبح البحث عن النموذج لا يستند إلى القواعد كما في النحو التقليدي، ولكن إلى الدلالة في تركيب الكلام وإنشائه.

وهكذا، فإن العمل بهذا الاتجاه قد سجل لهذا العلم تطوره الخاص ضمن الحقل اللساني. وبعد أن كان ينظر إلى الدلالة على أنها إنتاج للصيغة والتركيب الكلامية، أصبحت النظرية الآن معكوسة. وصار يُنظر إلى الصيغة والتركيب الكلامية على أنها إنتاج للدلالة.

ونحن هنا، حين نتكلّم عن الدلالة ، فإن كلامنا يلامس في الواقع عنصراً من عناصر الدرس اللساني. وإذا كانت الدلالة هي كذلك، فإن هذا يعطي للعلم الدارس لها أهمية من جهة، ومصداقيتها من جهة أخرى. ذلك لأن اللسانيات، بحملها معل الفلسفة في دراسة الدلالة، تحقق أمرين: أولاً، إنها تصبح لعلم الدلالة أساساً في النظر المنهجي. ثانياً، إنها تعيد الدلالة إلى مكانها الطبيعي بوصفها ظاهرة لسانية، ونحن إذ نقول هذا، فلأننا نرى أن موضوع هذا العلم "لا يزال سبيئ التحديد" (1). وهو من أجل ذلك، يحتاج إلى اللسانيات لا إلى سواها لكي يقبض على موضوعه، كما سيتبين لنا لاحقاً.

ويمكّنا في هذا السياق أن نشير إلى جملة الطروحات التي قدمها العرب في هذا المجال. فنخمن بحد أن العرب قدّمـا ، وخاصة علماء الأصول، قد لاحظوا أن ثمة ارتباطاً بين بنية القول صوتاً وصيغة وتركيباً وبين دلالة القول. كما لاحظوا أن للسياق دوره الفاعل في طريقة إنشاء العبارة وتوجيه المعنى.

ثم إنهم لم يقفوا عند هذا الحد. فقد حاولوا أن يطوروا نظرية في النص خدمة لأداء المعنى ودراسته. وهذا يعني أنهم قد تجاوزوا المفهوم اللفظي للكلام، والمفهوم الجملي، ليستقر عندهم أن المتكلم، في تعبيره عن حاجاته، لا يتكلّم بالفاظ، ولا بجمل، ولكن من خلال نص. فاتسعت بهذا أمامهم دائرة البحث الدلالي. وانتقلوا من البحث في مفردة أو جملة إلى البحث في خطاب يتم فيه تحويل المفردات والجمل بدلالات يقتضيها موضوع الخطاب.

ولقد نعلم أن اللسانيات في العصر الحديث، قد وقفت على الأمر الأول ورأت تلامحاً أكيداً بين البنى الصوتية والتركيبية وبين البنى الدلالية. وهي الآن، تحاول أن تدخل إلى عالم النص في آخر تطور لها. وإذا كان ذلك كذلك ، فشنة سؤال بحد أنفسنا مضطربين إلى طرحة. هذا السؤال هو: هل يمكن جموع الدراسات التي قدمها العرب في هذا الميدان أن تدخل في حقل الدراسات الدلالية، وأن تتطبق عليها شروط البحث العلمي المطلوبة فيه؟. ويعنى آخر، هل يمكن أن نعتبر أن الدراسات الدلالية عند العرب جديرة أن يطلق عليها اسم "علم" .^{٩٩}

إننا في الواقع، أي في الوقت الحالي لتطور الدرس الدلالي الحديث، لا نملك إجابة نهائية، ومع ذلك ، فإننا نعتقد أن إمكانية الكلام عن هذا الأمر لتفصيح بشكل علمي عن أهمية البحث الدلالي قديماً عند العرب. ثم إنها تفتح آفاقاً أيضاً، تتصل في رأينا باخر ما جد في هذه العلم ونقده في العصر الحديث.

(1)- المراد: يمر جمر: علم الدلالة. ت. متذر عياشي. دار طلاس. / 1988/. دمشق ص. /18/.

الفصل الأول:

مدخل إلى علم الدلالة

- 1- علم الدلالة من منظور عربي
- 2- علم الدلالة من منظور غربي
- 3- موضوع علم الدلالة: «منظور فيرميولوجي»

علم الدلالة من منظور حربوي

١- العلم انتاج حضاري

إبداع العلم مطلب الحضارة، وشرط الإنسانية في وجودها بقاء واستمراراً. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه يتساوی، ضمن دائرة القيم والضرورات الحضارية، الإبداع لذاته، والإبداع تيسيراً لمصالح العباد.

والشمولية التي كون الإسلام بها المجتمع، جعلت العمل العلمي فيه مشروعأً حضارياً. فتزوج حضوراً عند علمائه، العلم لذاته، والعلم تيسيراً لمصالح العباد. وأعطي للإنسانية - بقاء واستمراراً - ميرر وجودها.

ولذا، كان لا يصح من هذه الزاوية، أن ينظر إلى علوم السلف عموماً، إلا من خلال الرؤية الشمولية. كما صار لا يجوز - موضوعياً - أن نشك في وجودها.

وإذا كان العمل العلمي مشروعأً حضارياً، فقد وجب أن نعلم أن هذا المشروع، لا يمكن أن يتم كمالاً ما لم تكن المكونات الحضارية هي صانعة المكونات العقلية المستخدمة فيه.

ومن هنا نفهم لماذا تبدو العلوم في مجتمع الحضارة، وكأن بعضها يشد برقاب بعض في أحابين كثيرة، حتى ليحسب المتأمل فيها أنها من لوازم بعض أو أنها في عملها من شروط بعض وجوداً، ونماء، وتطوراً.

وإننا لنفهم أيضاً أنه ما كان ذلك ليكون إلا لأن الحضارة تتنظمها عقداً، يؤدي فيه كل واحد منها وظيفته الخاصة، وجميعها يؤدي في المجتمع الذي ينتجهما وظيفة التكامل والشمول. ولعل مثل هذا هو ما يعطي لتدخل العلوم مبرره في عصرنا.

وإذا كان هذا هكذا، فيمكّنا أن نقول: إن الحضارة العربية الإسلامية، قد عرفت نشاطاً من هذا القبيل. فتدخلت العلوم في عدد من الميادين وتواشحت. وإن هذا الأمر ليجعلنا ندرك سبب إسناد مسمى العلم إلى البحث الأصولي والفقهي. ففي إطاره، أو بتدخل معه قامت بحوث وعلوم تدل الممارسة فيها على الضبط العلمي الدقيق. ولقد نجد، من هذه المباحث والعلوم، البحث في اللغة بوصفها نظاماً، والبحث في الكلام بوصفه إنجازاً، كما نجد من ضمنها كذلك، مباحث في الدلالة أصولاً وفروعاً.

ويمكن للمرء أن يزعم، دون وهم أو مبالغة، أن علم الأصول على وجه الإجمال إنما هو بحث في الدلالة: لفظاً وجملة، نصاً وسياقاً. وهذه أمور تشكل موضوع الدرس الدلالي المعاصر ومادة البحث فيه (1).

أما عن أسلوب البحث فيه، فقد قام على مبدأ المضايفة أو التلازم بين قوانين اللغة في إنتاج الخطاب، وضوابط السياق في تحديد دلاته، وقواعد الشرع في توجيهها له على نحو خصوص.

ويعد مصطلح "المضايفة - Correlation" واحداً من مصطلحات البحث العلمي واللسانی في الوقت نفسه. وهو يعني فيما يعنيه، أنه عند وجود قضية يحتاج حلها إلى علمين، لأنها تشير إلى أمرین بينهما تماثل، فإن أحدهما يصبح شرطاً لوجود الآخر. وإدراك الأصوليين لهذا الأمر، أدى بهم إلى هذا الأسلوب في البحث. فتضاعفت العلوم عندهم وتدخلت لتكون رؤية شاملة، صار البحث الدلالي نتاجاً لها. وعملاً بهذا، فقد تناولوا ظواهر لغوية على مستوى التركيب الجملي "Syntagmatique" ، وعلى مستوى حدول الاختيار "Paradigmatique" ، كالترادف، والمشترك اللغطي، والتضاد، والغموض، والدلالة حول المفاهيم

كالخاص والعام. كما كانت هناك أشياء أخرى صوتية وصرفية ونحوية، وسميولوجية إشارية، غطت معاجلتهم لها حقولاً من البحث، تسعى الاتجاهات الدلالية الحديثة أليوم إلى تغطيتها.

وأما عن دلالة الخطاب، فقد ذهبا بها تفسيراً للنص أو تأويلاً له مذاهب عديدة. وحول هذين الأمرين، صدر أضخم إنتاج كتابي، ونظري، وفكري يتعلق بالنص.

يُعد إذن هذا الإنتاج الضخم، في تعدديته، وليس في غزارته فقط، صورة حقيقة لعمل "العقل المكون" في إنشاء "العقل المكون"، أي أنه يُعد، بقول آخر، صورة لنظام الحضارة التي أفرزته. وإن الباحث، في مقاربته له، ليستطيع أن يقرأ فيه شيئاً معاً: إنه يقرأ حضارة أمة يحملها مشروعها المعرفي، ويقرأ فيه شاهد افتتاح يحمله إنتاجها العقلي. ولعل ذلك يكون مدركاً من المنطلقات التي اعتمد عليها في تأسيسه، سواء كانت هذه عقدية، أم لغوية، أم أدبية.

وما دمنا في حيز اللغة، فإننا نستطيع أن نرى، على ضوء ما أسفلنا، أنها تنزل في التراث العربي موزعة على سلمين فيما تدرج البصائر صعوداً نحو تشكيل بنظيري، تتعكس فيه طائق البحث مكتملة بالأدوات المفهومية التي توزعها :

السلم الأول، يكون النظر فيه موجهاً إلى اللغة في ذاتيتها اللغوية. ولقد تجلى ذلك، عند علماء السلف، في محارلات التقعيد لها. ولما كان هذا محكماً بأدوات مفهومية ساهمت المكونات الحضارية (العقل المكون) في إنشائها، فقد تنوّعت منظورات التقعيد والمناهج المرافقة لها. وحظيت اللغة من جرائها، ليس بمحرو واحد، ولكن بأنحاء عديدة أفتتها وجعلت عملها يخرج عن حد المختمية في أداء ما يتبع عنها إلى حد الممكن والاحتمال والتوقع. وقد قاد هذا الأمر الوعي اللغوي عند المتكلمين إلى منحاته من هيمنة أحادية ظاهرة التركيب في حدوث الكلام إلى تعددية ظاهرة التركيب في حدوثه. فتجاوز العقل العربي بذلك عائق

النمط وسطوته في مواكبة اللغة للفكر، وتألف الفكر مع اللغة، ولقد غدت اللغة، بسبب من هذا، بالنسبة إليه عامل عق وتحرر.

وأما السلم الثاني، فقد كان النظر فيه موجهاً، وخاصة عند علماء الأصول، إلى اللغة في ركناها الثاني، أي إلى الكلام في ذاتيته النصية.

وهنا نلاحظ مرة أخرى أن المكونات الحضارية، قد ساهمت مساهمة فعالة في فتح آفاق الرؤية. فإذا بالنص يتعدد خطابات ثلاثة، وإذا بكل خطاب يتعدد أحناساً، وإذا بالنظر إلى كل جنس يتعدد تفسيراً وتأويلاً. أما الخطابات، فقد كانت في تعدديتها: إما خطاباً اتصالياً، وإما خطاباً إبداعياً، وإما خطاباً قرآنياً. ولقد نعلم، وهذا ما سنعود إليه عند الكلام عن خصوصية النص تواً، أن الخطاب الاتصالى يحيل اللغة إلى أداة يجعل لها وظيفة هي التبليغ. ونحن إذا ارتقينا في هذا السلم درجة، وجدنا أن الخطاب الإبداعي يحيل نفسه إلى لغة يجعلها، في مراتب الأداء، هي غاية الكلام ووظيفته. فإذا ما ارتقينا أخيراً إلى الخطاب القرآني، وجدنا أن اللغة تكتنز ما في الخطابين السابقين من وظائف، وتحصن بنفسها عنهما في الآن ذاته، لتكون إعجازاً يصير الأداء فيه صورة على مثال منشئه من غير شبيه.

فإذا ما انتقلنا من خصوصية اللغة في كل خطاب إلى خصوصية النص، لا يمكننا أن نقول: إن النص نظام. ولكنه نظام يقول نفسه على نحو مخصوص وفق انتماهه إلى صنف معين من أصناف الخطاب: فهو في الخطاب الأدبي يدور على مبدأ الأحناس الأدبية. وهو في الخطاب اليومي يدور على مبدأ الاتصال النفعي والتداوily. وهو في الخطاب القرآني يدور على مبدأ الإعجاز. وإن توزيع النص على هذه الأنواع من الخطاب، قد جعلهم يتعاملون مع كل نص وكأنه إنتاج وحده، أو كأنه لحظة في الوجود تقوم على مثال نفسها فراده.

وإن الدلالة لتبدو لنا في كل هذا، أنها تأخذ معناها ليس مما تقوله لغة النص فقط، ولكن أيضاً من انتماء النص إلى نوع معين من أنواع الخطاب،

بالإضافة إلى الكيفية التي ينفذ بها كل نص أداءه ضمن نوع الخطاب الذي ينتمي إليه.

وإنه لحري بنا هنا أن ندلّ على لاحظة أخرى هامة: إن اهتماء السلف بالكلام في منظومة اللسان المكونة من اللغة والأداء، ليعد خطوة تجاوزوا بها، على الرغم من وجودهم زمناً قبلَ، لسانيات سوسير الذي أهمل الكلام بوصفه ظاهرة فردية. ألا وإن الاهتمام بهذا الركن في اللسانيات الغربية، ليعد ظاهرة جديدة نسبياً. فلقد دخلت ميدان الدراسات اللسانية حديثاً مع اللسانين الذين خلفوا سوسير، واتجهوا برأيهم نحو النص. ولعلنا نستطيع أن نوسع أن من أوائل من مارس هذا التحول في العصر الحديث، وتابعه فيه آخرون، هو هاريس (Z.S. Harris)، وذلك في كتابه: *(تحليل الخطاب - Analyse de discours)*، حيث ركز جهوده على الخطاب ودور الكلام فيه.

2- النص فعل دلالي

لقد قام البحث اللغوي العربي إذن، على منظور حضاري. فتأسس به، ومنه استقى خطوطه المنهجية:

أ- أما على صعيد المنظور، فقد كان النص هو الدافع والمحرك لكل الأفكار النظرية التي شكلت من العمل اللغوي مشروع روية، به ينشئ الإنسان ذاته، وبه يقرأها بوصفه كائناً لغرياً، ومن خلاله ينظر إلى العالم ويتعامل معه. وقد تكونت لديهم، بناء على ذلك، جملة من التصورات أو لنقل جملة من الأفكار المجردة. فأخذوا في تطبيقها على عدد من التجارب اللغوية والمواضيع المتغيرة ذات الصلة بها، والتي تقوم على قاسم واحد وسمة مشتركة بينها. وقد كان ذلك واضحاً عندهم في جمعهم للمادة اللغوية في مستوياتها التركيبية والمعجمي، حيث قام التصور على أساس جمع عدد من العناصر في باب واحد، تشتراك

بالسمات نفسها، وذلك من غير أن ينظروا إلى جملة الفوارق القائمة بينها، وإذا فعلوا هذا، فقد استطاعوا أن يستخلصوا عدداً من التصورات المساعدة على التجرييد والتعيم، أي على الانتقال - فيما يخص التجرييد - من الواقع الحسي إلى التصور. وبذلك عزلوا بوساطة الفكر أشياء هي في الواقع غير معزولة. ولقد أورد صاحب "الكليات" تعريفاً للتجريد فقال: "التجريد هو حذف بعض معاني اللفظ وإرادة البعض، ويتعلق بمفهوم اللفظ" (2). وإذا كان هم ذلك، فقد استطاعوا أن يمارسوا التعيم، أي أن يضعوا تحت متصور واحد جملة من السمات المشتركة والملاحظة في عدد من الأشياء المنفردة. وأن يعمموا هذا المتصور على فئة أو صنف غير محدود من الأشياء الممكنة وجوداً. وقد جاء في "الكليات" تعريف "العام": "كل ما يتناول أفراداً متفرقة المحدود على سبيل الشمول فهو العام" (3).

بـ- وأما على صعيد الخطوات المنهجية، فقد كان النص أيضاً هو أداة استنباط القوانيين اللغوية التي وقفوا عليها ، واستخدموها استخداماً إجرائياً في الكشف عن مكوناته، وذلك بوصفه ظاهرة يتم بها الكلام ويعامل المتكلمون بها.

ونحن هنا، لا نستطيع إلا أن نقف على جانين فقط من هذا المخصوص المعرفي الواسع، وذلك بشكل موجز:

أـ الجانب الأول، ويتعلق بدلاله النص بين المرسل والمتلقي، وهو ينقسم إلى قسمين:

- القسم الأول: ويكون النص فيه تارة على مثال مرسله، كما يكون تارة أخرى على مثال متنقيه. ولما كانت الخطابات عندهم أنواعاً ثلاثة: خطاب يومي، وخطاب قرآني، وخطاب أدبي فقد أثاروا قضية اللفظ والمعنى، وانطلقا منها فتكلموا عن

شروط الاتصال من جهة، وعن موجبات الخطاب نفسه من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بالخطاب اليومي، فقد كان الاتفاق الضمني أو غير المعلن بين المرسل والمتلقي على مألف النص المستخدم فيه: لفظاً، ومعنى، وتركيبياً هو شرط الاتصال فيه. وأما عن موجباته، فقد كانت الدلالة المباشرة هي من أبرز ما تواضعوا عليه إنفاذًا له.

كما تكلموا أيضاً عن الإعجاز في الخطاب القرآني. ورأوا أن دلالة النص جزء من نظمته، وأن نظمته صورة لإعجازه. فصار الاتصال نفسه، بوصف الخطاب معجزاً، دالاً على مرسله. ولما كان الإبلاغ هو غاية هذا الخطاب، فقد ركزوا فيه جل اهتمامهم على الوضوح. والخطاب - بحسب بعض المذاهب - إما ينقسم إلى ظاهر، ونص، ومفسر، ومحكم، وإما ينقسم إلى ظاهر ونص، وهذا رأي الشافعية. فإذا كان الخطاب حاملاً للدلالة قطعية، ولا تقبل التأويل فهو نص. وإذا كان مرجحاً، أو كما قال الأمدي: "ما دل على معنى بالوضع الأصلي أو العرفي، ويحتمل غيره احتمالاً مرجحاً"، فهو ظاهر. (4)

ولقد تكلموا أخيراً عن الخطاب الأدبي، ورأوا في شرطه خروج العلامة اللغوية عن مألف العادة. وبهذا صارت دلالة النص جدوثاً من غير متوقع، وصار الاتصال، في افتتاحه وتحرر علاماته، خطاباً يعيد القارئ فيه بناء منظومته اللغوية والدلالية.

- القسم الثاني، ورأوا فيه أن النص علاقة بين طرفين. وهو مadam كذلك، فإنه يأخذ دلالته من وظيفته هذه. ولذا، فقد سموا الرسالة بياناً، وسموا العلاقة بين المرسل والمتلقي التبين.

ويجدر بنا، هنا، أن نشير إلى رأي كنا قد أشرنا إليه سابقاً. فالنص بالنسبة إلى متلقيه قد لا يقول بالضرورة ما قاله بالنسبة إلى منشئه، وإن تفسير هذا الانزياح قد يكون بأمررين: الأول، وهو أن زمن الإرسال، كما بینا، يباعد بين زمن الإنشاء وزمن التلقي. وإن هذا من شأنه أن يضفي على الرسالة بعداً دلائلاً ليس في أصل الرسالة.

والثاني، وهو أن زمن المتلقي زمن في حالة تكون دائم. وهو زمن مختلف أيضاً وفي الوقت نفسه. وما كان ذلك كذلك إلا لأنه مرتبط بحالة المتلقي عصراً، وثقافة، ووضعاً نفسياً. وإن من فعل هذا وأثره، أن يضفي على النص الأصل نص المتلقي الخاص. وبهذا فإن النص قد يقرأ، ليس بوحيٍ من دلالته الذاتية، ولكن بوحيٍ من دلالته الإيمائية التي يجدها المتلقي فيه. ويؤدي هذا إلى تداخل في النصوص. ويصبح الكلام في النص الجديد حينئذ، توليداً لا للغة مغلقة على قوانينها المحددة، كما ذهب إلى ذلك سوسيروتشومسكي، ولكن لنصل، كان هو نفسه كلاماً على نص سابق.

وهكذا نلاحظ أنهم في القسمين معاً قد درسوا النص من زاويتين: الزاوية الأولى، وقام الدرس فيها على النص في ذاتيته النصية، والزاوية الثانية، وقام الدرس فيها على النص بوصفه وظيفة اتصالية. وأياً كانت وجهة الدرس، فقد فكروا النص وأعادوه إلى عناصره المكونة ضمن الظاهرة اللسانية.

وإذا أردنا التدقّق بعثاً عن الموقف النظري الذي قادهم إلى طرح قضية النص بوصفه النموذج الذي يتحقق للغة عملها وللكلام بتحليله، فسنجد أن ذلك

يرتبط أساساً بمحاور الرؤية الأفقية والرأسيّة التي أبْعَزَتها نصوصيَّة القرآن في كثير من الآيات. وأما عن الكيفية التي تعاملوا بها مع هذين المورين، فيمكن أن نبيّنها على النحو التالي:

● **المور الأفقي**: ورأوْ فيه أن الإنجاز اللساني، هو صدور اللا متناهي من الكلام عن المتناهي من القواعد. وكان ذلك استباطاً من مقابلتهم للمنتاهي من القواعد الشرعية مع اللامتناهي من وقائع الأناسي (5). ثم انتهوا إلى رؤية عدوا اللغة فيها نشاطاً خلاقاً. فأسسوا بذلك نظرية في النظم تفسيراً لهذا النشاط، وتخليلاً للدلات غير المحدودة في الإنجاز اللساني.

● **المور الرأسي**: وهو مور صاعد. وقد توصلوا به إلى حل مشكل الإنجاز. ذلك أنهم لما نظروا فيه، تدرّجت بهم بصائرهم من اللغة ونظمها إلى النص ونظامه، ثم ارتفعوا إلى نظام معرفي أعلى صار فيه وجود الخلاق ضرورة لغوية.

ب - الجانب الثاني، ونرى فيه أن قضية تفسير النص وتأويله - وهي قضية دلالية من الدرجة الأولى - قد فتحت الباب واسعاً أمام نوع آخر من النشاط، تعاضدت فيه وتدخلت جملة من التيارات: اللغوية، والفلسفية، والمنطقية، والنفسية، والبلاغية.

وقد أثُيرت في التراث العربي الإسلامي، حول هذه القضية، أو بسبب منها إشكاليات كبرى، رافقها نشاط عقلي، وفكري، وتنظيري لم تعرف الإنسانية له مثيلاً، شارك فيه طبقة من كبار العلماء من مختلف الاتجاهات والمذاهب، وذلك على مر العصور.

وإذا تأملنا في هذه القضايا والإشكاليات التي رافقتها، فسنجد أن النص بوصفه فعلاً كلامياً ودلالياً قد أدى إلى صياغة نماذج مفاهيمية، تتعلق بما يمكن أن نسميه "علم إنتاجية النص". فإذا ما نظرنا إلى هذه

المفاهيم، على ضوء العملية الإنتاجية للنص، فسنرى أنها في بعض منها تعود إلى الأحداث، أي إلى فعل النص في الواقع من جهة، وأثر هذا الواقع المصالغ لغرياً على حساسية المتلقي من جهة أخرى. كما سنرى أنها في بعضها الآخر تعود إلى العقل، أي إلى الفعل الدلالي فيه، ذلك الفعل الذي ارتبط بإنشاء النص ودفعه إلى تحطيم التجربة الواقعية نحو صياغات فكرية وأصولية، كان من نتائجها تأسيس جملة من العلوم النظرية والعملية.

3- الدلالة وإنتاج النص

الدلالة هي أداة النص في إنتاج نفسه. ومن هنا، كان البحث فيه نظاماً بجزءاً لا يوتى أكله. والسبب لأن الكلام يمثل في أداء المتكلم نسقاً كلياً تتجه الدلالة وتعطيه شكله الدال.

فيإذا ما ذهبنا إلى التراث العربي نستنبطه حول هذا الأمر، فسنجد أن الجرجاني يقول: "ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها، على الوجه الذي اقتضاه العقل" (6). ولقد نعلم أن العقل كلي في منظوره وشمولي في مبانيه. وإننا لنجيب أن الجرجاني، بسبب من هذا، قد تكلم عن أمر كلي لا يتمثل إلا بالنص. ويدل على هذا أنه حين تكلم عن الألفاظ، فقد تكلم عن أمر الدلالة وتلacci المعاني. وتأكيداً على هذه الفرضية نجد أنه يتكلم في كتابه، في عدة مناسبات وأمكنة، عن حركة الألفاظ تقدياً وتأخيراً وفق حركة المعاني. ثم إنه يتبع تأكيده هذا، في عدة مواضع من دلائل الإعجاز، بتأكيد آخر يرى فيه بأن الألفاظ لو اخلعت من دلالتها لما وجب فيها ترتيب ونظم. ولقد نجد من ذلك مثلاً قوله: "ولو فرضنا أن تخلع من هذه الألفاظ، التي هي لغات، دلالتها، لما كان شيء منها أحق بالتقديم من شيء، ولا تصور أن يجب فيها ترتيب ونظم" (7).

ولأن النص هو الإطار الشامل لكلام المتكلم والبنية الكلية المستوعة له دلالياً، فقد استحال النظر إليه أن يكون الألفاظاً مستقلة ليس يجمع بينها سوى توالياً في النطق. كما صار لا يصح، في دائرة أوسع من دائرة الألفاظ، النظر إليه نظماً لهذه الألفاظ في جمل، ورصفاً لهذه الجمل في فقرات من غير نظر إلى معنى يرتب بينها دلالة تن曦 بين أطراها، وبجعل وجود كل واحدة منها سبباً في وجود الأخرى.

ولكي يختبر الجرجاني صحة فرضيته، نراه يلجأ إلى منطق حدلبي، فيأتي فيه بفرضية نقيبة، يقدم فيها النظم في الألفاظ على ترتيب المعاني الناظمة لها، ثم يعمد بعد ذلك إلى مناقشتها. ويمكننا أن نرى ذلك عنده في نقطتين: الأولى، ويربط فيها بين النظم والمعنى. الثانية، ويستبعد فيها أن يكون الفكر واقعاً في نظم الألفاظ أولاً، ومستأنفاً لنفسه في إيجاد المعاني لهذا النظم ثانياً.

● - النقطة الأولى: ويقول فيها: "فإن قيل : النظم موجود في الألفاظ على كله حال، ولا سبيل إلى أن يُعقل الترتيب الذي ترمعمه في المعاني، ما لم تنظم الألفاظ ولم تربها على الوجه الخاص. قيل: إن هذا هو الذي يعيد هذه الشبهة جنعةً أبداً، والذي يحلها: أن تنظر: اتصور أن تكون مُعتبراً مفكراً في حال اللفظ مع اللفظ حتى تضعه بجنبه أو قبله، وأن تقول: هذه اللفظة صلحت ه هنا لكونها على صفة كذا، أم لا يعقل إلا أن تقول: صلحت ه هنا لأن معناها كذا، ولدلالتها على كذا، وأن معنى الكلام والغرض فيه يوجب كذا، وأن معنى ما قبلها يقتضي معناها؟" (8).

● - النقطة الثانية: ويقول فيها: "إن الألفاظ إذ كانت أوعية للمعاني، فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق. فاما أن تصور في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب، وأن يكون الفكر في النظم الذي يتواصفه البلغاء فكراً في نظم الألفاظ، أو أن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر يستأنفه لأن تحييء بالألفاظ على نسقها، فباطل من الظن، ووهم يتخيل إلى من

لا يوفى النظر حقه. وكيف تكون مفكراً في نظم الألفاظ وأنت لا تعقل لها
أوصافاً وأحوالاً إذا عرفتها عرفت أن حقها أن تنظم على وجه كذا" (9).

ونستنتج مما سبق أن المتكلم في أي موضوع كان، وبغض النظر عن طول أو قصر ما يقول، إنما ينسج نظام كلامه، اتساقاً وترتيباً، على منوال نظام المعاني المتسلقة في النفس والمرتبة فيها. وهذا يعني أن كلامه رهن بكلية الدلالة التي تتجه وتتجعل منه فعلاً نصوصياً. وما كان هذا هكذا إلا لأن الدلالة، في تعبير المتكلم عن موضوعه، كيان كلي يجسد نظام الخطاب ويقول فيه نفسه. ومن هنا فقد كانت شمولية النص أو في أداء لكلية الدلالة في إنجاز المتكلم لكلامه، وبعبارة أخرى يمكننا أن نقول إن النص لا يمكنه أن يرتد إلى نظامه ليربط به بين وحداته التعبيرية (الألفاظ، الجمل، الفقرات) من غير أن تكون الدلالة هي أنس هذا النظام الذي يُنجز في نفسه.

ولعله من المفيد أخيراً أن نقول أن بعض الاتجاهات اللسانية المعاصرة قد أكدت هذا المنحى الذي تمحض عنه التراث العربي. فهيلمسليف يقول: "تقدّم اللغة نفسها مباشرة بوصفها نظاماً من الإشارات، أي بوصفها نظاماً من الوحدات التعبيرية التي يرتبط بها مضمون ما" (10).

المصادر والمواجع

- 1- يمكن النظر في موضوع الدلالة عند الأصوليين في أحد الكتب التالية:
 - محمد جبلص: "البحث الدلالي عن الأصوليين". مكتبة عالم الكتب. القاهرة 1990.
 - طاهر سليمان حمودة: "دراسة للمعنى عند الأصوليين". الدراسة الجامعية للنشر، الاسكندرية.
 - السيد أحمد عبد الغفار: "التطور اللغوي عند الأصوليين". عكاظ للنشر والتوزيع. جدة .1981
- 2- أبو البقاء أيوب الكربني: "الكليات". مؤسسة الرسالة 1992 . بيروت. ص 274.
- 3- المرجع السابق. ص /600/.
- 4- سيف الدين بن محمد الأدمي: "الإحکام في أصول الأحكام". دار الكتب العلمية .بيروت/1980/ ج 3. ص /73/.
- 5- منذر عياشي: قضايا لسانية وحضارية. دار طلاس . دمشق /1990/ ص ./76/.
- 6- عبد القاهر الجرجاني: "دلائل الإعجاز". تحقيق محمود شاكر. القاهرة مكتبة المتألق. ص /49- ./50
- 7- المرجع السابق. ص /50/.
- 8- المرجع السابق. ص ./52/.
- 9- المرجع السابق ص . /53-52/.

Louis Hjelmslev: Le Langage. Ed; Minuit. Paris, Tra, Michel Olsen. 1966. P. -10

55.

علم الدلالة من منظور لغوي

١- المصطلح وشيوخه:

ـ الدلالة: مولد المصطلح.

لقد مر مصطلح "الدلالة" بسميات عديدة قبل أن ينتهي إلى مسماه المعروف هذا. وإننا لنجد من أولى هذه المسميات: "La Sémasiologie" وهي كلمة مشتقة من أصل يوناني "Séma"، أي "معنى". وقد أشار بيير جيرو إلى أنه قد شاعت بعد هذه التسمية مصطلحات أخرى تدل على المعنى، مثل:

.(1). Sématologie ، Glossologie ، Rématique ، Rhémalogie

وقد تغلب مصطلح "الدلالة" على كل هذه المسميات، فذاع واشتهر. وهو معروف اليوم باسم "La Semantique". وأما في العربية، فقد شاع باسم "علم الدلالة" وهذه، في الواقع، ترجمة تتصل بالمفهوم الغربي لمعنى المصطلح أكثر من اتصالها بالمعنى المعجمي لكلمة "الدلالة" أو الدلالة في العربية.

والجدير بالذكر، أن علم الدلالة كان مرتبطًا إطار الثقافة الغربية قديمًا، بعلوم البلاغة. ولم ينفصل عنها إلا بعد أن جاء العالم اللغوي "ميшиيل بريال - Michel Breal" ، وكتب كتاباً سماه: "مبحث في علم الدلالة - Essais de Sémantique". ولكن هذا العالم الفرنسي الأصل، على الرغم من أنه أعطى لهذا العلم استقلالاً عن علوم البلاغة، فقد ظل متاثراً بالوضعية التجريبية التي كانت مسيطرة في القرن التاسع عشر. فجاء عمله ضمن المنهج التاريخي داعماً له ومؤسسًا به.

ولقد نستطيع أن نستدرك فنقول إن هذا العالم إذا كان قد أحجرى بمحثه على هذا النحو، فذلك لأنّه، في العصر الذي كتب فيه كتابه، لم تكن مباحث اللسانيات قد شاعت بعد. فهو سابق لسوسير، ولكنه مهد له أيضًا. ثم إنه كان ابن عصره. ولذا، فقد ظل مرتبطاً بالأطر المعرفية التي يمده بها. ولعل

انتسابه للوضعية التجريبية هو الذي دفع به إلى عزل الدلالة عن البلاغة، وإعطاء البحث فيها صبغة علمية. وهذا ما سنشير إليه فيما يلي موجزين.

بـ- الدلالة بين البلاغة والمنطق

نود أن نشير إلى نقطتين:

* لقد كان البحث في المعنى إلى ما قبل بريمال، يعد جزءاً أصيلاً من الدرس البلاغي الغربي، ولذا كانت طريقة الدرس فيه تذهب إلى حد التطابق مع البلاغة منهاجاً وطريقـة. وتحلـى ذلك أكثر ما تـحلـى في دراسة الصورة والمعنى الكامـن فيها.

ويمكن اعتبار البحث الذي قدمه بريال على هذا المستوى، نقطة تحول كبير في دراسة المعنى. ذلك لأن بريال لم يقتصر على إحداث تبديل في مسمى البحث ودرسه فقط، ولكنه أحدث أيضاً نقلة نوعية في منهج البحث نفسه. وقد بدا ذلك واضحاً حين ذهب في بحثه مذهبين:

- الأول، وعمل فيه على تحديد المعاني غير تبع تاريخي.

- الثاني، وهو المهم، وعمل فيه على استخراج القوانين الكامنة وراء تغيير المعاني وتحولها.

وابتداء من هذا، اكتسب البحث في الدلالة صفة العلمية والبلبرس العلمي. وصار مستقلًا بنفسه، وللبلاعنة مفارقاً.

* نلاحظ بادئ ذي بدء أن ارتباط مسمى الدلالة باللغة اليونانية اشتقاءاً قد ترافق مع ارتباط آخر بالثقافة اليونانية فلسفة ومنطقاً. وكان من نتيجة هذا أيضاً أن ارتبطت الدراسات الدلالية الغربية ارتباطاً وثيقاً بالمنطق، امتد إلى عصرنا الحاضر. ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن بعض الدراسات الدلالية المعاصرة تعد وجهاً آخر للبحث في المنطق. وقد تنبه اللسانيون لهذا الأمر، فحاولوا التخلص منه. كما حاولوا إحلال الرؤية اللغوية للمعنى مكان الرؤية المنطقية له.

2- الدلالة والعلم:

عندما ظهر، في بداية هذا القرن، كتاب سوسيير : *Cours de Linguistique générale* - محاضرات في اللسانيات العامة، أحدث ثورة في الدرس اللساني. ولقد كان من إحدى نتائج ظهوره، أن تواصلت الدراسات الدلالية التي بدأها بريال. فازدهرت اتجاهاتها وتعددت مذاهبها بتنوع المدارس اللسانية التي تنتهي إليها. ولكن الأمر الذي أجمع عليه كل الدراسات في تعريف علم الدلالة، لا يخرج عن إطار تعريفات ثلاثة:

1- "إن علم الدلالة دراسة لمعنى الكلمات".

2- علم الدلالة هو "دراسة المعنى".

3- إن علم الدلالة علم به تحدد الشروط التي يجعل الرمز متضمناً المعنى.

ويمكنا أن نلاحظ أن كلمة "علم" تظهر في التعريف الأول. وإن كلمة "المعنى" تظهر في التعريف الثاني. وإن كلمة "رمز" تظهر في التعريف الثالث.

وإن وقفة قصيرة مع كل مصطلح من هذه المصطلحات الثلاثة، ستقودنا، دون ريب، إلى النتيجة المضاعفة التالية:

- إنها ستبين، أولاً ، ما المقصود بكلمة "علم" في البحث الدلالي المعاصر، وما المقصود بكلمة "معالجة" علمية. وهما شيئاً مختلفان.

- وإنها ستبين ثانياً، وعلى ضوء ما ستراه أولاً، إذا كانت المسائل الدلالية في التراث العربي، وقضايا المعنى المثارة فيه ستتدخل في باب العلم أو في باب المعالجة العلمية. أو لا تدخل في أي منهما.

ولعل دافعنا إلى ذكر هذا الأمر في هذا الموضوع، هو أن الدكتور أحمد مختار عمر ذكر في كتابه "علم الدلالة"، بعد موجز لا يتجاوز الأسطر عرض فيه لمباحث الدلالة عند العرب، أن "معالجة الدلالة بمفهوم العلم، ويناهج مجده.

الخاصة، وعلى أيدي لغويين مختصين إنما تعد ثمرة من ثمرات الدراسات اللغوية الحديثة، وواحدة من أهم نتائجها" (2).

ولكي لا نستبق الأمور، نقول إنه زعم متوجه، ولكنه يوزعنا نفكير، لما يشيره فيينا من قلق معرفي. فالتراث اللغوي العربي دليل حضارة شيدت بنيانها وفق نظام، كان العقل المعماري فيه هو الأساس لكل تصور نظري وعملي. وإن تراثاً كهذا، لا يعقل أن يكون قد خلا من معالجات دلالية بمفهوم العلم كما ندركه الآن، خاصة وأن التراث اللغوي يعد سمة فارقة لحضارة قوم، يمكن أن نطلق عليها "حضارة النص".

ونود، استكمالاً لما بدأنا به، أن نلامس أمرين: الأول، وستتكلم فيه عن "الدلالة والعلم". والثاني ، ستتكلم فيه عن "الدلالة والمعنى".

أ- الدلالة والعلم:

لا يقتصر العلم على تعريف واحد. إنه يتعدى ذلك إلى عدد من التعريفات. ولكن إذا تأملنا جل التعريفات، فسنجد أنه بالإمكان احترافها إلى تعريفين اثنين:

- "العلم هو جموع معرفة قوانين السيرونة الطبيعية" (3)

وإذا كان العلم هو هذا، فإن المعالجة العلمية ستتمثل، حبنتذ، في استخدام جملة من الخطوات المنهجية لتحديد الظاهرة نشوءاً واكتمالاً، واستخراج قوانين تكونها بداية ونهاية.

- "العلم طريقة من طرق المعرفة النقدية" (4).

وإذا كان العلم هو هذا، فإن المعالجة العلمية ستكون، حبنتذ، ممارسة نقدية. وذلك بشرط أن يأخذ النقد المعينين التاليين:

أولاً- يجب على النقد أن "يدل أن العلم يمارس رقابة يقظة على خطواته نفسها، كما يجب عليه أن يضع موضع التنفيذ معايير دقيقة للشرعية".

ثالياً - يجب على النقد أن "يعد مناهج تسمح له بتوسيع حقله المعرفي بشكل منظم" (5).

وإذا كانت الممارسة العلمية هي إنفاذ هذين الشرطين معاً، فذلك لأنها تتصف بالتأمل والاستنباط من جهة أولى، كما تتصف بالتنبؤ والاستشراف من جهة ثانية.

وإذا تأملنا هذين التعريفين، فسنلاحظ أن بينهما اختلافاً كبيراً: فالعلم في التعريف الأول لا يقوم على مفهوم ذاتي، وإنما على معرفة خارجية. ولنذا كانت القوانين المتسعملة فيه ليست هي قوانين الذات بوصف الذات علمًا، ولكنها قوانين السيرورة في الطبيعة. وإن هذا الأمر ليُفسّر بتوجه حركة البناء فيه: إنها حركة استقراء تبدأ من الخارج وتستقر فيه، من غير:

- 1- أن تسمح بإنشاء أي موقف نظري يعبر عن حركة بناء داخلي للعلم.
- 2- وكذلك، من غير أن تسمح بأي توسيعة في الحقل المعرفي الذي هو موضوع البحث.

ونرى، على العكس من هذا، مفهوم العلم في التعريف الثاني. فحركة البناء تبدأ من الداخل، أي من العلم بوصفه ذاتاً مالكة لمعارفها، وتجه نحو الخارج موضوع البحث. ولنذا يمكن أن نقول في وصفها:

- 1- إنها حركة استنباطية، تحيل الظاهرة المدروسة إلى نموذجها وتسمح بإنشاء موقف نظري.
- 2- وإنها حركة تسمح بتوسيع الحقل المعرفي.

ونلاحظ في هذا التعريف أن العلم إذ يراقب خطواته، يشترط في الوقت نفسه، وجود معايير دقيقة تضمن شرعية تنفيذ معارفه النقدية. وإننا لنجد أنفسنا أميل إلى هذا التعريف، وذلك لسبعين: أولاً، لأن "إعداد معايير الشرعية، وإعداد مناهج البحث يعد جزءاً أصيلاً من تطور المعرفة العلمية نفسها" (6).

ثانياً، لأن ميدان الدلالة والبحث فيها هو ميدان العلوم الإنسانية وليس ميدان العلوم الطبيعية.

وبالفعل، إننا إذا دققنا النظر في التعريف الأول، فسترى أن العلم يقوم فيه على معرفة قوانين السيرونة الطبيعية. وللملاحظة نقول: إن الدلالة جزء من النشاط اللغوي الخلاق للإنسان. وهي بسبب هذا، لا علاقة لها بقوانين السيرونة في الطبيعة. وهذه الأخيرة رسم للثبات في حصول الأشياء وحدوثها. والقياس مما لا يعتد به فيها. وهي لولا ذلك، ما كان لها أن تكون دليلاً نشاط لغوي خلاق. أو أن تكون خارقة للمألوف، فتُبني على غير مثال.

ولكن، إذا دققنا النظر أيضاً في التعريف الثاني، فسترى أن تعريف العلم فيه يحتاج إلى دقة. فقولنا عن العلم : "إنه طريقة من طرق المعرفة النقدية"، يجعل العلم فضفاضاً. ولذا، فإن هذا التعريف كما نرى، على الرغم من التحديدات المنهجية التي ألقنها به ، لا يكفي لكي يكون أساساً متيناً للدرس الدلالي. ولعل هذا هو الذي دفع "جون لاينز" إلى القول: "ربما تكون الفائدة أعم لو عرضت مستلزمات المصطلح (علمي) تفصيلاً" (7).

وإن هذا الأمر لن يتضح إلا من خلال الممارسات العلمية العديدة والمختلفة التي قدمها اللسانيون في ميدان الدراسات الدلالية.

3- الدلالة والمعنى:

نستطيع القول إن علم الدلالة إنتاج مشترك بين عدة علوم. ولهذا يمكن وصفه بأنه جزء من تطور المعرفة الإنسانية نفسها، كما نستطيع القول، بشكل أقل تعميماً ، إنه إنتاج خاص باللسانيات. لهذا يمكن وصفه بأنه جزء من التطور الخاص للنظريات اللسانية في رصد النشاط اللغوي. كما نستطيع القول أخيراً، إن علم الدلالة هو النظرية العامة للمعنى. وهذا يمكن وصفه بأنه فرع من تصوره.

ومهما يكن قولنا فيه، فإن علم الدلالة، في الواقع، هو حاصل تداخل العلوم وتساندها تنظيرياً ومارسة، وهو في الوقت نفسه حاصل تطوره الذاتي منهجاً وتصوراً.

وإن شأنه في ذلك هو شأن بقية العلوم نشأة وتطوراً، بداية ونهاية. ولكن ما يجب إدراكه، هو أن هذا العلم لا يزال في حالة تطور. وهذا يعني أنه لم يأخذ بعد الشكل النهائي له. وإننا لنسحب أنه سيجيئ كذلك ما دامت الحياة الإنسانية مستمرة في تطورها، وما دام النشاط اللغوي يرافقها ويغير عن كل التغيرات التي تطرأ عليها. ولكن إذا تأملنا، فإن هذا يعني أيضاً أن علم الدلالة هو العلم الذي ترتبط ضرورة وجوده بضرورة افتتاحه. ولعل هذا يعطيه خصوصيته بين العلوم.

ولأن هذا العلم هو كذلك، فإننا نجد عدة نظريات فيه مختلفة مشاربها وألوانها، ومتعددة إنت�اعاتها ومذاهبها. وكلها تقف شواهد على اغناهه وإثرائه. وإنها بها ليرسم صورة لوضعه من حيث هو علم تسانده عدة علوم وتتدخل معه، ومن حيث هو مالك لخصوصية ذاتية تميزه من باقي العلوم. ويعكتسا أن ذكر من هذه النظريات التي جعلت أهدافه متعددة وأشكال البحث فيه متعددة: نظرية الإحالة المرجعية لكل من "أوجدن" و"ريتشاردز" وهما فيها كتاب دائم الصيت: (معنى المعنى - THE MEANING OF MEANING). وهناك النظرية الذهنية. وهي نظرية لها امتدادها التاريخي عبر عدد من الفلاسفة والمفكرين. وقيام هذه النظرية يكمن في رأيتها أن فعل الكلام إنما هو أثر من آثار فكر المتكلم. كما أن هناك النظرية السلوكية التي تقف على التقىض من النظرية الذهنية. ونجد على رأس هذه النظرية "بلومفيلد" في ميدان الدراسات اللغوية، و"واتسون - WATSON" في ميدان الدراسة النفسية. وهي نظرية ذات صبغة تحريرية. ولذا فهي تقيم علاقة قوامها الملاحظة المباشرة بين المثير الصادر عن المحيط الخارجي وبين الاستجابة التي يؤديها العضو على هذا المثير. وهناك أيضاً نظرية السياق. ونجد من الذين يقفون على رأسها "فيرث -

"FIRTH". فهو يرى أن المعنى لا ينفصل عن الدور الاجتماعي للغة. وهذا، فهو يعطي للسياق أهمية كبرى. وهناك إلى جانب هذه النظريات "نظريّة الحقول الدلالية" و "النظريّة التحليلية".

وإذا كان لعلم النفس، وعلم الاجتماع، واللسانيات كل هذا التداخل مع علم الدلالة، فإن للفلسفة والمنطق أيضاً تدخلاً مع هذا العلم. وحسبنا هنا أن نذكر مدرستين من أكبر المدارس في عصرنا. كلاهما ركز على اللغة واتخذ من المعنى موضوعاً للدرس وهدفاً. هاتان المدرستان هما: التجريبية المنطقية، وقد عرفت باسم "مدرسة كمبرج التحليلية". الثانية، وقد عرفت باسم "فلسفة اللغة العادلة".

إن وقوفنا على هذه النظريات، والاتجاهات، والمدارس، ليدل أن "المعنى" ليس في متناوله سهلاً، مع أنه أقرب ما يكون إلى متكلم اللغة. فهو من مادته يوسع الكلام مضموناً وموضوعاً. وهو عليه يقيم فهمه ارسالاً واستقبالاً. وهو به ينجز كل رسالة، لغوية أو غير لغوية، تماماً وكاماً. ثم إنه .. لينطلق منه سعياً نحو اكتناه سبل بقائه واجتماعه.

وإذا كان المعنى يحتل كل هذه المساحة من الأهمية، فحربي بنا أن نتعمقه لندرك هويته والكيفيات التي صار بها معنى.

٤- تعددية المعنى:

لقد سبق أن قلنا في تعريف علم الدلالة إنه: "دراسة المعنى". ولنا أن نسأل الآن: ما هو المعنى؟ . وإذا حاولنا أن نجيب على هذا السؤال، فمن المؤكد أن عدداً غير قليل من الإجابات ستصلنا. فإذا عدنا إلى جون لايتنز، فسنجد أنه يقول: "إن المصطلح (معنى) يحتوي هو نفسه على عدد من المعاني" (8). ولذا، يضع هذه الكلمة في عدد من السياقات امتحاناً لها واختباراً لمضمونها. فإذا ذهبنا مذهبـه وجثنا بأمثلة متعددة تحاكيـه فيها، فلعلنا نصل بالتدريج من تعريف علم الدلالة إلى تعريف المعنى، موضوع علم الدلالة.

الأمثلة:

- 1- ما معنى كلمة جبل؟
- 2- لا معنى للحياة من غير عقيدة.
- 3- أي معنى يمكننا أن نعطي لكلمة ذهن؟
- 4- لا معنى للمال والجاه عند من يؤمن بالله واليوم الآخر.
- 5- ما معنى الملاحظة التي أبدأها؟
- 6- عندما ننظر إلى الطبيعة نرى أن الأشياء تحمل معاناتها في ذاتها.
- 7- ما معنى المعنى؟

تشير هذه الأمثلة إلى أمرين:

- 1- تتعدد معاني كلمة معنى بتنوع الأمثلة التي وردت فيها.
- 2- ثمة عامل مشترك بين المعاني المتعددة لكلمة معنى.
وإذا كان العامل المشترك قائماً بين تعددية المعاني لكلمة معنى كما تشير الأمثلة، إلا أنها لا تستطيع، مع ذلك، أن تعينه أو تموّضه. وليس هذا فقط، إنما لا تستطيع أيضاً أن تحدد نوعه وطبيعته.
ولكن يبدو من منهج جون لايتنز أنها إذا بدلنا كلمة "معنى"، ووضعنا عوضاً عنها كلمة "دلالة"، فقد نصل إلى تحديد بعض المعاني المتضمنة في كلمة "معنى" الموجوحة في الأمثلة السابقة.

وإنما لنرى أن هذه الخطوة الإجرائية أهمية بالغة في حالاتها، وذلك على مستويين:

- *- أولاً على مستوى الكلمة: يمكننا أن نلاحظ على هذه المستوي أن ثمة مجموعة من الكلمات في اللغة تتبع إلى حقل دلالي واحد، وتحتوي على قيم دلالية تبادلية. فإذا هي دخلت في سياق معين - وهو هنا جملة

الأمثلة - ظهرت هذه القيم، وحيثند تستطيع الكلمات بفضلها أن يحدد بعضها بعضاً.

* - ثانياً على مستوى العلم: ويمكننا أن نلاحظ أن مصطلح "علم الدلالة" يفترق في دلالاته الإجرائية عن "المعنى" في دلالاته المدوائية. فعلم الدلالة ليس هو "المعنى"، ولكنه طرق دراسة المعنى. وبهذا يصبح جلياً، من وجهة نظر منهجية، امتناع العلم الدارس عن الاختلاط بموضوع درسه.

وإذا كان ذلك كذلك، فإننا في تبعنا لهذه الأمثلة، سنجده أنفسنا أمام اتجاهين من اتجاهات البحث:

- الاتجاه الأول "نظيري":

وهو يتضمن بالإضافة إلى طرق البحث عند اللسانى وعالم اللغة، طرق البحث عند الفيلسوف، والمنطقى، ورجل الدين، والأديب. ذلك لأنه يستطيع كل واحد من هؤلاء أن يعطي تفسيراً لكلمة معنى يتفق مع اختصاصه ويتساءل مع اهتمامه. فالفيلسوف قد يجد فيها الحكمة، فيستحضرها بعد غيابه، والمنطقى قد يجد فيها معنى الأسباب والعلل، فيفسر بها دلالات المدواث رابطاً بين الشيء وأسباب حدوثه، وكذلك رجل الدين، فإنه قد يجد خلف هذه الكلمة كل النصوص المقدسة التي يؤمن بها. وأما الأديب، فإنه يودع فيها كل نشاطاته الإبداعية والخلاقة.

وهكذا يكون المعنى حاملاً لدلالات يتوزعها كل واحد بحسب اهتماماته. وإذا كان هو كذلك، فيمكننا أن نفترض أنه وجود بالقوة، أو أنه وجود معلق لا يتحقق في الواقع، إلا من خلال إطار نظري ومعرفى معين، يميزه و يجعله دالاً بخصوص.

- الاتجاه الثاني "تجريبي":

ويمكن أن نصف هذا الاتجاه فنقول عنه إنه اتجاه فيزيائي، ذلك لأن البحث فيه يقوم على تجريب المعنى مادياً لاختباره واكتشاف قابلية انطباقه أو عدم انطباقه على الواقع. ولذا، فهو يخضع، عموماً، إلى معيار الخطأ والصواب.

ونلاحظ أن هذا الاتجاه لا يعتمد بقوتين تشكل المادة اللغوية. كما نلاحظ أنه لا يتخذ من اللغة صوتاً ولفظاً، جملة ونصاً معياراً له، وإنما يجعل الواقع وحدوث الأشياء فيه معياراً. ومن هنا، فإن المعنى عنده لا يعد منتجاً لغرياً. بل إنه لا يعد شيئاً إلا إذا وجد قابلية للتحقق في الواقع.

وإذا كان هو كذلك، فشمة افتراق أصوري بينه وبين علم الدلالة. فهذا الأخير ينظر إلى المعنى على أنه ظاهرة لغوية، بغض النظر عن أي معيار آخر. بينما ينظر إليه هذا الاتجاه على أنه الحقيقة التي يصادق الواقع عليها، ويجب على اللغة أن تقييد بها (٩). وإذا دل هذا الأمر على شيء، فإنما يدل على أن هذا الاتجاه غير لغوي ولا يدخل في دائرة البحث اللساني.

ولقد رأينا أن الحلول، في الاتجاه الأول، تتعدد بتنوع الباحثين أو المشتغلين في الدلالة. كما رأينا أن الحلول، في الاتجاه الثاني، تتعدد بسبب قياس المعنى على الواقع واتخاذ التجربة معياراً لصدقه أو تحقيقه. وإذا كان الحال كذلك، فشمة سؤال يطرح نفسه: هل هذا يعني أن الطريق بات مسدوداً أمامنا؟

لم يستنفد العمل الدلالي كل الحلول الممكنة المتاحة. ولقد شهدت السنوات الأخيرة تطويراً هائلاً في اللسانيات ومناهج البحث الدلالي. وكان من نتيجة هذا أن تعددت آفاق البحث ومناهجه في أمريكا وأوروبا، ودخل البحث الدلالي مناطق لم يكن التفكير فيها ممكناً من قبل. وصار المعنى في تحليله بورة تجمع إليها عناصر متعددة: صوتية وصوتية، تركيبية ونحوية، جملية ونصية، سياقية وغير سياقية، بالإضافة إلى مقاصد المتكلم.

ولكن على الرغم من كل ذلك، نعود فنقول إن علم الدلالة وإن كان قد استقرَّ علمًا، نظراً للخطوات المنهجية التي يتبعها، إلا أنه لم يكتمل بعد ميدانًا. فعدد كبير من قضاياه المطروحة قابلة لإعادة النظر. وثمة قضايا كثيرة أخرى لم يطرحها بعد. فهو يشبه في هذا الدوائر المفتوحة. وإننا لنجيب أنه سيظل كذلك.

المراجع:

-
- 1- بير جير: علم الدلالة. ت . منذر عياشي. دار طلاس. دمشق. /1988/. ص /19-20/.
 - 2- أحمد ختار عمر: علم الدلالة. دار العروبة . /1982/. الكريت. ص/22/
 - 3- Encyclopaedia Universalis. v. 14, Paris - 1968, p. 752.
 - 4- المرجع السابق، صفحة 75
 - 5- المرجع السابق ص. 75
 - 6- المرجع السابق ص. 75
 - John Lyon: Linguistique générale, Ed. , Larousse Paris 1970, P. 5 -7
 - John Lyons: Elements de Sémantique. Ed, Larousse, Paris. 1960, P.5 -8
 - 9- زكى نجيب محمود. موقف من الميتافيزيقا، دار الشرق. ط/2/. عام 1983 ص.1 وما بعدها.

موضوع علم الدلالة: "منظور فينومينولوجي"

١- استدعاء المصطلح لموضوعه:

تعد قضية المصطلح واحدة من القضايا التي تثير اهتمام المشتغلين بالعلم بمقدار ما يثير اهتمامهم الاشتغال بموضوع العلم نفسه. ولذا، فقد كان وجوب الاتفاق على المصطلح أمراً لاغنى عنه بالنسبة إلى كل الباحثين، والمتخصصين، والعاملين في ميدان علمي محدد. ذلك لأن المصطلح، إذ يملك القدرة نظرياً على استدعاء موضوعه، فإنه يعد أيضاً أداة اتصال مفيدة في موضوع واحد. وهو بهذا المعنى علامة عملية، ليس الغاية منها تبسيط المادة المدرستة، ولكن الغاية منه الإشارة إلى دلالة مخصوصة.

وقد كان المصطلح كذلك لأنه يحيل إلى نوعين من المراجع: فهو إما أن يحيل إلى مفهوم ذهني، كما في العلوم الإنسانية على وجه الإجمال. وإما أن يحيل إلى شيء كائن في الواقع، كما في العلوم الأخرى ذات الموضوع المادي، وإن هذه الإحالة بنوعيها إلى المفهوم أو إلى الشيء لتضع الحال إليه في علاقة مباشرة مع ميدان معين من ميادين المعرفة، أو مع ميدان خاص من ميادين النشاط الإنساني.

وإننا لنجد، ضمن هذا الانشغال بقضية استدعاء المصطلح لموضوعه، أنَّ نفراً من اللسانين وفريقاً من فلاسفة اللغة، قد عكروا على تحديد مصطلح "الدلالة" من حيث الموضوع الذي يعالجه العلم الخاص بهذا الميدان. وما كان ذلك منهم إلا لأنهم رأوا أنَّ العلم نفسه إنما يتحدد بدوره بما فيه من مصطلحات خاصة مستوعبة للمفاهيم التي يقوم عليها، ودالة على الموضوع الذي يشغل فيه ويعاجله. ولقد غدت دلاله المصطلح "دلاله" بسبب ذلك، جزءاً من دلاله العلم على نفسه ودلاله العلم على موضوعه بآن واحد.

يقول الفيلسوف البولوني "آدام شاف" في كتابه: "مدخل إلى علم الدلاله": "إنَّ علم الدلاله بوصفه منهجاً علمياً، قد غدا في اللحظة الراهنة شديد التعقيد، فلقد يستطيع المصطلح أنْ يحتوي على عدد من المفاهيم، إلى درجة أنه نفسه يحتاج إلى تحليل دلالي، وذلك إذا أردنا أن نتلافي لبسًا مؤسفاً وأخطاء على صعيد المنطق" (١).

ولكن، هل هذا يعني أنَّ علم الدلاله لشدة تعقيده قد غدا علمًا بلا موضوع؟، كما أنَّ تعدد دلالات المصطلح "دلاله" قد جعل منه مصطلحًا لا يحيل إلى مفهوم محدد أو إلى شيء معين؟.

ليس الأمر كذلك، فالتعريف بهذا العلم لا يقبل من الدلالات ما يعد ظاهرة فردية. وهو، بناء على هذا، لا يتبنى تعريفاً يعبر عن موقف فردي، سواء كان هذا الفرد فيلسوفاً، أم عالم دين، أم أدبياً، أم غير ذلك. وإذا كان التعريف بهذا العلم لا يقبل الظاهرة الفردية، فإنه أيضاً لا يقبل من الدلالات على المصطلح "دلاله" ما يحدده منهج معين قياساً على الواقع والتجربة، أو ما يقيمه، بالاستناد إلى ذلك، من معايير الصحة والخطأ.

إنه مما لا شك فيه، أنَّ المصطلح الدلاله قد مرَّ بعدة تطورات، جاءت تلبية لتطور اللغة بوصفها نظاماً، أو تلبية لتطور الكلام بوصفه أداء. وقد حمل المصطلح، في كل حقبة من حقب تطوره بالإضافة إلى عدد من المسميات، معنى بديلاً لمعنى سابقه، أو معنى مضافاً إلى معنى لاحق. وقد أدى هذا الأمر

بالباحثين، كما نحسب، إلى حيرة معرفية وتشوش في الرؤية. وأصبح نتيجة لذلك، كما يقول غريماس: "من الأمور المعتادة، في الوسط اللساني، أن يتساءل المرء، وإلى يوم الناس هذا، إذا كان علم الدلالة يمتلك موضوعاً متجانساً، وإذا كان هذا الموضوع يسلم قياد نفسه للتحليل البنوي. وبقول آخر هل يحق لنا أن نعد علم الدلالة درساً لسانياً" (2).

ولعل العلة الكامنة وراء هذا الموقف هي أن علم الدلالة، كما يرى ذلك غريماس نفسه، قد ظل "يستعير مناهجه تارة من البلاغة التقليدية، وتارة أخرى من علم نفس الاستبطان" (3).

ولكن مع ذلك، فإن "علم الدلالة" لم يستقر علمًا إلا بعد نشوء اللسانيات في العصر الحديث على يد سوسير، وذلك على الرغم من أن ميشال بريال كان أول من بحث في الدلالة بشكل مستقل، بالإضافة إلى أنه كان سابقاً لسوسير. وبقول آخر فإن التطورات التي مر بها هذا العلم قد جعلته أكثر دقة في تحديد موضوعه. ولكنها أيضاً جعلته يتسع فيحتوي على عدد من المعارف، ويتصل بعدد من ميادين الدرس العلمي. ولذا، فإننا نراه اليوم يستدعي نوعين من القضايا، يشكلان موضوعه في البحث، غير أن كل موضوع منهما يفترق عن الآخر: مسائلة الخاصة:

– النوع الأول: وهو لا يتجه بمسائله إلى لغة بذاتها، في زمان ومكان محددين، ولا إلى أمة بعينها. ولكنه يتجه إلى الدلالة العامة أو الكونية من جهة، كما يتجه، من جهة أخرى، إلى الدلالة في ذاتها بغض النظر عن طبيعة الأدوات المستخدمة في التعبير عنها، وبعيداً عن الأشياء التي تعد وسائل لها في تخلياتها.

ونلاحظ أنه إذا كان هذا هو موضوع "الدلالة" والعلم الذي يبحث فيها. فإن طرح المسائل في هذا الإطار والعمل عليها ليعد خاصية تنظيرية، تهدف إلى بناء نظرية عامة في الدلاليات، يمكن للغات الإنسانية أن تأخذ بها.

ولعله من أجل هذا ، صار ضرورياً على علم الدلالة أن يسلك مسلكين في آن واحد:

آ- أن يوسع نفسه معرفياً لكي يتلاءم مع تطلعه التنظيري، فيصبح إذ ذاك "علم الدلالة" وليس بحثاً في "دلالة" خاصة. ولقد يقترب في مسعاه هذا من "علم الإشارة" ، حتى ليظن أنّه فرع من فروعه.

ب- وأن يستفيد ، منهجياً ، من بقية العلوم، وذلك لسبعين: أولاً ، لأن العلوم - كل علم في مجاله - تلامس في معالجاتها المتنوعة ميدادين الدلالة المختلفة، وثانياً ، لأن مناهج البحث العلمي تعدد في أحد وجوهها أدوات دلالية بها يقرأ الباحث موضوعه، وبها يحلله، وبها يؤسس أيضاً "الفهم" ذهناً ولساناً.

- النوع الثاني: وهو عكس الأول تقريباً، أي أنه يتجه إلى لغة معينة من اللغات التي تستعمل أداة للاتصال عند أمة معينة، وفي زمان ومكان محددين.

ونلاحظ، أنه إذا كان موضوع "الدلالة" والعلم الذي يبحث فيها هو هذا، فإن طرح المسائل في هذا الإطار والعمل عليها يعد خاصة تنظيرية، تهدف إلى بناء نظرية في الدلاليات خاصة بلغة من اللغات، وإذا كان ذلك كذلك، فإن علم الدلالة في هذه الحالة سيقترب من اللسانيات في درسها للجملة، لا من لسانيات النص في درسها لدلالة الخطاب. كما سيكون ملزماً بالإضافة إلى عنايته بالسياق الكلامي، عبر هذه الدراسات، أن يعني بالسياق المقامي حيث يكون الكلام دالاً بغيره وضربياً من التعبير أدائياً وتداولياً. وإن هذا سيجعل علم الدلالة يقترب أيضاً من التداولية Pragmatisme في دراستها لأفعال الكلام ووظيفة التعبير.

ولكن يبقى من الضروري في هذه الحالة أيضاً، أن يعمل علم الدلالة على تطوير آلية اتصالية يتجه بها إلى "المتلقى - الباحث" في هذه اللغة أو تلك. وهنا تبرز قضية المصطلح من جهة، وقضية الاتفاق على مفهوم هذا المصطلح

من جهة أخرى. وعما أن المتكلمين في زمان ومكان محددين ليسوا سواء في درجة اهتمامهم، أو في نوعية تكوينهم العلمي، فإن علم الدلالة أن يسعى عبر اختيار وسطي للمصطلحات المعبرة عن مفاهيمه أن يلامس هؤلاء جميعاً، وإنما يكن ذلك، فإنه سيقى في إطار من التأمل الذاتي لمفاهيمه الخاصة، أي سيقى بعيداً عن التعامل العملي مع لغة من اللغات في زمان ومكان محددين، ولكن يتحقق علم الدلالة هذه الغاية، عليه أن يكون في منهجه، كما أخذنا سابقاً، متواشجاً مع مناهج العلم الإنسانية الأخرى، وفاعلاً فيها في الوقت نفسه، وبذلك لا يكون خلفها في تكوين المفاهيم، وصياغة الإدراك، وتشكيل حقل الرؤية، وابتداع المصطلح في زمان ومكان محددين.

2- علم الدلالة والعلوم الأخرى:

يقول غريماس: " تستطيع العلوم الإنسانية، من خلال البحث المنصب على المعنى، أن تحدد القاسم المشترك بينها " (4).

ولقد نستطيع أن نعيد هنا القول بعبارة أخرى، وإذا ذاك نتمكن من استخلاص أطروحة جديدة: إن معانٍ المصطلح "معنى" عديدة، وإنها لن تحدد القاسم المشترك بينها إلا من خلال البحث الذي تتجه به العلوم الإنسانية إليها. ولكن ندعم هذا الاتجاه في النظر بمحة تقوية، فإننا سنشير في هذه الفقرة، بشكل وجيز، إلى بعض طرق البحث عن المعنى في عدد محدد من العلوم.

آ- من فينومينولوجيا الظاهرة إلى ظاهرة المعنى:

لاتسع العالم إلا لما فيه، وإنه لم يسكن بالأشياء، ولكنه فارغ من المعنى، ولو كان غير ذلك لكان مدركاً لذاته بذاته. ولأن الإدراك ليس من العالم، فإنه يصبح أن نعتقد بأنه المكان الذي يقع خارجه (خارج الأشياء) وفيه يتم فهمه وتحصيل معناه.

ولبعض الفلاسفة في حل هذا المعضل نظر ومنهاج. فمثيلو بونتي إذا كان يرى أن الفينومينولوجيا هي "دراسة الماهيات"، فإنه يرى فيها أيضاً أنها "الفلسفة التي تعيد الماهيات إلى الوجود" (5). وإن نظرية كهذه لتجعل العالم يتسع لأكثر مما فيه، فيصبح مسكنناً بالمعنى بعد أن كان فارغاً منه.

وفي الواقع، فإن الإنسان يعي اصطدام العالم لعرفه، ويعي اصطدام صورة نفسه وموقعه في العالم ليفهمه. وإنه من أجل ذلك يطرح أسئلة عن: كيف هو العالم؟ وما معناه؟ وكيف يتواصل الإنسان معه؟ وما علاقاته به؟.

وهكذا يبدو أن مسألة المعرفة كيماً ومسألة الفهم معنى، ليست مسألة تفاصيل بها الأشياء بذاتها، ولكنها مسألة إنسانية ذات بعد دلالي بها يتحول العالم إلى ظاهرة، وبها تحول الظاهرة إلى معنى، ويقول آخر، إنها مسألة يصنعهاوعي البشر ويصبح الأشياء بها، فيعددها بعد توحد، وينطقها بعد صمت، ولقد يؤنسنها فيجعل لها حياة يسقط عليها نموذج حياته وطريقة عيشه.

وإذا عدنا إلى التراث العربي، فسنجد أن الجاحظ قد حسم المسألة لصالح الإنسان بوصفه ينبعاً للمعرفة. وإنه من أجل ذلك استخدم اللغة أداة، فناب بها عن نفسه ليعقلها، وناب بها عن العالم ليدرّكه. إنه يقول: "ووجدنا كون العالم بما فيه حكمة، ووجدنا الحكمة على ضربين: شيء جعل حكمة وهو لا يعقل الحكمة ولا عاقبة الحكمة، وشيء جعل حكمة وهو يعقل الحكمة وعاقبة الحكمة. فاستوى بذلك الشيء العاقل وغير العاقل في جهة الدلالة على أنه حكمة، واحتلوا من جهة أن أحدهما دليل لا يستدل والآخر دليل يستدل. فكل مستدل دليل، وليس كل دليل مستدل". فشارك كل حيوان سوى الإنسان، جميع الحماد في الدلالة وفي علم الاستدلال. واجتمع للإنسان أن كان دليلاً مستدلاً. ثم جعل للمستدل سبب به يدل على وجوبه استدلاله، ووجوه ما نتج له الاستدلال، وسموا ذلك بياناً" (6).

وإذا كنا نطرح قضية الدلالة في إطار فينومينولوجي، فلأنها عند الإنسان بنية لغوية تنتظم فيها ظواهر العالم. وعندئذ تغدو، كما رأينا عند الباحظ، سبباً "يدل به على وجوه استدلاله، ووجوه ماتتج له الاستدلال".

إن خضوع الظواهر إلى البنية اللغوية وتحولها إلى بنية دلالية يجعلها تظهر فيها على محورين:

المحور الأول - وتظهر فيه، بوصفها دالاً، عبر قيم خلافية صوتية وتركيبية تميّزها من غيرها.

المحور الثاني - وتظهر فيه، بوصفها مدلولاً، عبر الوظائف التي تؤديها، سواء كان ذلك على مستوى الكلمة معجمياً، أم الجملة والعبارة، أم النص.

وهكذا تصبح دلالة الظواهر، بوصفها بنية لغوية، نظاماً لشكل العلاقات من جهة . ونظاماً لوظائفها من جهة أخرى، وتصبح الفينومينولوجيا معها فلسفة يتحدد موضوعها في العودة إلى الوجود من خلال الرؤية اللغوية له.

وأخيراً، يمكننا أن نقول : إن الناتج العلمي لكل هذا إنما يكون تحديداً للدلالة وللعلم الذي يستغل فيها بآن معًا. فالدلالة - بمعنى العام - علم اختلاف المعاني لاختلاف الظواهر التي تتحدد فيها، وهي أيضاً وفي الوقت نفسه - علم معنى تعدد الوظائف لتعدد الظواهر التي تكونها.

وإذا كان هذا هكذا، فإنه لمن الضروري أن ننظر إليها على ضوء بعض العلوم التي تتصل بها، على اختلاف علاقتها، وتعدد وظائفها: وذلك لكي نتبين كيف يكون كل علم على حدة، بوساطتها، موضوع درسه.

بـ- علم الدلالة والعلوم الأخرى:

إذا كان مصطلح "الدلالة" يستدعي موضوع العلم الذي يبحث فيه، على نحو ما رأينا، فإن الدلالة من حيث هي مضمون، لتستدعي بدورها عدداً من العلوم. فرابطة رحم العلوم بها إذن هي أن كل علم يأخذ منها - في علاقته مع الآخر ومتناهياً عنه في الوقت نفسه - بجانب يتجلّى فيه اهتماماته.

ولكي تصبح إشارتنا إلى هذا الأمر دالة ودقيقة يمكننا أن نقول : ثمة علوم -العلوم الإنسانية بشكل خاص - تتصل بالدلالة اتصالاً مباشراً. وتبحث فيها. والسبب في ذلك لأنها تشكل أنساقاً مستقلة. وهي بهذا المعنى، تقوم على كيانات كلية، و "مبنية ، وفترض وجود علاقات تبعية وتضامن بين العناصر التي تكونها" (7)

ومن هنا ، فقد جاء اهتمامها بالمعنى ، لأنه يعد عنصراً من العناصر الداخلية في كياناتها الكلية ، وينضم فيها لعلاقات التبعية والتضامن.

ولقد نستطيع، بعد هذا أن نقول : إن الدلالة تطرح عدداً من القضايا، ذات صلة بعدد من العلوم. وإننا لنجد أن هذه القضايا تحصر في أربعة أنساق. رئيسة :

ب - قضية تتصل بالمنطق: وهي قضية تطرح الأسئلة التالية: ماهي علاقات الإشارة بالواقع؟ ضمن أي شروط تطبق الإشارة على موضوع أو على حالة من خصائص وظيفتها أن تعني؟ ثم ماهي القواعد التي تضمن اتصالاً حقيقياً لها؟ (9). وبالإضافة إلى هذا، فإن المنطق يعالج مسألة الحقيقة في بحثه الدلالي. كما يعالج قضية الصواب والخطأ منطلقاً من انتظام معنى العبارة على الواقع وابتعادها عنه. (10).

ج- قضية تتصل بالسيميوولوجيا: وهي قضية تطرح الأسئلة التالية: ما الإشارة؟ وكيف تعني؟ هل المعنى هو من خواص اللغة الإنسانية فقط؟ ماذا عن المعنى في نظام الاتصال الحيواني؟ ما هي صلة الحياة الاجتماعية بالمعنى؟ اللغة نظام من الإشارات، ولكن إشارات المرور، والإشارات العسكرية، والبحرية، والرسم، والموسيقى، كلها أنظمة إشارية، فما هو دور النظام في تحديد المعنى فيها؟ وما هو الفرق بين النظام الإشاري اللغوي وغيره من الأنظمة الإشارية غير اللغوية؟ إلى آخره (11).

د- قضية تتصل باللسانيات: ليس علم الدلالة علمًا يبحث عن المعنى في الأشياء ولكنه علم يدرس الدلالة اللسانية كما يتم إنتاجها في كلام المتكلمين، أي بوصفها ظاهرة مستقلة لها كينونتها ونظام إنتاجها الذي يحاذي نظام الواقع ويوازيه. وإن وعي اللسانيين بهذا الأمر ، هو الذي جعل طرائقهم قددا في دراسة المعنى، وهو الذي دفعهم في نهاية المطاف أيضا إلى تحديد الإطار المعرفي الذي يمارسون فيه أبحاثهم. ولذا نجد بير حирه، خافة أن يختلط ميدان الدرس اللسانى للدلالة مع ميدان آخرى: نفسية، أو أنثروبولوجية، أو إثنية، أو اجتماعية، إلى آخره، يقول: "الدلالة اللسانية هي الدلالة الوحيدة التي تشكل موضوع اهتمامنا". وإنه ليقصد بعبارته الأخيرة ، كما جاء في قوله، إننا "ندرس الكلمات ضمن سياق اللغة" ، وإنه إذ يقوم بهذا التحديد، ليستبعد الميادين العلمية الأخرى، كما يستبعد في إنتاج المعنى غير اللغة من وسائل الاتصال وأدواته كالنظم الإشارية المعروفة. وهذا، فإنه يطرح بشأن هذه القضية الأسئلة التالية: ماهي الكلمة؟ وما هي العلاقات بين شكل الكلمة ومعناها؟ وما هي العلاقات أيضاً بين الكلمات؟ وكيف تضمن الكلمات سير وظائفها" (12).

وإننا لنلاحظ أن كل سؤال من هذه الأسئلة يحيل إلى فرع معين من فروع العلم، وأنها في اللسانيات ، تحيل جميعها إلى فروع الدرس اللسانى

المتعددة. وهذا يدل أن قضية الدلالة من أي منظور نظرنا إليها، إنما هي قضية لها شمولها الذي تتعدي به الجزئيات، وإنه للاحاطة بها من كل جوانبها تحتاج إلى منظور فينومينولوجي يعلو بها بوصفها ظاهرة، ثم يردها إلى الواقع بوصفها حدثاً نفسياً، أو اجتماعياً ، أو إشارياً ، أو غير ذلك.

المراجع:

-
- Herbet, E. Berkle: *Sémantique*. Ed, Armand Colin. Paris. 1974. P.9. -1
- A.J.Greimas: *Sémantique Structurale*. Ed, P.U.F. Paris. 1986. P6. -2
- 3- المرجع السابق والصفحة .
- 4- المرجع السابق، صفحة 5.
- Merleau Ponty: *Phénoménologie de la perception*. Ed, Gallimard, Paris. 1975. P5.-5
- 6- الباحث: الحيوان. ت: عبد السلام هارون. القاهرة. 1965 / ج 1 / ص. 33.
- R.Galisson D. Coste: *Dictionnaire de didactique des langues*. Ed, Hachette, Paris.-7
1976. P.550.
- 9-8 - بيير جيرو: علم الدلالة. تر: منذر عياشي. دار طلاس. دمشق/1988/ ص.17.
- Robert Martin: *Pour une logique du sens*. Ed, P.U.F. Paris 1983. -10
- 11- ثمة كتب تعالج هذه القضية، ختار منها:
- Georges Mounin: *Introduction à la Sémiologie*. Ed, Minuit. Paris. 1970.
 - Umberto Eco: *Sémiotique et Philosophie du langage*. Ed, P.U.F.1984.
 - Roland Barthes: *L'aventure Sémiologique*. 24 Ed, P.U.F. Paris. 1985.
- 12- بيير جيرو: علم الدلالة . صفحه 17

القسم الثاني:

قضايا دلالية

- 1- الدلالة وتلازم المقول اللغوية**
- 2- إنشطار الإشارة وإشكالية الدلالة**
- 3- الدلالة اللسانية والمنهج**
- 4- بعض سمات البحث الدلالي العربي**

تضایا دلایلیة

الدلالة وتلازمه المحتوى اللغوي

١- الدلالة بين فرضيتين

ثمة فرضيتان تتنازعان قضية الدلالة من حيث الأصل والولادة:

- الفرضية الأولى، وترى أن اللغة حدث دلالي.
- الفرضية الثانية، وترى أن الدلالة حدث لغوي.

فإذا أنعمنا النظر في هاتين الفرضيتين المتعاكستين، فلقد نرى أن الأولى منها تعطي للدلالة دور الفاعل، وحيثند تكون اللغة حدثاً تقف الدلالة باعثة لها، ومنظمة لخدوته، ومعبرة به عن نفسها بعد إنجازه كلاماً. وكذلك إذا نظرنا إلى الفرضية الثانية فقد نرى أن اللغة تأخذ فيها دور الفاعل، وحيثند تكون الدلالة حدثاً تقف اللغة باعثة له ومنظمة لخدوته، ومعبرة به عن نفسها بعد إنجازه كلاماً.

ونلاحظ أن الأمر في أي من الفرضيتين منوط بالدور الوظيفي أو الفاعل الذي تؤديه الدلالة أو اللغة. وما دام ذلك كذلك، فلقد يكون لتعاكس الأدوار، من منظور سيميولوجي وشمولي، معنى يعلو على الحدث في الفرضيتين، فيجعل الطرف الأول، في كل فرضية على حدة، شرطاً لوجود

الطرف الثاني منها: فحدوث اللغة رهن بوجود الدلالة، وحدوث الدلالة رهن بوجود اللغة. وإذا كان الحال هكذا، فإن الطرف الأول في كل فرضية يأخذ قيمة الدال، بينما يأخذ الطرف الثاني فيها قيمة المدلول أو الموضوع المعنى بهذا الدال. فالدال في الفرضية الأولى هو الدلالة عينها، وموضوعها هو اللغة. والدال في الفرضية الثانية هو اللغة، وموضوعه هو الدلالة. ولذا، فإنه يترب على الدور وقيمة نتائج نظرية وعملية في غاية الأهمية، تتصل من الوجهة النظرية باللغة بوصفها نظاماً، وتتصل من الوجهة العملية بالدلالة بوصفها إنجازاً لهذا النظام.

ولقد نستطيع أن نقول بياناً لذلك: إننا نرى، مع الفرضية الأولى، أن النظام اللغوي يستمد قيمته من الدلالة التي تنظم حدوثه، وليس من ذاته بوصفه نظاماً. ولقد يعني هذا أن اللغة ليست شكلأً مجردأً، أو نظاماً رياضياً فقط، أي أنها ليست تمثيلاً لذاتها بنية صوتية، وتركيبياً، ونحوأً، ولكنها إنجاز لكلام لا يمكن أن يكتمل تماماً من غير الدلالة. ولذا نقول من هذا المنظور إن نظام العبارة سيدور مع نظام الدلالة حيث يدور. وإذا صع هذا الافتراض، فإن أي تركيب لغوي رمزي أو مجرد، يقوم بخارج التعبير المعتلى دلالة، لن يحمل مصداقية النظر إليه بوصفه مثلاً للنظام اللغوي . وإن هذا يدل على أن الاقتران الدلالي يعد ضرورة لا يستطيع النظام اللغوي من غيرها أن يفصح عن نفسه بوصفه نظاماً.

وإنما لو تأملنا لوجدنا أن إدخال المكون الدلالي في العمل اللغوي على هذا الوجه، إنما يعطي للمكون النحوي الذي تنظم به الجمل كلاماً، تحققاً وأنية. ولقد يجعل هذا الأمر الكلام مطابقاً لمقصاد المتكلم وغاية تعبيره. فإذا كان ذلك، فإن النحو يصبح تبعاً للدلالة ومنجزاً بها، وتصبح اللغة من حيث هي نظام حديثاً دلائياً.

وإما إذا نظرنا إلى الفرضية الثانية بالطريقة نفسها، فيمكن أن نقول أيضاً: إننا مع الفرضية الثانية، ننظر إلى أن الدلالة، من حيث هي نظام للمعاني، لا تستمد قيمتها من ذاتها، ولكن من اللغة التي تنظم حدوثها. وبهذا، فإن الدلالة

لن تكون وجوداً مجردأً، أو مدلولاً من غير دال، أي لن تكون تفكراً ذاتياً يقسم في الأذهان بعيداً عن الأعيان أو عن إنجازها كلاماً. ولقد يعني هذا أن نظام المعنى فيها سيدور مع نظام اللغة حيث دار: توليداً واشتقاقاً، خلقاً وإبداعاً. وإذا صع ذلك، فإن وجود أي نظام دلالي، رمزي أو مجرد، يقوم خارج التعبير الكلامي المنتظم نحوه وتركيبياً، لن يحمل مصداقية النظر إليه بوصفه مثلاً للنظام الدلالي. وإن هذا ليدل على أن الاقتران اللغوي ضرورة لا يستطيع النظام الدلالي من غيرها أن يفصح عن نفسه بوصفه نظاماً للمعنى.

وكذلك، إننا لو تأملنا لوجدنا أن إدخال المكون النحوى في العمل اللغوى على هذا الرجء يعطي تحققآً وآنية للمكون الدلالي الذى تشير فيه الجمل كلاماً. وإن هذا ما يجعل من الكلام، هنا أيضاً، كلاماً يتطابق مع مقاصد المتكلم وغاية تعبيره، وبهذا يصبح المعنى تبعاً للنحو ومنجزاً به، وتصبح الدلالة من حيث هي نظام حدثاً لغرياً.

وهكذا نجد أن المقولتين اللتين تصدر الفرضيات عندهما: "النحو فرع المعنى" و "المعنى فرع النحو"، يمكن أن تنحلا في إطار اللغة لصالح الكلام وإنجازه، وبهذا تتكاملان بدل أن تتقابلا. ولقد يعلمنا هذا الأمر نرى، على مستوى الإدراك ومن منظور ظاهراتي، أن الفرضيتين تعكسان واقعاً لغرياً لا يمكن إدراكه تصوراً وحقيقة إلا بوجودهما معاً. وهذا يعطي بحد ذاته قيمة كشفية وتفسيرية بوصفها وحدتين تربطهما علاقة تلازم وضرورة، فتحلان بهذا محل جدل قام طويلاً عن الأسبقية بين اللغة والفكر.

2- تلازم النحو والدلالة

يقودنا النقاش على الصعيد النظري الذي بدأناه في الفقرة السابقة إلى رؤية يكون فيها وجود النحو والدلالة قائماً على التلازم ضرورة. ولقد يعني هذا أن أي مكون من هذين المكونين لن يكون مستقلاً بنفسه في داخل اللغة، كما يعني أنه لن يتم فيها وجوداً إلا بوجود المكون الآخر. ولكن الأمر الذي يجب

أن نبه إليه، هو أن هذين المكونين لا يوجدان فيها لا على سبيل التجاور ولا على سبيل التراتب كوجود الأصوات والأدوات والكلمات. فهذه عناصر، وتلك مكونات.

ويمكن القول بعبارة أخرى: إن وجود هذين المكونين في اللغة وجود تأسيسي لوجود العناصر فيها من جهة أولى، كما هو وجود تأسيسي لوجودهما معاً بآن واحد من جهة أخرى. ولذا، كان هذا الأمر قائماً على سبيل الحدث الذي يدور على نفسه: فاللغة حدث دلالي، والدلالة حدث لغوي. وإنه ليستحيل على اللغة أن تقوم نحواً من غير أن تكون محدثة دلالة، كما يستحيل على اللغة أن تقوم دلالة من غير أن تكون محدثة نحواً. وإن ذلك، فإنها ستكون جملة أصوات لا تُبين، أو جملة دلالات من غير ظهور. وإن هذا ليدل أن كل مكون منها إما بسبب المكون الآخر يكون.

يقى أن نقول إن هذا الذي تقدمنا به إنما هو وجهة نظر، نلتزم بها في طرحتنا، ولكنها بالتأكيد ليست وجهة نظر كل الدارسين، ولا هي وجهة نظر كل اللسانين. وما كان ذلك كذلك إلا لأن "الحدود الفاصلة بين النحو والدلالة قد كانت موضوعاً خلافياً، وستبقى دائماً كذلك" كما يقول جون لاينز (1).

وإذا كنا قد تقدمنا بطرح وجهة النظر هذه، فلأنها تشكل قضية فارقة ومائزة بين أنواع الدراسات اللسانية، كما تشكل قضية جديدة نسبياً على الدراسات اللسانية في الوقت نفسه. والسبب لأن مكونات اللسان، في أي لغة من اللغات، كانت ولا تزال تدرس منفصلة من غير إحساس بوجود مشكلة من أي نوع كان. فهناك الدراسات "الصوتية - La Phonetique -"، وهناك الدراسات الخاصة "علم وظائف الأصوات - La Phonologie -"، وهنالك الدراسات يمكن أن تشكل حقلًا لسانياً واحداً في الدرس اللغوي. وهناك دراسات تتعلق "بالصرف - Les Morphemes -"، كما أن هناك "علم الصرف " الذي تدرس فيه وظائف الصيغ المختلفة وقوانين La Morphologie -

تشكلها. ويمكن لهاتين الدراستين أن تشكلا حقلًا واحدًا في الدرس اللغوي كذلك. ثمة أيضًا الدراسات التحورية، والدراسات التي تتعلق بعمل التحوّل في اللغة من منظور توزيعي، أو وظيفي، أو توليدي. وهذه كلها تشکل حقلًا واحدًا، أو يمكن لها أن تكون كذلك. وهناك دراسات دلالية تعنى بالمعنى المعجمي للمفردات، كما أن هناك دراسات تعنى بالتطور التاريخي لمعنى الكلمات، وثمة أخرى تعنى بالمعنى الآني للكلمات، وثالثة تعنى بالمعنى التركيبى لدلالة الجملة، ورابعة تعنى بالسياق اللغوي لمعنى جملة من الجمل داخل النص، وخامسة تعنى بالمحيط غير اللغوي والمرجعه لمعنى الجملة من خارج النص. وهذه كلها يمكن أن تشکل حقلًا واحدًا في الدرس والبحث (2).

وما يجب ملاحظته هنا، هو أن أحدًا لم يزعم على الأقل من خلال الاتجاهات اللسانية المعروفة—أن هذه الدراسات تشکل حقلًا واحدًا ، أو أن الدراسات التحورية تشکل مع الدراسات الدلالية حقلًا واحدًا في البحث والدراسة. ولقد يعني هذا أن الدراسات اللغوية واللسانية لا تزال تعمل بشكل تجزيئي، وتسير بنفسيها نحو الاختصاص، أو لنقل بصورة أدق إنها تدرس هذه الحقول متفرقة، بحيث لا تتمكن أن نظر فيها على روؤية شاملة من خلالها تتصل حقول الدرس بحثاً في ظاهرة من الظواهر اللغوية من كل جوانبها في وقت واحد.

وإذا كان الحال كذلك، أي إذا كانت كل هذه الدراسات، ومن ضمنها الدراسات التحورية والدلالية، منفصلة عن بعضها، أفلا يمكن أن نعزّوا هذا الأمر إلى غرض منهجي وليس إلى غرض يقتضيه الواقع اللغوي نفسه؟.

ربما يكون من المفيد أن نتحسن الصحة النظرية ونمسكها للفرضية التي يتضمنها هذا السؤال، وذلك لكي نخلص إلى إجابة لا نزعم أنها حاسمة ونهائية، ولكنها تكون روؤية ما، لها حجبها وبراهينها ومعقول التفكير فيها، كما تكون في الوقت نفسه افتتاحاً على النقاش أو افتتاحاً على الإضافة والتعديل يتمثل في فرضية أو في عدة فرضيات أخرى.

3- تضامن حقوق الدرس اللغوي

تمثل الحقوق التي تعرضنا لذكرها آنفًا جوهر الدراسات اللسانية. وإننا، عند دراسة الجملة العربية، سنلاحظ - وهذا أمر ينطبق على كثير من اللغات - أن علم الصرف (المورفولوجي) يقف وسطاً بين الصحة الصوتية لهوية الكلمة والصحة النحوية لدور هذه الكلمة في الجملة. وهو، لأنه كذلك، يعد الجسر الواسطى بين الصوتيات من جهة والنحو من جهة أخرى. ولكننا عند المعاينة الثانية، سنلاحظ أن الدور النحوي للكلمة في الجملة يؤدي هذه المهمة ويضطلع بها أيضًا. فهو يقف وسطاً بين الصحة الصرفية للكلمة والصحة الدلالية. ذلك لأن تغيير الشكل الصرفى للكلمة قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تغيير الدور النحوي لها في الجملة. وإن تغيير الدور النحوي للكلمة في الجملة سيؤدي لاحقًا إلى تغيير جانب من معنى الكلمة داخل الجملة من جهة، وإلى تغيير الجملة ككلٍ حاملٍ للكلمات وأدوارها فيها من جهة أخرى.

وهكذا نرى أن اللغة تمثل، من هذا المنظور، حقوقًا متصلة، بل متضامنة. فإذا تعطل النظام الداخلي لحقل من الحقوق، أو تم استبداله بنظام آخر، فإن هذا يؤثر على نحو من الأسماء على بقية الحقوق لاحقًا. ولعلنا نستطيع أن نضيف فنقول إنه لو انفصلت هذه الحقوق، كل حقل بنفسه ونظامه، عند إبحاز المتكلم للغته أداء وكلامًا، لا ستحال إبحاز الكلام. ولكي يتبيّن لنا ذلك نود أن نضرب بعض الأمثلة. لدينا العبارة التالية:

"يذهب المؤمنون الصالحون إلى المساجد فجراً، خاشعة قلوبهم، لا يبعثون".

ونلاحظ في هذه العبارة أن كل الحقوق: صوتاً وصرفًا، نحوًا ودلالة تتشتّل في تكوينها وتتلازم ضرورة في إنتاج معناها. كما نلاحظ أن إضفاء كل حقل إلى الآخر وافتتاحه عليه هو الذي يسمح بهذا التكoin ويؤدي إلى هذا التلازم؛ وإنه لو لا هذا لما أخذت هذه العبارة موقعًا في الصحة اللغوية، أو لما انتهت إلى وجودها بنية صوتية، وتركيبيًا نحوية، وإفاده دلالية، أي لما صارت إلى الوجود

كلاماً يقول نفسه بين أفعال وأحوال. ويمكن أن نتبين ذلك من خلال عدة نقاط:

آ- الخلازم صوتاً وصرفًا.

إننا عند قراءة هذه العبارة، سنقف على الملاحظات التالية:

أولاً - إننا سنلاحظ، من منظور البنية الصوتية، أن هذه العبارة تتكون:

- 1- من سلسلة من الأصوات. ويقترح بعض اللسانين تمثيل كل صوت بحرف من الحروف. وإنما لترى أن هذا التمثيل ما كان يمكن أن يكون لو لم تكن هذه الأصوات تحمل في ذاتها قيمة خلافية تميزها من بعضها داخل الوحدة الكلية للعبارة.
- 2- وإنها تتكون أيضاً من تنعيم يشكل المحيط الذي تتنضد فيه هذه الأصوات وتتراتب.

ثانياً - وسنلاحظ أيضاً، أن هذه الأصوات تتسم بتوزيع مميز يتجلى في وحدات صيغية (مورفيمات) هي الكلمات، كما تتجلى في توزيع هذه الصيغ على أبواب صرفية معينة تحمل هي الأخرى قيمة خلافية في ذاتها يجعلها متميزة، ويدركها مستعمل اللغة بمحاسه اللغوي.

وإذا انتقلنا من صعيد الملاحظة إلى صعيد الممارسة العملية، فسنجد أن اللساني يقول إنه لا يمكن للجملة العربية أن تبدأ صوتياً بساكين مثلـاً. ثم إنه سيذهب إلى وصف الحروف، وسيقول عن أصوات الجذر "ذهب" إن "الذال صوت مما بين الأسنان، احتاكـي بـمهـوس"، وإن "الباء صوت شفوي بـمهـوس". كما يمكنه أن يصف المحيط النغمي المصاحب لهذه الأصوات (الحروف)، فيتكلـم حـيثـذا عن الحركـات، وعن الطرق المتعددة لنطق هذه الكلمة. وسيتابع هـكـذا إلى أن تنتهي الجملـة أو العبـارـة.

وعند معاينة التوزيع سنلاحظ:

1- أن القيم الخلافية الصوتية القائمة بين الحروف، لا تقتصر في وجودها متميزة على وجود العبارة التي وصفت فيها، ولكنها تتدلى في وجودها أيضاً إلى النظام الصوتي للعربية، وتعطى فيه لكل حرف هويته المستقلة.

2- وسنلاحظ أيضاً أننا ننتقل من العالم الصوتي المجرد إلى عالم الصيغة حيث يمكن للأصوات أن تتجسد ككلمات، وتدخل إلى عالم البنية، فالنظام، فالعلاقات، وتنخلع عن كونها أصواتاً متميزة لتصبح دوال المعنى في انسراه إلى التحقيق والمعنى.

ويمكنا أن نقول بعبير آخر إننا عند المعاينة سنتنقل من علم الأصوات إلى علم الصرف، وحيثند سقف على الممكن تركيباً بين الأصوات وتأليفًا لإخراج الكلمة وتشكيلها وصياغتها على هيئة صوتية ونحو نطقي مخصوص. وقد فعل علماء العربية من السلف الصالح هذا، وأبن جني يقف على رأسهم. فقد جعل اللغة كلها جملة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، فردها إلى المبدأ الصوتي. ثم راح وفقاً لنظرية أبدعها في التقليب ينظر في وجوه إخراج الكلمة. والجدير بالذكر أننا عند التأمل في هذه النظرية والممارسة العملية التي قام بها، نجد أنه قد استخدم المنهج الرياضي وأقام ممارسته على قاعدة الاحتمال. وإننا لنجد أن الخليل ليس عن هذا بعيد.

والمهم في الأمر، أن الوصف ينتقل بنا من حقل عام يتمثل في وصف أصوات اللغة وصفاً مجرداً إلى حقل أكثر خصوصية يتمثل في طريق توزيع هذه الأصوات على صيغ معينة تتنبع الكلمات. ثم إن الوصف لينتهي بنا إلى أن تتحقق هوية الكلمات في الجملة ما كان يمكن له أن يتم فيها لو لم يتلازم الحالان معاً في تكوينه. وعند هذه النتيجة يمكن القول إن حصولها إنما تم لأن الأول (حقل الأصوات) يفضي ضرورة إلى الثاني (حقل الصرف) ويتألزم معه.

ومع ذلك، يبقى أن نقول: إنه لصحيح، لغرض منهجي يتعلق بمعرفة العلم لناته، أن نفصل بين المقلين لكي نتمكن من دراسة الكلام. غير أن هذا الفصل يجب أن لا يكون هدفاً بذاته، كما هو الحال في معظم شعب الدراسات الصوتية. ولكن يجب أن يسعى في توجيهه أهدافه نحو التلازم مع المقول اللغوية الأخرى، وبهذا يكون قد ألمح نفسه في طلبه لكماله.

ب - التلازم صرفاً ونحواً

إذا كانت النهاية القصوى لتشكل الأصوات لغة تمثل في تشكيلها صيغاً، فإن تشكل الصيغ كلمات دالة سيفضي لا محالة إلى النحو نظاماً به تتنظم الكلمات جمالاً.

ولكتنا سنلاحظ أن صيغ صرف الكلمات في الجملة لا تعد معياراً، وإنما لصحة وجودها فيها نحراً ودلالة. ولو كان الأمر غير ذلك، وارتنت الصحة إلى معيار التشكيل الصوتي صرفاً أو صيغة فقط، لما استطاع أحد أن يرد العبارة التالية بوصفها خطأً لا تقبله الصحة اللغوية:

يذهب "المؤمن" الصالحون

وذلك لأن لفظ "المؤمن"، كما هو ظاهر، صحيح الصيغة. وإذا كان ذلك كذلك، فإن رفض هذه السلسلة الصوتية انطلاقاً من قاعدة التركيب الصيغي الذي تمت فيه شكلاً، أي كلمة، سيكون مستحيلاً. وإن الأمر سيكون كذلك لو استعملنا الفعل، بالنسبة إلى الجملة نفسها، في حالة التأنيث بدلاً من حالة التذكير، أو لو بدأنا به على صيغة الأفعال الخمسة كاملة، أي على صيغة "ينهبون"، أو ناقصة على صيغة "ينهباً"، كما في الجمع على المتصوب أو المخزوم، إلى آخره، والسبب لأنه يجب أن نفترض، لكي يكون ذلك كذلك، شرطاً للصحة اللغوية يقوم على الصيغة فقط. وحينئذ، فإن هذه الألفاظ، على أي صيغة وضعناها، إنما تثال صحتها من وجود الصيغة نفسها في اللغة، وليس من وجودها في جملة يقتضي البناء فيها تعاضد العلاقات بين عناصرها تركيباً،

ومراعاة كل عنصر لمقتضيات نظيره فيها نحواً. وإننا لنعلم أن افتراضاً كهذا لا يقوم لأن اللغة ليست هي الألفاظ وصيغها فقط.

ولقد يعني هذا، أن تلازم الصرف والنحو في حدوث الجملة أداء يعد ضرورة لسبعين:

- أولاً، لأن الجملة بهذا التلازم تبني، أي تتناغم عناصرها في حالات المفرد، والثنية، والجمع. فيكتسب الأداء إذ ذاك صحة قاعدية.

- وإنها لتصبح، ثالثاً، بعد هذا ممكنة الإبلاغ والإخبار، أي تصبح جملة إيقالية تامة، أو تصبح قابلة لذلك.

ولعل الجملة في الحالة الثانية، تتطلب أكثر مما تتطلبه في الحالة الأولى من تناغم يقوم بين عناصرها: إنها تتطلب توزيع الأدوار، بحيث يدل كل دور على باب نحووي يعني مما هو معمول به في نظام بناء الجملة العربية. ذلك لأن اختلاط الأدوار تقدعاً وتأخيراً بين الكلمات مما لا يقبله النظام، أو إنزالها منازل لم يجعل لها يؤدي لامحالة إلى خلل في قوانين البنية، فينقطع الإيصال إذ ذاك. وكذلك يجب أن تراعي الحركات المصاحبة لكل دور، فتؤخذ من النظام لتعطى إلى الكلمة، فتدل، والحال كذلك، بالصاحبة على ما تقوم به الكلمة من دور. وإذا كان هذا هكذا، فلا يجوز مثلاً - وهذا مما هو بدهي - أن يُنصب الفاعل، وتوزيعه في إطار نظام بنية الجملة العربية، بحسب الموضعية اللغوية وقسريتها، يقتضي رفعه. كما لا يجوز نصب الصفة التابعة له وهو مرفوع، إلى آخره. ولقد يدل هذا أن الشرط النحوي في بناء الجملة، فالعبارة، فالنص، يعد ضرورة لامكان حصول الإيصال نفسه.

وهكذا سنجد بسبب هذا التلازم أن الجمل الصحيحة تنفي الجمل غير الصحيحة وفقاً للموضعية اللغوية، وتذهب في توزيع الكلمات على أبواب نحوية هي بها مخصوصة لكي تكون إيقالية:

جمل غير صحيحة	جملة صحيحة
يذهب المؤمن الصالحون	يذهب المؤمنون الصالحون
يذهب المؤمنين الصالحون	
يذهب المؤمنين الصالحين	
يذهب المؤمنون الصالحين	
.....	

(تشير النقاط في الجدول أنه بالإمكان زيادة عدد الجمل غير الصحيحة)

ومن هنا نستدل أن صحة صيغة الكلمة لغة لا تكتسب الجملة بالضرورة صحة استعمالية. كما نستدل أيضاً أنه إذا كان التمييز بين الحلين يعد ضرورة من ضرورات المنهج الدراسي، فإن التلازم بينهما يعد هو الآخر ضرورة من ضرورات بناء الجملة واستعمالها.

وإذا كنا قد أبرزنا دور النحو في تلازمه مع الصرف، واحتكمنا إليه في إعطاء الجملة معيار الصحة اللغوية، وكان الصرف بهذا تبعاً للنحو، فشأنه مواضع يكون النحو فيها تبعاً للصرف، وبالتالي إليه يجب أن يكون احتكماناً في إعطاء الجملة الصحة اللغوية، من غير أن نهمل في كل الأحوال دور النحو. والمثل الذي سمعطيه، يبرز دور الصرف من جهة، كما يبرز تواشجه مع النحو من جهة أخرى.

إذا نظرنا في باب المفعول به مثلاً، فسنجد أنه في حصوله يتطلب شروطاً صيغية في بعض الكلمات التي تعمل النصب فيه، وإن هذه الكلمات لترجع، كل واحدة بصيغتها إلى باب في النحو تكون بسببه مؤدية لدورها داخل الجملة. وإن هذا ليدل أن الكلمة هي في آن واحد: صيغتها، وتوزيعها، ووظيفتها. وإن أكثر ما يكون هذا وضوحاً في الجملة الإسمية المتضمنة للمفعول به. ونضرب على ذلك بعض الأمثلة:

1- المصدر: "إعدامك الفتنة خير". فالعامل هو المصدر، وـ"الفتنة" مفعول به

2- اسم الفاعل: "هو القائدُ الجيشَ من قبل". فالعامل هو اسم الفاعل، و "الجيش" مفعول به. فإن خلا اسم الفاعل من السايبة المورفيمية "أَلْ الموصول" عمل إن دلّ على الحال أو الاستقبال واعتمد على :

- النفي، مثل: "ما قاتل سليمان ذبابة". فالعامل هنا هو اسم الفاعل، و "ذبابة" مفعول به.

- الاستفهام مثل: "هل باع بسام ذهباً". فالعامل هنا هو اسم الفاعل، و "ذهبًا" مفعول به.

- أن يقع اسم الفاعل خبراً، مثل: "زهير سارق مالاً". فالفاعل هنا هو اسم الفاعل، و "مالاً" مفعول به.

- أن يكون اسم الفاعل صفة لمحض، مثل: "لحت طفلًا حاملاً خبزاً" وهذه جملة فعلية. أما الفاعل فهو اسم الفاعل، و "خبزاً" مفعول به.

- صيغة المبالغة: "محمد ستارٌ عيوبهم". فالفاعل هو صيغة المبالغة و "عيوب" مفعول به.

ولقد يدخل المفعول لأجله في هذا الباب أيضاً.

ج- التلازم نحوً ودلالة.

إذا كان التمييز بين الحقلين الصرفي والتحوي يصح منهجاً للدرس ويتألزم ضرورة في أداء المتكلم لكتامه، فإن هذا الأمر منطبقاً على حقل التحوي والدلالة ليعد أكثر صعوبة، وإن كان الفطن سابقاً أنه ممكن، بل واجب كما كان الحال عند بعض اللسانيين والبنيويين الأوائل.

ولقد نعلم أن بعض المقول العلمية، بما فيها اللسانيات، كانت تختزل، على سبيل الممكн ولغرض منهجي في اقتصاد الكلام، البنية الصوتية للكلمة،

كما أن بعضها الآخر، طلباً للدرجات قصوى من التحرير، كان يستبدل الكلمات برموز وأرقام بغية الوقوف على القوانين التي لا يعيق تجسيد الدلالات في الكلمات غير هذا النوع من الانتقال. كما نعلم ثالثاً، وأيضاً على سبيل الممکن، أنه يمكن تغيير الصورة الصوتية للكلمة تغيراً داخلياً، وذلك بنقل بعض عناصرها عن مواضعها مع الحفاظ على بنيتها الصيغية، من غير أن يؤثر هذا على دورها التوزيعي في الجملة، أو على دورها الوظيفي، أو أن ينال من معناها في الكلام. وإننا لنرى منظراً كبيراً في العربية كالجزحانى، قد ذهب هذا المذهب، فميز بين "حروف منظومة"، وبين "كلم منظومة". أما عن الأولى، فقد قال: "إن نظم الحروف هو تواليهما في النطق، وليس نظمها يقتضى عن معنى، ولا الناظم لها يقتضى في ذلك رسمًا من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمها لها ما تحرى. فلو أن واضع اللغة كان قد قال "ربض" مكان "ضرب" لما كان ذلك يؤدي إلى فساد (4). وأما عن الثانية، فقد قال: "أما نظم الكلمة فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعانى، وترتيبها على حسب ترتيبها في النفس. فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كييما جاء واتفق" (5).

وإذا تأملنا قول الجرحانى في الأمرين معاً، فسنجد أنه قد أخرج الإطار الأول من دائرة اشتغال المعنى وتكوينه، بينما جعل مدار الثاني يقوم على افتقاء آثار المعانى. وما كان ذلك كذلك، حسب قوله، إلا لأنه: "نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض". وهذه إشارة واضحة إلى النظام الذي يقوم به الكلام. ولعل ما يدل على هذا ويؤكده، هو أننا لو افترضنا:

1- أن تغييراً قد أصاب توزيع الكلمات (أي نظمها)، فسيكون من المستحيل والحال كذلك، أن نبني على معنى الكلمات المودية لأدوارها قبل حدوث هذا التغيير. والسبب لأن التوزيع إنما هو "نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض". ونستدل على ذلك إذ نرى أن الكلمات تؤدي أدواراً نحوية في كلام، ثم تؤدي أدواراً غيرها في كلام

آخر. وإنه ليكون لها مع كل دور تؤديه معنى بها مخصوص. فتغير الأدوار سيؤدي لا محالة إلى تغيير المعاني.

2- ولقد نستنتج مما سبق أن لمعاني الكلمات أدواراً بها خاصة في نظم العبارة. فإذا قصدنا معنى كلمة، فيجب أن يتلازم هذا المعنى مع الدور الذي تؤديه في نظام العبارة، وإلا يكن ذلك فإن العبارة لن تستجيب للصحة الدلالية، وقد يتعطل حينئذ توزيعها الذي يتضمنها في دور خوري. وكثيراً ما يكشف الاستعمال عن مثل هذا التناقض في قوله. وهذا ما يجعلنا نقول إذا كانت الكلمة هي نظمها، فإن الكلمة أيضاً هي استعمالها. فإذا استعملت لغير ما جعلت له، فإن النظم الذي تؤدي به دورها خروأً لن يمكنها وحده من إنتاج المعنى المقصود لها.

وإذا عدنا إلى جون لاينز، فسنجد أنه يقول: "إن الخلاصة النظرية التي تفرض نفسها هي أنه ثمة رباط جوهري بين معنى الكلمات وتوزيعها. ويعني هذا السبب الذي من أجله كان صعباً تحديد الحدود بين التحو والدلالة" (6).

وهكذا يتأكد لنا في نهاية المطاف أن اللغة ككل متکامل به يتم حصول الكلام، وأن وجود العناصر اللغوية: صوتاً وصرباً، خروأً ودلالة، يقوم على التلازم ضرورة. وأنه لو لا ذلك، لصارت اللغة ضرباً من الفوضى، ولما استطاع متکلم أن يتواصل مع متکلم آخر.

المراجع

-
- John Lyons: *Sémantique Linguistique*. Tr, fr, J.Durand. Ed, Larousse. 1980, P . 12 -1
2- المرجع السابق . ص. 12-13.
3- انظر د. كمال بشر: علم اللغة العام - الأصوات. دار المعارف، القاهرة. 1980.
4-5- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز. تحقيق محمود محمد شاكر. مكتبة الشابق، القاهرة.
ص. 49
John Lyons: *Sémantique Linguistique* . P. 13. -6

أنشطار الإشارة وإشكالية الدلالة

يمكن للمرء، على صعيد فلسي، أن يقول: لقد أصيّب الكون بانفجار دلالي وعرفي. وإنه في مجده عن الأسباب، ليستطيع أن يؤكد أن حدوث ذلك إنما كان بفعل انشطار الإشارة اللغوية إلى دال ومدلول.

وإننا لنرى أن جدل تناقض أطراف الإشارة دالاً ومدلولاً سيستمر إلى أزمنة لا نهاية لها. وسيستمر أيضاً في إحداث انفجارات دلالية لا نهاية لها هي الأخرى، وقد لا يستطيع كائن من كان أن يحكم السيطرة عليها، أو أن ينفذ إلى إدراك ما هياتها. ولذا فقد اهتمت الدراسات اللسانية بهذا الجانب، بعد أن أهمته زمناً مديداً، وأولته اهتماماً.

1- وحدة الإشارة ودلاليات اللغة

يبدو، من موضوع العلم الدرس لهذا الموضوع - أي اللسانيات - أن ميدان الدلالة هو اللغة. وإذا كان ذلك كذلك، فإن علم الدلالة اللسانية يحتاج أن يعني بأمرتين معاً:

1- إنه يحتاج أن يعني بالأشكال اللغوية والمضامين الدلالية المحمولة فيها. وبقول آخر: إن علم الدلالة اللسانية يحتاج أن يعني بالكلمات، بوصفها صيغًا صوتية، ويعانيها بوصفها حقائق لسانية تتضمنها هذه الكلمات على شكل معانٍ أولى أو معجمية.

2- وإن لم تكن على صعيد آخر، أن يعني بالكلمات دوalaً لاتكتسب معانيها الثانوي المفتوحة إلا من خلال نسق أكبر منها، يتنظمها في جمل ويرتبها فيها على نحو مخصوص، رابطاً بينها وبين السياق اللساني الذي وردت فيه.

وإن هذين الأمرين ليعودان بنا إلى دراسة اللغة نفسها. فلقد درست هذه من عدة جوانب: صوتية، وصرفية، وتركيبية. كما درست أيضاً غير منفصل عن الحياة، أي غير منفصلة عن الاستعمال التداولي المباشر وسياقاته المختلفة: الثقافية والاجتماعية، والعلمية. وقد لوحظ أن لكل جانب من هذه الجوانب أثراً في حدوث المعنى وطريقه في تجليه، وكيفية في أدائه، وقصدية في تركيب العبارة الدالة عليه. كما لوحظ أن هذه كلها تختلف من فرد إلى فرد داخل المجتمع الواحد، لأنها تمثل أداءه الذي يتميز به من سواه.

ولقد استدل الدارسون من كل هذا، أن الدلالة المعبر عنها بأداة اللغة، لا تنفصل عن اللغة الحاملة لها. وإنها تكون فردية بمقدار ما تكون اجتماعية، وإنه ليصح تصنيفها، والحال كذلك، في باب الإبداع الفردي المتوجه به نحو التواصل الاجتماعي. ولكنهم لاحظوا أيضاً، وبسبب هذين البعدين معاً، أن لكل لغة خصوصية تمتاز بها من سواها. فنحن في العريضة لانعير بالطريقة نفسها كما تعبّر اللغات الأخرى، والشيء موضوع التعبير واحد. وإن تكرار هذه الملاحظة في اختلاف طرق التعبير بين اللغات، ليدل أن ثمة خصوصيات لغوية تمتاز كل لغة بها من غيرها من اللغات. إلا أن النسيج العام للدلالة في كل اللغات، يتفق مع ما ذهب إليه بيير جيرو إذ قال: "تعبر اللغة عن مفاهيم، وعن علاقات بين هذه المفاهيم" (1). وفي الواقع، فإن هذا هو شأن كل اللغات، ولذا يمكننا أن نتحدث بالإضافة عن الخصوصيات اللغوية، عن العموميات اللغوية أيضاً.

وإذا كان طرحنا لهذه القضية يُظهر أن ميدان الدلالة هو اللغة، فإنه يمكن بالمقابل أن نؤكد أن ميادين الدرس اللغوي هي أيضاً ميادين للدرس الدلالي. فنحن نستطيع أن نتحدث عن الدلالة الصوتية، كما نستطيع أن نتحدث عن

الدلالة الصرفية. وكذلك فإننا نستطيع أن نتحدث عن الدلالة التركيبية التي هي جملة العلاقات بين المفاهيم في الجملة، كما نستطيع أن نتحدث عن دلالة علاقات العمل بعضها التي هي الرابط بين أجزاء الخطاب في الكلام، وبين أجزاء النص في الأدب.

وإذا كان ذلك كذلك، فإن هذا يعني أن الدلالة ستخضع إلى شرط المادة التي تشكل موضوع درسها. ولذا، فهي ستتوزع عليها لتتعدد بتنوعها، وتتشكل في كل جانب من جوانبها ميداناً معيناً من ميادين الدرس، له خصوصيته وله معالله المميزة. وسيكون هناك، في النتيجة، ميدان يُدرس فيه معنى الكلمة من خلال تشكيلها الصوتي والصرفي، كما سيكون هناك ميدان يُدرس فيه معنى الكلمة من خلال علاقتها التركيبية إنْ على مستوى الجملة، وإنْ على مستوى الخطاب..

وإذا تأكّدت الدراسة على هذا المسار، فإنها ستتصبح إذ ذاك دراسة تعاكس فيها المنظورات. وسيصبح علم الدلالة دراسة لغوية، كما سيصبح علم اللغة دراسة دلالية. وسيكتمل الجانبان ببعضهما في النظر إلى الظاهرة المدروسة، فلا شيء سيخرج، والحال كذلك، عن الدلالة بوصفها تعبيراً لغرياً، ولا شيء سيأتي بصلة إلى غير اللغة بوصفها صوتاً دالاً بقصد، وتركيبياً يوجهه المعنى على مبدأ العناية.

ولتكنا إذا أمعنا النظر فيما أتينا على ذكره آنفاً، فسنجد أنه وحده قد لا يكفي للدرس الدلالة. والسبب لأن قوانين تشكيل الكلمة صوتاً، وقوانين صياغتها صرفاً، وقوانين إدخالها في علاقات تركيبية، إنما هي قوانين محدودة في كل اللغات، ومتناهية عدداً. بينما نجد أن الدلالة غير متناهية، والسؤال الذي يبرز على هذا الصعيد هو أنه كيف يمكن للمتناهي عدداً أن يقابل غير المتناهي انتاجاً؟.

2- تناهي القوانين وانفصال الدلالة

لقد تعددت الإجابات على هذا السؤال في الواقع. وإننا لنشعر بدبثاً أن نقول، في تأمل جدي له، إن قوانين إنتاج الظاهرة ليست هي الظاهرة عينها. وإذا كان ذلك كذلك، فإننا نكون قد وضعنا بهذا الركن الأول من أركان التمييز بين الحدوث بوصفه إيجازاً تتجلى فيه الأشياء بعد أن لم تكن، وبين القوانين الممثلة لنظم الحدوث وألياتها.

ولكتنا مع ذلك، يحب أن لا نأخذ هذا الأمر على أنه بدھية أو مسلمة. ذلك لأنـه - وهذا ما يجب أن نعلمـه ونبـهـ إلىـه - إنـما يـكونـ أكثرـ اـنـطـبـاقـاًـ علىـ عـالـمـ الـأـشـيـاءـ. فالـظـاهـرـةـ الشـيـشـيـةـ، بـوـصـفـهـ حـدـثـاًـ، قدـ تـكـرـرـ هيـ عـيـنـهـاـ، بلـ يـجـبـ أنـ تـكـرـرـ هيـ عـيـنـهـاـ فيـ أـمـكـنـةـ مـتـعـدـدـةـ وـأـزـمـنـةـ مـخـلـفـةـ بـالـقـانـونـ الـذـيـ أـتـجـهـاـ. أـلـاـ وإنـ الـحـالـ بـعـدـ اللـغـةـ لـيـخـتـلـفـ، وإنـ كـانـ فـيـ أـسـهـ يـسـتـنـدـ إـلـىـ هـذـاـ الـمـبـدـأـ. فالـقـانـونـ الـلـغـويـ الـوـاحـدـ، يـسـتـطـعـ إـذـ يـتـكـرـرـ أـنـ يـتـجـلـ ظـواـهـرـ كـلـامـيـةـ غـيرـ مـتـكـرـرـةـ، وـتـكـونـ مـتـعـدـدـةـ فـيـ اـخـلـافـهـ، وـمـتـنـوـعـةـ فـيـ دـلـالـاتـهـاـ. وـهـذـاـ أـمـرـ لـيـمـكـنـ أـنـ يـحـدـثـ فـيـ عـالـمـ الـأـشـيـاءـ. وـيمـكـنـاـ أـنـ نـقـولـ بـتـبـيـيرـ آخـرـ، إـنـاـ مـعـ اللـغـةـ إـذـ يـسـتـخـدـمـ الـقـانـونـ لـإـنـتـاجـ الـجـمـلـ الـكـلـامـيـةـ، فـإـنـاـ نـنـطـلـقـ مـنـ الـآـلـيـةـ نـفـسـهـاـ الـتـيـ يـمـكـنـ لـلـظـواـهـرـ الـطـبـيـعـيـةـ أـنـ تـنـطـلـقـ مـنـهـاـ. وـلـكـنـ الـإـنـسـانـ خـلـافـاـ لـلـطـبـيـعـةـ، أـوـ لـلـحـيـوانـ مـهـمـاـ سـاـ خـلـقـهـ وـدـقـقـهـ ذـكـاؤـهـ، كـائـنـ مـتـصـرـفـ. وـلـذـاـ فـهـوـ يـسـتـطـعـ حـسـبـ أـغـرـاضـهـ تـبـيـيرـاـ وـاتـصـالـاـ أـنـ يـتـصـرـفـ بـمـوـضـعـةـ الـمـوـادـ، أـيـ بـالـكـلـمـاتـ، فـيـوزـعـهـاـ وـفقـاـ لـهـذـاـ الـقـانـونـ الـلـغـويـ أـوـ ذـاكـ، وـأـنـ يـسـاـمـهـ فـيـ تـكـوـينـ الـجـمـلـةـ، فـيـكـونـ هـوـ صـاحـبـ حـدـوـثـهـ. هـذـاـ مـنـ جـهـةـ، وـإـنـ لـيـسـتـطـعـ، مـنـ جـهـةـ آخـرـ، أـنـ يـسـتـبـدـلـ الـمـوـادـ، فـيـصـنـعـ بـهـاـ جـمـلاـ لـنـهـاـيـةـ لـهـاـ وـالـقـانـونـ الـلـغـويـ الـمـسـتـنـدـ إـلـيـهـ هـوـ هـوـ مـنـ غـيرـ أـنـ يـتـغـيـرـ.

ولعلنا نستطيع أن نقول إنه ما كان لهذا الأمر أن يكون إلا لأن الجملة في حدوثها تعد تعبيراً عن إرادتين:

أولاًً - إنها إذ تقول ما تقول من خلال تركيبها وعلاقات الكلمات فيها، إنما تكون رهن إرادة اللغة التي تنتجهما وفق قوانينها الخاصة.

ثانياً - ثم إنها تعدّ تعبيراً عن إرادة الإنسان الحرة. فهو وحده القادر على تكوينها والتعامل معها، وهو وحده القادر على التصرف في نظم الكلمات اختياراً واستبدالاً بغية إنشاء معنى به خاص.

ولقد أمكن لها ليدي، انطلاقاً من هذا التصور، أن يعرف الدلالة بقوله: "الدلالة هي ما يريد المتكلم أن يعبر عنه" (2). كما أمكنه أن يعرف اللغة بقوله: "سنعرف اللغة بوصفها معنى ممكناً، أي بوصفها سلسلة من الاختيارات أو من تعابير المعنى. وهي موجودة في حوزة المتكلم - المستمع" (3).

وما دام الأمر كذلك، فإن "المتكلم - المستمع" على حد قول هاليدي ليسطيع أن ينتقل من آلية التكرار في استخدام القوانيں لاتاج ظاهرة واحدة هي نفسها تكرر، إلى آلية تكرارية أخرى في استخدام القانون ليبدع فيها وليتبع ما لا نهاية له من الجمل المختلفة. ولقد بدل هذا أن الإنسان إذ يستخدم اللغة بوصفها نظاماً لاتاج الكلام، إنما يستخدمها استخداماً خلاقاً يخرج به من إطار النمط في تكرار الأشياء إلى إطار التنوع غير المتناهي، والتجدد في إنشاء الجمل، والتعبير عما يشاء.

3- اللغة طاقة خلاقة.

وإذا عدنا إلى المدارس اللسانية التي شكل هذا الموضوع أحد أهم اهتماماتها النظرية، فسنجد أن المدرسة التوليدية لتشومسكي تقف في مقدمتها فهي تملك القدرة على توليد عدد لا ينهاي من الجمل. فتشومسكي يقول: "إن اللغة نسق يقدم إمكانات تجديدية غير محدودة . وذلك من أجل تشكيل الأفكار والتعبير عنها" (4). وإنه ليقول أيضاً: "إن اللغة الإنسانية مؤهلة لكي تكون أداة للتعبير وللتفكير الحر. وإن الوجه الخلاق للاستعمال اللغوي ليعكس إمكانات غير متناهية للفكر والخيال. ذلك لأن اللغة تقدم إمكانات متناهية، ولكنها هي نفسها ذات إمكانات غير متناهية" (5).

تعد هذه النظرة خطوة هامة على طريق الخل وتفسير الظاهرة. وهذا أمر لا شك فيه، ولكن الدلالة، كما تبين لنا في الواقع العملي للممارسة اللغوية، ليست كونية في كل أحوالها، ولا هي متصرّفاً مطلقاً، كما أنها ليست مفهوماً فلوتاً، أو معنى مجرد يقف فوق اللغات وأشكال إنجازها. إنها شيء محدد، ومدلول يريده المتكلم، ويطلبه حيثاً، ويسعى إلى إنجازه، بغية التواصل مع الآخر، وتحقيق وجوده الاجتماعي. وإذا كان هذا هكذا، فإنه يمكن للمرء أن يضع بعض الملاحظات على النظرية التوليدية تخصّ هذا الأمر (ستقوم بمناقشته أوسع لهذا الأمر في دراسة أخرى): إن التوصيف الذي تقدمه النظرية التوليدية، وخاصة في مرحلتها الأولى، عن انتاج القوانين اللغوية بحمل غير متناهية، يُعد منقوصاً وغير كافٍ، وذلك لعدة أسباب:

- 1- إنه لا يمنحك الأدوات المفهومية اللازمة لضبط الظاهرة الدلالية في اللغات الإنسانية ضبطاً علمياً.
- 2- وإنه لا يمكننا مرحلياً، أو في إطار ما رأينا من أقوال تشومسكي على الأقل، من محاصرة الدلالة وفهم آليات انتاجها وحدودها في اللغة.
- 3- وإنه لا يحمل إلينا صورة عن الشروط الأولية التي يصبح بها هذا الإنتاج ممكناً، وهذا الحدوث واقعاً.

4- القصد والدلالة

إن النظرية التوليدية قد أعادت للإنسان اعتباره إذ تبنت العقلانية مذهباً. ولقد أخرجته من حريم البهيمية إلى حريم الإنسانية، وجعلته كائناً حرّاً ومتّاراً. غير أننا عند التأمل بجد، أن ما أعطته له ييد قد أحذته منه ييد آخر، كما يقال. وإنه لما يعبّ عليها، أنها "مكنته" الإنسان، أي جعلته آلة يكفي أن نضغط على أحد أزرارها حتى يبدأ النظام بإنتاج الكلام. وإن هذه الملاحظة، إلى جانب ملاحظات أخرى. لتثير بأن انتاج الدلالة وحدودها

يتضمن شيئاً آخر لا يرتبط في وجوده مباشرة بوجود القراءين المنتجة للكلام، مهما بلغ تعداد الجمل الناتجة أو المولدة بفعل القراءين. وهذا الشيء هو القصد. ولقد بدا في النظرية التوليدية على الأقل في مرحلتها الأولى، وكأنه غير مستقل، أو هو ينضوي تحت آلية اشتغال القراءين المنتجة للكلام. فهو بهذا المعنى جزء منها.

وإننا لنرى أن الأمر في القصد يقوم على غير هذا. وبيان ذلك يكون في نقطتين: الأولى، وتحص الإشارة اللسانية. الثانية، وتحص نظام الجملة وقوائمه:

● - النقطة الأولى ، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

1- الكلمات إشارات لغوية. وهي ، عند سوسيير وغيره، تنقسم إلى قسمين: دال ومدلول. وإذا كانت المعادلة تقوم على أنه لابد لكل دال من مدلول، ولكل مدلول من دال، فإن هذه المعادلة إذا تجاوزت إطار النظر إلى الإشارة بوصفها كلمة، فإنها لا تعمل بهذه البدهية وهذه الآلية. والقضية المطروحة أمامنا، تقع في نوعين من اللبس. أما الأول منهما، فإنهما يكون بسبب النظر إلى "القصد" في إطار النظر إلى الإشارة بوصفها كلمة مفردة. وأما الثاني، فسيأتي الحديث عنه في النقطة الثانية.

2- إن النظر إلى الإشارة بوصفها كلمة ليعد أمراً صحيحاً من منظور لساني بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح. ولكن النظر إلى الإشارة من منظور سيميولوجي قد يحرر المدلول من علاقته بالدال التي يقيمها في إطار الكلمة من منظور لساني. ولقد نرى أن التعامل مع "القصد" مفهوماً دلائياً يحتاج إلى منظور سيميولوجي يخرج به من إطار الكلمة مفردة ليقرأ دالة في إطار آخر.

3- إن مدلول "القصد" جزء من دالة النص، وليس جزءاً من دالة الكلمة، ولذا، فإن أي نص يخلو من القصد لا يرقى إلى مرتبة الخطاب،

وبالتالي لا يقوى أن يحافظ على انسجامه الداخلي، أو على منطقه الذاتي، وسيفقد في النتيجة توجيهه الإيصالى. ألا وإن النصوص مراتب وأنواع: فهناك نص يقوم الخطاب فيه على عدد كبير من الجمل. وهناك نص يقوم الخطاب فيه على جملة واحدة. وهناك نص يقوم الخطاب فيه على لفظة مفردة، ولكنها ربما تستدعي نصوصاً كثيرة. ولكن ما يجب أن ندركه، هو أن النص - كما أسلفنا - في كل مراتبه وأنواعه لا يقوم إلا بقصد، وأن القصد لا يكون مدلولاً إلا مع النص. ومن هنا، فإنه لا يصح النظر إلى دال الكلمة بوصفه دال "القصد"، وإنما يجب أن ينظر إلى النص بوصفه دال "القصد". وإذا كان ذلك كذلك، فإن "القصد" يحتاج إلى منهج سيميولوجي لكي يقرأ في دال أكبر من دال الكلمة هو دال النص، وليس إلى منهج لساني يقف به عند حدود دال الكلمة. ذلك لأن السيميولوجيا، تستطيع أن ترى النص إشارة دالها يتضمن "القصد"، بينما لا تستطيع اللسانيات ذلك، لأنها منهجه لا يذهب إلى أبعد من الكلمة في دراسة الدال والمدلول بوصفهما وجهين للإشارة اللسانية.

ولما كانت النظرية التوليدية نظرية لسانية بالدرجة الأولى، فقد تأسست لدراسة النظام في إطار الجملة، ولم توسع لدراسة الكلام في إطار الخطاب، فالنص. ولذا فقد احافت دلالياً في تحديد "القصد" والتعامل معه.

● - النقطة الثانية، وتنقسم إلى قسمين:

1- لقد رأينا أن دال القصد إنما هو النص المتضمن خطاب المتكلم، وليس الكلمة بوصفها إشارة مفردة. ونريد، هنا، أن نزيل التباساً آخر. فلقد يبدو القصد وكأنه جزء من القوانين التي تنتظم الكلمات بها جمالاً. وإنه لصحيح أن للقصد، إذ يتكلم المتكلم، دوراً هاماً في اختيار القوانين، ولكنه دور يقتصر على هذا فقط، أي على اختيار القوانين وتفعيلها بما يناسب الدالة التي يريد المتكلم أن يفصح عنها

في نصه. ولذا فإن القصد من هذا المنظور لا يعد شيئاً داخلياً بقدر ما يعد خارجياً على القراءين. ولو أنه كان جزءاً منها وداخلاً فيها لتغيرت هذه مع كلام كل متكلم لتغيير قصده من خطاب إلى خطاب. ولقد نعلم أن هذا مختلف لما عليه حال اللغة في مثيلها لقوانينها وثوابتها، وغير جائز فيها. ولو حدث ذلك لانقطع التواصل بين المتكلمين، ولصارت اللغة فوضى من غير نظام، وله فقدت نسقها وبنيتها، ولকفت عن أن تكون لغة مجتمع يعبر فيها كل فرد عن مكتونه ومقصوده.

2- إن الجملة الحالية من القصد جملة تتجهها القواعد، ولكنها لا تمثل، على الرغم من ذلك، كلام المتكلم. وإنه لما يعاب على النظريات البنوية عموماً، والتوليدية خصوصاً، أنها أولت عنايتها بهذا النوع من الجمل لا لشيء إلا لأنها تمتلك الصحة القاعدة والصحة الدلالية. ولقد نعلم أن هذين الشرطين يعدان ضرورة في بناء الجملة. ولكنهما، في الوقت نفسه، من غير قصد يسير بهما داخل بنية النص لتوفير تمسكه، وضمان منطقة، وتحديد الدلالة التي يريدها المتكلم، فإنهما لا يكفيان. ولكي يتبيّن جلياً مرام ما نقول، نود أن نحدد متصورنا عن القضية كما يلي: ثمة جملة نسميها جملة النحاة، وأخرى نسميها جملة الكلام. وإن الاختلاف بين الأولى والثانية، هو الذي يحدد ما اصططلحنا على تسميته "القصد". وإننا لنراه في النقاط التالية:

● - تنتهي جملة النحاة إلى اللغة الواصفة أو المفسرة. وإنها تتؤدي وظيفتها ضمن هذا الإطار. وإنه لما تمتاز به هو أنها تمثل أقصى حالات التفكير البنوي. ولقد يسهل هذا دراستها لمعرفة النظام القاعدي الذي تتشكل به. ومن هنا، فإن أحداً لا يبحث فيها عن رباط واصل بينها يرقى بها إلى درجة الخطاب، مما يصلاح أن تكون معه أداة تنقل رسالة بين مرسل

ومتلقي. ألا وإن الأمر ليختلف بالنسبة إلى جمل المتكلم، فهي تنتمي إلى اللغة التواصيلية. ولذا، نستطيع أن نقف فيها على رابط واسع بينها، هو القصد. ولقد يعني هذا، أن الكلام في اللغة التواصيلية، لا يكون بجمله فقط، ولكن بالقصد الواسع بينها، والذي يرقى بها من حالة التفكير البنائي إلى درجة الخطاب المتماسك، مما يصلح معه أن تكون أداة تنقل رسالة بين مرسل ومتلقي.

● - إن جمل النحوة أمثلة توضيحية على الصحة القاعدية. بينما تكون جمل المتكلم، في إطار الخطاب الذي يحتويها، أدوات تعبيرية بها يفصح في استخدامه لها عن مراده معنى ومقصوده دلالة.

● - إن جمل النحوة إذ تمتلك الصحة القاعدية، فإنها تستمد معناها من تركيبها . بينما تُسخر جمل المتكلم التركيب لبناء جمل يرتبط معناها ليس فقط في تركيبها، أي في قانون إنتاجها، ولكن بالمحيط اللغوي للخطاب ككل من جهة، وبالمحيط غير اللغوي الذي ترد فيه من جهة أخرى.

وما دام الحال هو هذا، فلتنا أن نفترض تصوراً، مستفيدين في ذلك، بما قدمته بعض النظريات اللسانية ونبي عليه: إننا نفترض أن النحو غير مستقل بنفسه، وأن قوانين اللغة المنتجة للجمل مدعومة لكي تمتلك الصحة الدلالية على مستوى الخطاب، أن ترتبط بعناصر خارجة عنها. ونفترض أيضاً أنها بذلك ستتسع كلاماً حاماً لمعنى ليس مطلقاً، ولا فلوتاً أو مجردأ، ولكنه معنى يزيد المتكلم أن يعنيه من جهة، وأن يعبر به عن موقف محدد في إطار سياق محدد.

وإذا كان ذلك كذلك، فسنلاحظ أن القوانين المنتجة للجمل مستكونة ضمن هذا المنظور، محكمة في بنائها وشروط اختيار المتكلم لها لا إلى ذاتها

فقط، ولكن إلى غير ذاتها، وذلك لكي تقوم بها جمل تمتلك دلالاتها القدرة أن تدل على مقصود معين.

وإنه ليبدو، بناء على هذا ، أنه يجب على الدرس اللساني، أن يقيّم نموذجه في إنتاج الدلالة ليس على معيارية قوانين إنتاج الجملة فقط، كما يجب عليه أن يدخل عناصر أخرى تنقل الدرس من إطار الجملة إلى إطار الخطاب فالنص، وتساهم إذن في تحديد الدلالة وإنْ في إمكان وجودها واحتماله.

المراجع

- 1- Pierre Guiraud: *La Grammaire*. Ed, P.U.F. Paris 1958. Septieme edition. P10.
- 2- *Sémantique et Logique*. Etudes recueillies et presentées par Bernard Pottier. Ed, Jean Pierre de Large. Paris 1976. P.139.
- 3- المرجع السابق والصفحة ذاتها.د
- 4- Noam Chomsky:*La Linguistique Cartesienne*. Ed. Seuil. Paris,196. P.39.
- 5- المرجع السابق. ص 56

الدلالة اللسانية والمنهج

توطئة:

يرتبط البحث في الدلالة ارتباطاً وثيقاً بالمنهج الذي يبحث فيها. ذلك لأن المنهج غالباً ما يحدد زاوية رؤية يتحدد هو نفسه بها. وإن هذه لن تكون بالضرورة زاوية رؤية وإدراك، ومعالجة ومارسة لمنهج آخر. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه يترب على هذا الوصول إلى نتائج متباعدة أو متقاربة، بحسب متطلبات البحث والمنهج الذي ألزم نفسه به. ولعلنا نستطيع أن نضرب على ذلك مثلاً بمنهجين مختلفين، كلامهما يبحث في الدلالة ويرصدها من زاوية مختلفة: الأول، وهو المنهج التصورى (Conceptuel) والثاني هو المنهج التداولى (Pragmatique). يقول جاك ليرو: "تعطى الدلالة التصورية لنفسها مهمة دراسة الكفاية الدلالية للغة من اللغات. وإنها تدرس بذلك المضمون الدلالي للنصوص، أي تدرس معناها "الحرفي" أو اللساني. بينما تدرس اللسانيات التداولية معنى العبارات من خلال العلاقة مع سياق التعبير" (1).

وإذا نظرنا إلى هذا الأمر من خلال نتائجه، فسنجد أن جملة من الفوارق تقف مميزة بين المنهجين. ولعلنا هنا نستطيع أن نذكر منها اثنين:

- 1- إن الدلالة التصورية دلالة مستقلة عن السياق الذي ورد التعبير فيه.
- وأما اللسانيات التداولية فترى أن الدلالة نسق من المعاني يحتمل إلى

سياق التعبير ويرتبط به. ولذا، فإنه يمكن لمنهج الدلالة التصورية أن يصوغ "عموميات تخص عمل المعاني في لغة من اللغات" (2)، ولا يمكن ذلك للسانيات التداولية.

2- إن الدلالة التصورية "تدرس المضامين الدلالية بشكل مستقل عن صياغاتها التعبيرية" (3)، بينما تدرس اللسانيات التداولية المضامين الدلالية انطلاقاً من ارتباطها بصياغاتها التعبيرية.

وكما أن المناهج مختلف، وهي ليست موضع اتفاق بين كل الباحثين، فإن ميدان الدلالة مختلف أيضاً هو الآخر. ولقد نعلم أن عدة علوم تطالب به، وتدعى حق الأولوية فيه. ثم إذا كانت الدلالة تعد جزءاً أو فرعاً من فروع اللسانيات، فإن الاختلاف، أو لنقل إن التفاوت بين باحث لساني وآخر ليظهر تحديداً فيما يخص الدلالة نفسها وتعيين ميدان العمل فيها. ولقد يعني هذا أن علم الدلالة، كما رأى بعضهم، لايزال سيء التحديد، أو هو، كما رأى بعضهم الآخر، علم لم يكتمل بعد موضوعاً ومنهجاً، أو هو، كما نراه نحن، علم داعي وجوده تكمن في دوام تطوره موضوعاً ومنهجاً. وإننا لنجدد أنه يجب أن يكون كذلك، أي يجب أن يبقى في تطور مستمر. والسبب، لأن الكلام دائم لا ينتهي ولأن الحياة قائمة مستمرة، وناهضة متطرفة، ومتعددة متغيرة. وإن احتياجات المتكلم دلائلاً إلى كلامه في دوامه هي عين حاجته إلى حياته في تغيرها وتحديدها لكي يستمر بقاؤه. وإن هذا وتلك ليترافقان إنْ قضاء هذه الحاجات وإنْ إبداعاً لأخرى. وإن اللغة، كما قال تشومسكي في وصفها، طاقة خلاقة. وإن المتكلم، في استعماله لها، لايكف بها تحديداً للدلالة وتوليداً، وإعادة صياغة وإنتاجاً، وقول أمر محدث أو قول أمر لم يتخد إلى حدوث بعد سبيلاً، أو قول أمر من خصائصه الوجود على غير سبيل الحدوث كالغيبيات في الأديان. ثم إن الحال قد يقتضي منه، تلبية لحاجات كائنة العقلية والروحية، والثقافية والأدبية، والعلمية والتعبيرية أن يدخل بها عالم مجھولة بالنسبة إليه، وأن يكتشف أخرى مجھولة بالنسبة إلى الآخرين، وأن يفكر بثالثة غير مفكر

فيها. وإن تحول هذه العوالم، أو اكتشاف غيرها، أو جعل غير المفكر به فيها مفكراً ليجعلها معلومة بعد أن كانت مستهامة. وبهذا تصبح اللغة على الوجود دليلاً، ويصبح المستدل بها منتجًا للدلالات غير متناهية.

وهكذا نرى أنه إذا كان متاحاً أن يجعل من الوجود لغة يقولها ويعبر عنه بها، فإنه يمكنه أيضاً أن يجعل مما هو في حكم المعدوم لغة يقولها ويستدل بها عليه. وهو في هذا وذلك، لا يقول الأشياء ولكنه يعنيها، أي يجعل منها كائنات لغوية مستقلة بوجودها. وإذا كان الإنسان مستطيناً كل ذلك بأداة اللغة، فإنه مستطيع أيضاً أن يجعل المستحيل بها ممكناً والممك من غيرها مستحيلاً. فهو بها يقوى أن يداهم الواقع المحسوس فيرده من بعد تحقق وكثافة وجود وهم عصي الوجود، أو يؤسسه فيكون وجوداً على غير مثال. ولنا أن نقول أخيراً، إنه حسب المتكلم أن يستخدمها لينتزع بها جلأً لانقضى عدداً، ونصوصاً لا تنتهي أمداً، دلالات كثيرة.

يبدو لنا، إذن، مما تقدم أن علم الدلالة يعيش بين أمرين لن يقفا به تبلاً ولن يكفا فيه تحولاً: بين منهج يتعدد، وميدان لا يتعدد. وسنذكر فيما يلي طائفة من القضايا التي تدل على ذلك.

١- الدلالة وراداة التمثيل اللغوي

آ- ثمة فرق بين إرادة عالم التعبير الحيواني وإرادة عالم التعبير الإنساني. وإذا كانت الدراسات كثيرة بهذاخصوص، فإننا نستطيع مع ذلك أن نقف على عنصر واحد يعد من أهمها ويتصل بموضوعنا. هذا العنصر هو إرادة التمثيل اللغوي.

والحيوان إذ لا يستطيع أن يمثل لغويًّا، أي لا يستطيع أن ينتقل من الشيء إلى رمزه وأن يبرد، فإنه لا يستطيع أيضاً أن ينفذ من إطار الأشياء إلى ما خلفها لكي يقف على القوانين المنتجة لها، ويبني

المنظومات والأنساق. ولذا، فقد ظل عالم الفعل البسيط المرتبط بالماكل والمشرب والجنس. وظل، في مقابلة، عالم الإنسان، فضاء وحقل نشاط، عام النظرة والرؤية والفعل المركب.

وقد قدّر للإنسان أن يكون متكلماً. فإذا بهذه الخصائص تتدفع فيه أشكالاً معرفية، ونظمها علمية، وأنساقاً إدراكية. فتمكّن أن يميز بين الأشياء وقوانين إنتاجها، مستعيناً عن تلك وهذه بالكلمة وقوانين صياغتها، والجملة وقوانين تركيبها، والنص وقوانين تمثيله، ورئز وجراhd.

وهو إذ خلق كذلك، أي متكلماً، بني لنفسه كوناً لا يجد من الدلالات غير المتناهية. وصارت اللغة عنده هي العنصر الموضوعي لتشكيل الأشياء صوراً، وتمثيلها دلالة، ومعرفتها عيناً، وإدراكها كنهها. وصار هو حيئته، بتوسطها عالماً وعارفاً (4).

وهكذا، فقد غدا الشيء، في عالم الإنسان، لا يُرى إلا بتمثيله لغة. فالشيء الذي لا اسم له لا وجود له. ولقد يبقى كذلك في سجن الغياب دهره كله. وكذلك المعرفة، فقد غدت، بوصفها كشفاً، رهناً بإرادة تمثيلها لغة. فما لم تقله اللغة لا يشكل معرفة، ويظل في حكم معذوب. ومن هنا نفهم أن علاقة اللغة بالأشياء هي علاقة ثبيت معرفي، وأن علاقة اللغة بالمعرفة هي علاقة تعليم وإقبال.

بــ ونضيف إل ذلك أن دور اللغة لا يقتصر في الحياة الإنسانية على نقل الأفكار، ولكنه يتجلّى أيضاً في مساهمتها بتشكيل الأفكار وصياغتها. فالفكرة، كما يقول كاسيرير: "الاتوجد قبل اللغة. إنها تتشكل في اللغة وبواسطتها" (5).

وإذا كان هذا هو حال الأشياء والأفكار مع اللغة، فإن حال المشاعر والإرادة الإنسانية لا يقل عنها. فالناس في مشاعرهم والبشر في

إرادتهم يدركون موضوعية كينوناتهم بتوسط اللغة. وانهم ليتحولون بها من كينونات شخصية تشعر وتريد نتيجة لتماسها مع الواقع (كما في العالم الحيواني) إلى كينونات نصية تشعر وتريد نتيجة لتماسها مع اللغة مباشرة.

وإننا لنلاحظ هنا، كما لاحظنا هناك، أن اللغة لا تضطليع بمهام إيصال المشاعر والتعبير عن الإرادة فقط، ولكنها تقوم أيضاً بصياغتها صياغة إنسانية من جهة ، وتشكيلها نصوصياً من جهة أخرى. ولقد يعني هذا أن اللغة تساهم تكوينياً في تشكيل المشاعر والتعبير عن الإرادة، كما تساهم تكوينياً في تشكيل الأشياء والتعبير عن الأفكار.

ج- وإذا كانت اللغة تستحوذ على عالم الأشياء والأفكار، وعالم الشعور والإرادة، فإنها تستحوذ أيضاً، وبالحركة نفسها، على عالم المجتمع (6). فـ "الأنـا" تتجه أول ما تتجه إلى "الأنـت". وإن هذا الاتجاه ليبدو قوياً إلى درجة أن أي وعي بالأشياء ، والأفكار، والمشاعر، والإرادة يجب أن يلبـس لباس "الأنـت" التي تستقبلها "الأنـا" شخصياً وتحـول بها كلاماً. فاللغة بقدر ما تفرق بين الذوات تجمع بينها. وإنها لتعطي لكل ذي نفس ناطقة دلالة من أجلها تتصل الذوات وتحاور: فيصبح بعيدـها قريباً، وقربـها متجانـساً، ومتـجانـسـها وحدـة تقوـها اللغة نصوصـاً على هـيـات مختـلـفة، حتى ليـدو قـرـيبـها بـعـدـاً، ومتـجانـسـها نـفـورـاً، ومتـوحـدهـا متـعدـداً إلى ما لا نـهاـية. وما كان هذا ليـكون لـولا أنها نظامـ وأداءـ. ولـعلـها بـسبـبـ هذهـ المـزاـوجـةـ تـودـيـ دورـهاـ مضـاعـفاًـ: فالـفردـ يـلدـ عـبرـهاـ مستـغـرقـاًـ فيـ فـرـدـانـيـتهـ وـمـتـمـيزـاًـ بـفـرـادـتـهـ. وإنـهـ ليـلدـ منـ خـلاـلـهاـ أـيـضاًـ، وـفيـ الـوقـتـ نـفـسـهـ، إـنـسـانـاًـ مـتـصـلـاًـ بـالـإـنـسـانـيـةـ كـلـهـاـ وـمـنـدـجـماًـ فـيـهـاـ. وإنـهاـ لـكـماـ تـصـيـرـهـ يـكـونـ، ذـلـكـ لـأـنـ اللـغـةـ كـمـاـ يـقـولـ هـامـبـولـدتـ: "تـوكـدـ هـذـهـ الـعـلـاقـةـ وـتـدعـمـهـاـ، وـهـيـ الـيـتـهيـمـ عـلـىـ قـدـرـ الـفـردـ وـعـلـىـ تـارـيخـ الـعـالـمـ"ـ (7).

وإذا كان ذلك كذلك، فإن المعنى الذي ينتجه الفرد والمعنى الذي ينتجه المجتمع لن يكون فردياً أو اجتماعياً مالم تكن اللغة هي المؤسسة التي تم فيها صياغته والتعبير عنه. وإذا كانت هذه الفرضية صحيحة، فإن هذا يعني أننا نحوي في كون من الإشارات، إدراكيها وبناء دلالاتها إن شرعاً، وإن تفسيراً، وإن تأويلاً رهن بإرادة اللغة. وإذا كان هذا هكذا، فهان معرفة الإنسان بنفسه وبالآخر، بوصفهما دالين مستدلين تصطليح عليهما كل لغة بإشارات مخصوصة، لتصبح معرفة لغوية. وإن هذا يعني كذلك، أن اقتراب الإنسان من العالم ومن معرفته بأنه يعرف، إنما يتحقق بقدر اقترابه من لغته وما تنجزه من معارف. فهي التي تصنع له دلالة نفسه ودلالة الأشياء من حوله، وهي التي تبعد الحق أمامه خلقاً لغرياً، يأخذ فيه كل كائن مكانه، أي يصبح معرفة لها معناها، ووظيفتها، وعلاقاتها، وحقل تعبيرها نسقاً وإنجازاً ضمن نسق اللغة وإنجازها. وهكذا تصبح إرادة الإنسان تمثيلاً لإرادة اللغة في إحداث فهمه وتكونيه، ودليلاً به يستدل على دلالات الأشياء من حوله، كما تصبح جملة معرفة التي يؤمن بها وبها ميادين علمه ونشاط تعبيره.

ومن هنا، فقد استحققت اللغة في إنتاجها للدلالة أن تكون موضوع دراسة يعكف عليها اللسانيون وبها يستغلون. ولقد كان الأمر كذلك قديماً ولا يزال حديثاً. فتعددت الاتجاهات وتنوعت المدارس، وتلونت المناهج، وكثرت أدوات التحليل سعيًا وراء الوصول إلى الدلالة اللسانية.

2- المنهج الدياكرוני: بريال. السبيوطى، أحمد بن فارس

- ميشيل بريال

لقد كان المنهج قبل سوسيير وفي زمن بريال، أي في القرن التاسع عشر، يقوم على الاستثمار التاريخي للدلالة، أو لنقل مصطلحات علم اللغة، كان يقوم على المنهج "الدياكروني" - "Diachronie" ، أي الزمانى التعاقبى.

ويمكن تعريف هذا المنهج على النحو التالي: يقول سوسيير: "لا تدرس اللسانيات الدياكرورية العلاقات القائمة بين كلمات توجد معاً في حالة واحدة من حالات اللغة، ولكنها تدرس العلاقات القائمة بين كلمات تتعاقب في الزمان وينوب بعضها عن بعض" (8).

وإذا كان ذلك كذلك، فإن هدف علم الدلالة سيكون، من هذا المنظور، هو تتبع تطور معنى ألفاظ اللغة عبر التاريخ، وليس دراسة العلاقات التي تحدثها هذه الألفاظ:

1- داخـل الجـمل وداخـل النـص لـكـي تـنـتـجـ المـعـنىـ.

2- وـفي مـرـاحـل مـعـيـنة مـن مـراـحل تـارـيخـ هـذـهـ اللـغـةـ.

ولقد كان منظور ميشيل بريال، الذي عـمـ مـصـطـلـحـ الدـلـالـةـ وـأـعـطـاهـ شهرـتهـ، يـقـومـ عـلـىـ هـذـاـ المـنـهـجـ:

آ- إنه يدرس التطور الدلالي للكلمة ليس من خلال إنتاج النص لمعناها، ولكن من خلال ما يضيفه الزمن إليها ، في سيرورته التاريخية، من معانٍ.

ب- وإنه يدرس حالة اللغة ليس في مرحلة تاريخية ثابتة لذاتها وبذاتها، ولكنه يدرسها تعاقيباً، أي لغير ذاتها ومن غير الرجوع إلى ثوابتها الذاتية

كما يفصح عنها راهن إبحازها وواقع أدائها. وإن هذا ليجعله ينظر إليها بالرجوع إلى حالة سابقة عليها يقارنها بها.

وهكذا نجده لا يلتفت بالتحليل إلى معانٍ الكلمات في الآنية الزمنية للغة. وكان، من نتيجة هذا، أنه لم يصل إلى بناء منهاج لساني دقيق في دراسة الظاهرة اللغوية، فاعتمد على البلاغة من جهة، وعلى الاستفهام من جهة أخرى. جمع بريال كتاباته ودراساته في كتاب سماه "مبحث في الدلالة". وقد تحدث عنه بريكلوي ورأى أن دراساته كلها تدور على ثلاثة أصول(9)، وهي:

- توسيع المعنى وتقليله.

- تحول المعنى.

- اخراج المعنى.

عبد الرحمن جلال الدين السيوطي:

وإذا عدنا إلى التراث العربي، فسنرى نفراً من العلماء ندبوا أنفسهم لفقه اللغة ولقضايا تتصل بالدلالة اتصالاً وثيقاً. وقد ذكرت كتب التراث طائفة غير قليلة منهم. إلا أنها عند التأمل، سنجد أنهم قد قاربوا المنهج الدياكروني من غير أن يذكروه أبداً أو يؤسسوا له بناءً نظرياً. فالسيوطى مثلاً، يأتي في كتابه "المزهر في علوم اللغة" على هذا الأمر في أبواب منه. وقد ذكر فيها أسماء جملة من العلماء، تدل الممارسة عندهم على حضور هذه المقاربة. وإنه لما جاء عنده معرفة "العام والخاص" وبالمقارنة، نجد فيه ما يحثه بريال تحت اسم "توسيع المعنى وتقليله" وقد عقد السيوطي لهذا النوع فصولاً خمسة، نذكر هنا فيما يلي مع بعض الأمثلة:

1- "العام الباقي على عمومه: وهو ما وضع عاماً واستعمل عاماً". ونأخذ من الأمثلة التي دلّ بها على ذلك مثلين:

آ- كل ما علاك فأظللك فهو "سماء".

ب- كل أرض مستوية فهي "صعيد".

2- "العام المخصوص: وهو ما وضع عاماً ثم خص في الاستعمال ببعض أفراده".

وإنه لعلى هذا كان مذهب بريال في تقليل المعنى. ونأخذ مثلين من بين أمثلة أخرى ذكرها السيوطي:

آ- "ذكر ابن دريد أن "الحج" قصد الشيء وتجريده له، ثم خص بقصد البيت".

ب- "لفظ السبت" ، فإنه في اللغة الدهر، ثم خص في الاستعمال لغة بأحد أيام الأسبوع، وهو فرد من أفراد الدهر.

3- "فيما وضع في الأصل خاصاً ثم استعمل عاماً". وإننا لسرا في هذا سمة من سمات التوسيع كما هي الحال في مذهب بريال. ونأخذ على ذلك مثلين من أمثلة السيوطي:

آ - كان الأصممي يقول: أصل الورود إتیان الماء. ثم صار إتیان كل شيء ورداً.

ب- "القرب: طلب الماء. ثم صار يقال ذلك لكل طلب. فيقال: هو يقرب كذا أي يطلبه، ولا يقرب كذا".

4- "فيما وضع عاماً واستعمل خاصاً ثم أفرد لبعض أفراده اسم يخصه". ونجد من الأمثلة التي ذكرها:

آ- "البعض عام، والفرك فيما بين "الزوجين خاص".

ب- "التشهي عام، والوحش للحجل خاص".

5- "فيما وضعت خاصاً لمعنى خاص". وبمقدار عدده من أمثلته:

٢- "جعلوا أحاديث"، ولا يقال في الخير".

ب - "ظنتني، وحسبتني، وخلتني"، لا يقال إلا فيما فيه أدنى شك". (10). وإنه لاما جاء في "تحول معنى الألفاظ" عند السيوطري "ما ذكره" من الأسماء التي حدثت في صدر الإسلام¹⁴ و " ومن الأسماء التي كانت فزالت".

أحمد بن خارس

وإذا عدنا إلى ابن فارس الذي أشار إليه السيوطي، فسنجد أنه يقول عن "تحول معنى الألفاظ" ما يلي:

- "كانت العرب في جاهليتها على إرث من آباءهم في لغاتهم وأدابهم ونسائهم وقرابنهم. فلما جاء الله جل ثناؤه بالإسلام حالت أحوال، ونسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة الفاظ إلى مواضع آخر بزيادات زيدت، وشائع شرعت، وشرطت شرطت فعفي الآخر على الأول" (11).

- "كان مما جاء في الإسلام، ذكر المؤمن، والمسلم، والكافر، والمنافق.
والعرب إنما عرفت المؤمن من الأمان، والإيمان هو التصديق. ثم
زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سُيِّ المؤمن بالإطلاق مؤمناً"
(12).

3- سوسيروالمنهج السانكروني

لقد اتجهت اللسانيات وجهة أخرى حين جاء سوسيرو في بداية هذا القرن وحمل إليها منهجاً جديداً في البحث والدراسة: فقد أراد في كتابه "دروس في اللسانيات العامة" أن يجعل من اللسانيات علماً مستقلاً، كما أراد ذلك سابقه ميشال بريال في ميدان علم الدلالة. ولكننا إذا كنا قد رأينا أن بريال لم يستطع أن يحقق هذا الهدف لأنه ظل أسير البلاغة والاشتقاق، وبقي في رؤيته في إطار الوضعية المنطقية والاستقراء، فإن سوسيرو قد استطاع فعلاً أن ينجز استقلال اللسانيات، وأن يحدث في إطار المنهج الذي أقامه، قطيعة معرفية مع البحث اللغوي الذي هيمن قبله. وقبل أن نعرض مفهومه عن الآنية، أي عن المنهج السانكروني، يحسن بنا أن نمهد له بإيجاز بعض النقاط المفصلية إليه. ذلك لأنه في استحداثها وجهة اللسانيات وجهة أخرى.

- تدور النقاط التي سنوجزها حول: اللغة واللسان، اللغة والإشارة، اللغة والكلام، النسق، والقيمة. ولقد نعلم أنها نقاط أساسية في كل بحث لساني معاصر. كما نعلم أن البحث فيها هو الذي أعطى للسانيات صبغتها العلمية واستقلالها.

1- يميز سوسيرو بين اللغة واللسان (Langue - Langage). ويرى أن اللسان "خليط ومتعدد الأشكال، ولذا يتراوح بين عدد من الميادين. مادية، ومعنى، ووظيفية، ونفسية. وهو إضافة إلى ذلك ينتمي إلى الفرد كما ينتمي إلى المجتمع. وإنه بسبب هذا، لا يقبل التصنيف في أي صنف من أصناف الواقع الإنسانية. وإننا لمن أجل ذلك، لانعرف كيف يمكن استخلاص وحدته" (13).

أما اللغة، فيراها على العكس من هذا: "إنها كل واحد في ذاتها، ومبدأ للتصنيف" وإنها أيضاً "جزء محدد وأبasi" من أجزاء اللسان. وإنها كذلك "إنتاج اجتماعي لملكة اللسان، ومجموع من الموضوعات الضرورية، تبنّاه الجسد الاجتماعي لكي يسمع للملكة الفردية بالمارسة" (14).

2- ويتكلّم سوسير عن اللغة والإشارة. وأمام هذه الشائنة، يرفض أن تكون جدولًا من الألفاظ، أو قائمة من كلمات تتطابق مع الأشياء (15). ولكي يؤكد وجهة نظره هذه (التي أصبحت اليوم نظرية ثابتة عند كل اللسانين وفي كل النظريات اللسانية)، فإنه يقف على الإشارة، أي على الكلمة محلًا مادتها ومفككًا تكوينها. ويمكننا أن نوجز هذا التحليل كما يلي:

أولاً - إنه يرى أن الإشارة لا تربط بين اسم وشيء وهو يقصد بذلك أنها تخلو من أي رباط مباشر مع العالم الخارجي الذي تخيل إليه. ولذا، فإننا نفهم أن الكلمة هي ذاتها ونتاج ذاتها، وهي هذا فقط. ومن هنا، فإنها بامتناعها عن غيرها لامتلاك أن تكون هذه الذات وشيئاً آخر غيرها في الوقت نفسه.

ثانياً - ولكي يدعم سوسير ما ذهب إليه أولاً، فإنه يقبل على الإشارة اللسانية في حل مادتها ويفكك تكوينها. وإنه ليり أنها تقوم على أمرين من غيرهما تلازمًا ووحدةً وارتباطاً لا يمكن للإشارة اللسانية أن تصبح وجوداً في منظومة اللغة الإنسانية. هذان الأمران هما:

آ - "المتصور - ".Concept

ب - "الصورة السمعية - ".(16) "Image acoustique

ثالثاً - وإنه ليり عند المعاينة أيضاً، أن "الصورة السمعية" لا تمثل "الصوت المادي، إذ هو شيء فيزيائي بحت، ولكنها تمثل البصمة النفسية للصوت. وهذا تمثيل تمنحنا إياه شهادة حواسنا" (17).

والخلاصة التي يمكن أن ننتهي إليها هي أن الإشارة عبارة عن كينونة نفسية تتكون من "متصور" ومن "صورة سمعية". وإن كل واحد من هذين المكونين ليستدعي الآخر لا حيجة ولا مناص.

ولكن سوسير ، في استدراك له، يلاحظ أن مصطلح "الصورة السمعية" قد ينسينا أن الإشارة تحتوي على "المتصور" أيضاً. وإنه ليقترح، بسبب هذا،

استبدال المصطلحين معاً. ولذا، فهو يبني "الدال" عوضاً عن "الصورة السمعية" و "المدلول" عوضاً عن "المتصور". وإنه ليدعم وجهة نظره هذه بمحجة يقول فيها: "إن فائدة هذين المصطلحين أنهاهما يعززان التعارض القائم بينهما، كما يعززان التعارض مع الكل الذي يشكلان جزءاً منه" (18)، أي مع الإشارة نفسها.

وهكذا نجد أن سوسيير يحدث نقله في النظر إلى اللغة والتعامل معها على صعيدين:

- الصعيد الأول: ويرى فيه أن اللغة ليست جدولأً من الألفاظ ولا قائمة من الإشارات، ولكنها "نسق من الإشارات يعبر عن الأفكار" (19).

- الصعيد الثاني: ويفضي تحليله فيه إلى إقصاء الشيء، أي المرجع وإبعاده عن الإشارة اللسانية من جهة، وعن التحليل اللساني من جهة أخرى.

3- ويتكلّم سوسيير عن اللغة والكلام ويهتم بينهما. فاللغة هي جملة القراءد المتناهية، والحدودة عدداً في أي لغة من اللغات. والكلام هو الأداء الفعلي والإنجاز المبني لكلام المتكلم. وهو أيضاً الممكن الذي لا ينتهي، ولا يهدى، ولا يحصى عدداً. ولذا يصح تمثيله:

ـ آـ بما قاله المتكلم من جمل أو نصوص في حياته اليومية.

ـ بـ أو بما يمكن أن يقوله على الدوام وإلى ما لا نهاية.

وإن هذا ليخرج به من المحدود عدداً (أي القراءد) إلى المطلق إنتاجاً (أي نصوص الكلام). فالمتكلم، في إنجازه لكلامه، إنما يستخدم اللغة وقواعدها المحدودة. ولما كان ذلك كذلك، فقد عبر سوسيير قائلاً: "اللغة متميزة من الكلام، يمكن أن تكون موضوعاً للدراسة منفصلة نستطيع أن نقوم بها" (20). وما كان هذا هكذا، لو لم تشكل اللغة: "الجزء الاجتماعي من اللسان، وهو جزء خارج عن الفرد الذي لا يستطيع بمفرده لا أن يدعه ولا أن يغيره" (21).

إن منهج سوسيير يقوم إذن على التفريق بين اللغة والكلام. وإنه إذ يفعل ذلك يرد كل واحد منها إلى ميدان، ويؤسس لدراستهما ضمن إطار لساني

مختلف: لسانيات اللغة من جهة، ولسانيات الكلام من جهة أخرى. يقول سوسيير: "إذا فرقنا بين اللغة والكلام، فإننا نفرق في الوقت نفسه: 1- بين ما هو اجتماعي وما هو فردي. 2- وبين ماهو جوهرى وما هو ثانوي، أو عرضي إلى حد ما" (22).

وإنه ليتحدث عن اللغة فيقول: "ليست اللغة وظيفة من وظائف الفرد المتكلم، وإنها هي النتاج الذي يسجله الفرد. ولذا فإنها لا تفترض أبداً وجود تصميم مسبق. ذلك لأن التفكير لا يتدخل فيها إلا من أجل نشاط تصنيفي" (23).

وإنه ليتحدث عن الكلام أيضاً فيقول: "وأما الكلام، فهو على العكس من ذلك. إنه فعل فردي للإرادة والعقل. ولقد يكون من المناسب أن نميز فيه:
1- التراكيب التي يستخدم الفرد المتكلم فيها نمط (Code) اللغة، لكي يعبر عن فكره الشخصي.

2- الآنية النفسية الفيزيائية التي تساعده على إخراج هذه التراكيب" (24). وهنا نجد أيضاً أن سوسيير قد وضع أساً ثابتاً، ومبدأ رئيساً للسانيات الحديثة، تمازج به ما كان قائماً في اللسانيات التاريخية. ولقد صار من غير الممكن لأي مذهب لساني أن لا يعتمد في منطلقه للدراسة اللغة على هذه الثنائية: "اللغة والكلام".

3- ويتكلم سوسيير عن النسق. ويمكنا لكي ننفذ إلى عمق نظريته أن نبدأ بالمنطلق النظري الذي بدأ منه هو نفسه:

عندما يبحث المرء عن المعطيات الأولية، في أي ميدان من الميادين، ويركز سعيه في الكشف عن هويتها. لكي يعرفها ويتحقق منها، فإنه لا يستطيع هذا إلا بالرقوف على الروابط القائمة بينها. غير أن هذا الكشف لن يتم كمالاً ودقة ما لم تكن المعطيات نفسها داخلة في شبكة من العلاقات التي تحدد كل معطى منها بالتبادل والتعاكس.

وإذا كان ثمة أشياء لا تتدخل ولا تتناغم فليس مرد ذلك إلى ذاتها، ولكن لأنها تشكل، عبر العلاقات التي تتحقق بوساطتها، كيانات نسقية مستقلة. وإننا لنجد اللغات الإنسانية من بين هذه الأشياء. ومن هنا، فإن سوسير يقول: "اللغة نسق (Systeme) لا يعترف إلا بترتيبه الخاص" (25). وإذا كان ذلك كذلك، فإنه يمكننا أن نقول: ليس للعناصر اللغوية وجود مستقل في ذاتها، ولكنه لها وجود تتحقق علاقتها. كما يمكننا ، والأمر كذلك، أن نضيف: إذا كانت هذه العناصر اللغوية تبتعد عن غيرها من الأشياء فلا تتدخل معها ولا تتناغم، فليس تفسير ذلك يعود إلى وجود مستقل تتحققه بذاتها، ولكن إلى نسق يحكمها بقيم تبادلية به خاصة، وترتيب لا يجد أي ترتيب آخر إليه سبيلاً. فاللغة بنية مغلقة، وعناصرها تتم جلاءً وظهوراً ضمن هذه البنية.

هذا، وإن سوسير ليعطي الأولوية للبحث في النسق وصولاً إلى العناصر، ولا يعطيها للعناصر وصولاً للنسق. ونلاحظ أن مثل هذا التأسيس هو الذي يخرج الدلالة من أفق التعامل مع اللغة بوصفها كلمات، كل كلمة معزولة بذاتها، إلى أفق التعامل مع اللغة بوصفها نسقاً به ترتيب الكلمات لتقول ممكنتها الدلالي وفق تركيبها الخاص صوتاً في الكلمة، وكلمات في جمل، وجملة في نص.

وإذا عدنا إلى كتابه "درس في اللسانيات العامة"، فسنجد أنه يؤكد هذا الأمر في عدد من النقاط ويقلبه على عدد من الوجه. ولكي نوجز، سنختار النقطة التالية:

"إنه لورهم عظيم أن ننظر إلى الكلمة من الكلمات كما لو أنها اتحاد قائم بين صوت ما ومتصور ما. وإن تحديدها هكذا يعني عزلها عن النسق الذي تشكل جزءاً منه. وهذا سيجعلنا نعتقد بأننا نستطيع أن نبدأ بالكلمات فنيبي النسق بجمعها، بينما الأمر هو على العكس من ذلك. إذ يجب الانطلاق من الكل المتضامن لكي نحصل، بوساطة التحليل على العناصر" (26).

ويتبين لنا مما تقدم أن النسق هو اللغة عينها. فإذا أشبعناه نظراً تبين لنا أيضاً أنه نظام محايد للعناصر التي تتكونون فيها. ويدل على هذا أن أي عطل

يصيب أحدها ستصيب لا محالة النسق نفسه. وإن سوسيير ليضرب مثلاً بلعبة الشطرنج، فيوضح لنا فكرة النسق وقوانين ابناه خارجياً وداخلياً:

"إن مقارنة مع لعبة الشطرنج لتجعلنا نحس به جيداً. إذ من السهل هنا نسبياً أن يميز المرء ما هو داخلي مما هو خارجي. فانتقال هذه اللعبة من بلاد فارس إلى أوربا يعد نظاماً خارجياً. وعلى التقىض من ذلك، فإن كل أمر يتعلق بالنسق والقواعد يعد داخلياً. فإذا أبدلت قطعاً خشبية بقطع عاجية، فإن التغيير يبقى بلا أثر على النسق: ولكن إذا أنقصت من عدد القطع أو زدت فيها، فإن التغيير يمس قواعد اللعبة مساً عميقاً". وإن ليختتم مثله قائلاً: "يكون داخلياً كل ما يغير النسق مهما تكن درجة التغيير فيه" (27).

وهكذا يبدو أنه ليس للعناصر اللسانية أي واقع متعين ومستقل عن هذا الكل. وإن هذا الأمر بتفكيره هذه هو الذي يقيم النسق اللغوي ويؤسسه، وهو الذي يعطي للدلالة اللسانية مصداقية وجودها من داخل اللغة بوصفها نظاماً يحكم ترتيب كل العناصر الدداخلة فيها.

4- ويتكلم سوسيير عن القيمة أيضاً، فيفرق بينها وبين المعنى. بل إنه ليرى أن المعنى لا يستقيم بياناً وظهوراً من غيرها. فهي جزء منه، ولكنها جزء متميز. ذلك لأن معنى الكلمة هو مضمونها (أي مرجعها)، وأن قيمة الكلمة هو مكانها ضمن النسق، وأنه لو لا هذا لما كان المعنى أي وجود.

وإنا لنشتغل من هذا أن القيم اللسانية قيم محايدة للنسق وليس للكلمات. كما نستدل أيضاً أن الكلمات خارج النسق إذا كانت تحمل معنى بدئياً، فإنه معنى غير قابل للتحديد. كما نستدل، ثالثاً وأخيراً، أن الكلمة في كل لحظة من لحظات وجودها تطرح قضية معناها والقيم التبادلية المحتملة التي تعود إليها حال دخولها في نسق وخروجها منه إلى نسق آخر.

ولقد نجد بناء على هذا أن المنهج التاريخي في تتبعه المعنى البدئي للكلمات لا يعمل بأي من هذه الاستدلالات ولا يقوى على التصدي لأي من

النتائج التي تترتب عليها. وذلك لأنه منذ البدء يرى اللغة جدولًا من الكلمات. ومن هنا، فإن سوسيير حين يعالج قضية القيم اللسانية يضع نفسه مباشرة في إطار منهج سانكروني تزامن فيه معاني الكلمات مع قيمها في نسق تركيبي واحد لا يفصل عن آنية الاستعمال.

وعندما يتحدث سوسيير عن هذا الأمر، يجده يقول: "إننا نقف على قيم محايدة للنسق وليس على أفكار تم إعطاؤها مسبقاً. وعندما نقول إن القيم تتصل بالتصورات، فإننا نعني أن هذه التصورات إنما هي متصورات خلافية بختة، وأنها لا تتحدد إيجابياً عن طريق مضمونها ولكن سلبياً عن طريق علاقتها مع كلمات النسق الأخرى. فخصوصيتها الأكثـر دقة إنما تكون بما لا تكرره الكلمات الأخرى". (28).

والنتيجة التي نصل إليها، عند تبعنا لسوسيير، هي أن المعنى في الكلمات لا يقع محدداً إلا إذا وقعت هذه الكلمات في نسق وانحذت فيه مكاناً محدداً تكون بموجبه مالا تكونه الكلمات الأخرى التي تقيم معها علاقات وتشاركها في النسق نفسه. ولذا، نستطيع أن نقول إن الكلمة هي مكانها ضمن النسق، وإن مكانها هو الكلمة التي يتضمن بها معناها ويتحدد. وما كان ذلك كذلك إلا لأن "قيمة أي كلمة (كما يقول سوسيير) إنما تحديد بما يحيط بها" (29).

* - المنهج السانكروني

رأينا أن سوسيير قد جعل من اللغة موضوعاً لدراسة. ورأينا أيضاً أنه لكي يصل إلى هدفه، قد تجاوز النظر إلى اللغة بوصفها جدولًا من الألفاظ إلى النظر إليها بوصفها نسقاً. وإن نعلم أنه قد انتهى بنظره هذا إلى استثمار منهجي، تجلت معالله في :

- 1- التعامل مع الواقع اللغوية من خلال أشكالها الثابتة.
- 2- وفي استبعاد الزمان بوصفه عنصراً رابطاً بين الإشارات اللغوية.

3- وفي تحليل علاقات الإشارات ضمن النسق استعاضة به عن الزمان.

ولقد يعني هذا أن مفهوم التطور اللغوي، صوتاً ودلالة، ليس هو الأصيل الذي تمحور الدراسة حوله عند سوسيير. فالمنهج السانكروني (أي التزامني أو الآتي) يتعامل مع اللغة من خلال تحقّقها نسقاً معاصرًا لإنجازها الكلامي، ومحاجيّتها لأدائها اليومي. وعندها حديثنا عن هذا المنهج، سنرى أنه يحمل الخصائص التالية:

- إنه منهج يقوم على دراسة حالة لغة من اللغات في زمن معين، أي بعيداً عن تابعها الزماني، فسوسيير يقول: "إن الشيء الأول الذي يدهش عندما ندرس الواقع اللغوي هو أن تابعها الزمني يعد في حكم معدوم بالنسبة إلى المتكلّم؛ ذلك لأنّه أمام حالة" (30).

- وإنه منهج لا يأبه بالتطور الذي أصاب اللغة صوتاً، وتركيبياً، ودلالة، وقادها إلى هذه الحالة أو تلك. ولذلك يجد سوسيير يقول: "إن على اللسانى الذى يريد فهم هذه الحالة أن يضرب صفحات عن كل ما أنتجها وأن يتجاهل العاقد (الديانكرونى) فهو لا يستطيع أن يدخل إلى وعي المتكلّم إلا بإقصاء الماضي" (31).

- وإنه منهج ينظر إلى اللغة بوصفها كلاً واحداً ومتماساً.

- وإنه منهج يتعامل مع اللغة بوصفها نسقاً.

- وإنه منهج يحدد ميدان بحثه في البنى اللغوية بدءاً من الإشارة اللسانية وانتهاءً بالتركيب الجملى.

- وإنه أخيراً، منهج وصفي. ولذا، فهو ينظر إلى اللغة من الداخل لكي يصف عملها، أي إنه يسعى إلى الوقوف على القرائن التي تنظم بها. وهو بهذا مختلف عن المنهج الديانكرونى الذي يقف على اللغة من خارجها وينظر إليها من خلال التطور التاريخي الخاص بهذا العنصر أو ذاك من عناصرها.

وأما المقصود بالمصطلح "وصفي" فهو أن هذا المنهج يتجه في تعامله مع اللغة وجهتين أساسيتين بآن واحد:

1- إنه يحدد الجمل الـي تتحقق في لغة من اللغات باستخدام قواعدها المحددة العدد.

2- وإنه بعد أن يحدد هذه الجمل، يسعى إلى تحليل بناءها.

يبقى أن نقول إن هذا المنهج يعاني كثيراً من المشكلات النوعية التي واجهها والانتقادات التي استهدفت أسسه المفهومية والمنهجية (كذلك الـي تخص القيم التبادلية كما في الحياة الاقتصادية، ومفهوم القسرية بين الدال والمدلول)، وأسس الخطاب موضوع الكلام اليومي الذي أهمله سوسير، وغير ذلك) قد أثارت لمنظرين أمثال بنفينيست ، ومارتينه، وتشومسكي، وغيرهم أن يجددوا فيه، بل أن يحدثوا ثورات لسانية بعد الثورة الـي أحدثها سوسير نفسه.

ومهما يكن، فإن الدرس الدلالي قد استفاد فائدة عظمى من تطور اللسانيات نظرية ومنهجاً. ولذا نراه قد اتجه إلى دراسة مضمون الكلمات من خلال الصيغ الـي تشكلها، كما اتجه إلى مضمون الجمل من خلال النظم الـي تبنيها. ثم إنه لم يقف عند هذا الحد، فقد ذهب إلى أبعد من ذلك، فوصف مضمون النص من خلال الأنساق الـي تكونه. وإنه ليربط بهذا بين دلالة الكلمة مفردة ودورها في الجملة وظيفة ومكاناً، كما يربط بين دلالة الجملة ووظيفتها في النص.

المصادر والمراجع:

- Jacques Lerot: *Précis de Linguistique générale*, Ed, Minuit, Paris .P 198 -2-1
3- المرجع السابق.
4- انظر "اللغة والأشياء". منذر عياشي. مجلة علامات. ديسمبر 1991. جدة السعودية.
Ernest Cassirer: *Le Langage et la construction des objets*. -5
نشرت هذه الدراسة تجمعة من المؤلفين بعنوان:
Essais sur le langage. Ed, Minui. Paris. 1969. P66.
6- المرجع السابق. ص 55 وما بعدها.
7- المرجع السابق . ص. 57.
F.de Saussure: *Cours de linguistique générale*. Ed, Payot. Paris, 1978. P.193 -8
Herbert. E.Berkle: *Semantique*. Éd, Armand Colin. Paris, 1974. P.10 -9
10- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة. دار إحياء الكتب العربية. عيسى الباجي
الخطي وشركاه. بلا تاريخ . ج/1 ص 435-426/.
11- أحمد بن فارس: الصافي - تحقيق: السيد صقر. دار إحياء الكتب العربية . القاهرة. بلا تاريخ .
ص.78.
12- المرجع السابق ص.83.
F.de Saussure: *Cours de linguistique générale* P. 20.-13
14- المرجع السابق والصفحة ذاتها.
15- المرجع السابق ص. 97.
16- المرجع السابق ص.
17- المرجع السابق ص.
18- المرجع السابق ص..
19- المرجع السابق ص.33.
20- المرجع السابق ص. 31.
21- المرجع السابق ص. 31.
22- المرجع السابق ص.30.
23- المرجع السابق ص.30.
24- المرجع السابق ص.30-31.
25- المرجع السابق ص.43.
26- المراجع السابق ص. 157.
27- المرجع السابق ص. 43.
28- المرجع السابق ص.162.
29- المرجع السابق ص.16.
30- المرجع السابق ص.117.
31- المرجع السابق ص.117.

بعض سمات الباحثة الدلالية العربي

لقد ظل الدرس اللغوي، ولا يزال، يبحث عن موضوعه. وترافق مع هذا البحث، البحث في الدلالة بوصفها أساساً للبحث اللغوي عند بعضهم، وجزءاً منه عند بعضهم الآخر، ومسكتاً عنه أو مبعداً عن حقل الدراسات اللغوية عند فريق ثالث.

ولأن البحث اللغوي غير منفصل عن متكلم اللغة وحيطه، فقد كان تعبيراً عن مشاغل حضارية، بها يقف الإنسان إزاء نفسه دارساً، وإزاء الآخر باحثاً.

ولذا، ما كان للبحث اللغوي إلا أن يكون فسحة حضارية، بها تكون مناهج الدراسة، وبها تتشكل طرق البحث، وبها تكون هذه وتلك صورة للمفاهيم والتصورات التي انبنت عليها ونشأت فيها. ومن هنا، فقد أمكن القول: إن الدراسات اللغوية والدلالية لم تعرف لها شكلًا منظماً إلا في نسق حضاري يرقى بها نحو التجريد فتقيم القوانين، ويعود بها نحو المعاينة فترتبط بين الكلام بوصفه حدثاً، وبين الدلالة بوصفها محركاً سابقاً لهذا الحدث من جهة، وحادثاً معه، ولاحقاً به في الوقت نفسه من جهة أخرى. وإنه لينصب بها كذلك في تأويل الحدث الكلامي مذهباً يصبح فيه للحدث معنى لا يتصل بالنتائج

الكلامي ضرورة. وهكذا، فإنه يدور باللغة والبحث فيها من مستوى إلى آخر خلقاً وإبداعاً للدلائل لا تنتهي.

ولقد تخلَّى هذا الشكل المنظم في الحضارتين: العربية الإسلامية أولاً، وفي الحضارة الغربية في عقودها الأخيرة ثانياً، أي منذ بدايات القرن العشرين تحديداً. ونفضل، لكي لا تصبح دراستنا بمحنة في تاريخ الدرس اللغوي، أن نذكر موجزين أهم سمات البحث الدلالي، من حيث علاقة هذه بالنص القرآني، كما نظر إليها الأصوليون في الحضارة العربية الإسلامية. ثم نعقب ذلك بنظرة موجزة أيضاً في التيارات الغربية الحديثة وذلك في دراسة لاحقة.

آ- الاتجاهات:

يمكن للمرء أن يستخلص من استقراره للبحث الدلالي عند الأصوليين سمات اتجاهات ثلاثة، تتمايز فيما بينها نظرياً، ولكنها تتلازم عملياً على صعيد البحث والممارسة.

1- الاتجاه الأول: ويرتهن في وجوده إلى البعد الحضاري. ذلك لأن آثر هذا البعد كان يبُنِّي في أمرين: الأول، ويتعلق باللغة نفسها. الثاني، ويتعلق بالدرس اللغوي بوصفه لغة دراسة اللغة. أما الأول، فقد تخلَّى في التطور الدلالي الذي أصاب اللغة. وأما الثاني، فقد تخلَّى في جعل الدرس لهذه الظاهرة مرتبطاً ضرورة بالنسق الحضاري ذاته. فتطور اللغة دلالة، لا يكون إلا نتيجة لتطور استعمالها حضارة. ذلك لأن الحضارة وخاصة الإسلامية، وجود يقوم على اللغة، وهي أيضاً دحض لمفاهيم، وخلق لأنحرى بعد أن لم تكن، وإعادة إبداع بعضها الثالث في صيغ جديدة. ثم إنها، وهذا من أبرز خصائصها المميزة، انتقال بالإنسان من كائنه الشخصي إلى كائنه النصي. وما كان هذا ليكون إلا لأنها فعل تركيبي يطال الأعمق في إحداث الوعي لغة، وتشكيلي يطال الظاهرة في إحداث تجلياتها المادية نصاً. وإنها بين هذا وذلك لتجعل المعنى حضوراً دائماً في حضور وعي الإنسان بالعالم، وصيغة مستمرة ترافق إعادة تشكيل العالم لنفسه على

صور مختلفة. ولما كانت هذه هي آلية عملها، فقد مكنت المعنى بتوسط اللغة من أن يكون هو، ومتغيره الآتي بشكل دائم في وقت واحد. ومن هنا، فقد كان فعلها قدرة خلقة تخترق الواقع بكل ما فيه، لتعيده نشأة أخرى تشهد اللغة عليها وتعطيها معناها الحادث. فاللغة في هذه الحضارة شهادة على معنى. ولما كان هذا هكذا، فقد تم، في الحضارة العربية الإسلامية، تنظيم الدرس اللغوي والتنبؤ له من منطلق حضاري. فخرج من كونه مجرد تراكم للاحظات لا رابط بينها، ليصير بنية محكمة بعلاقات يجمها النسق في إطاره ويحدد لها وظائف مخصوصة. وبهذا صار الدرس اللغوي هو الفعل المحدث لنفسه، أي صار لغة دارسة للغة، وصارت الحضارة هي النسق الباني لهذا الفعل وعمله.

وإننا لنجد من زاوية رؤية أخرى أن الحضارة العربية، عبر علاقتها العضوية باللغة، قد تحولت هي نفسها من نسق تقول اللغة فيه ما تقول، إلى فعل لغوي يقول النص القرآني فيه كل ممكنته الدلالية التي لا تنتهي.

2- الاتجاه الثاني: ويرتهن في وجوده إلى الوجود الاجتماعي للغة. ولقد تجلى هذا عندهم في النظر إلى الخطاب موزعاً على أنواعه وأجناسه التي يتحقق فيها نفسه وينتج من أجلها دلالاته.

- لدينا أولاً، الخطاب التداولي، مثلاً في الحديث النبوي الشريف والكلام اليومي الاستهلاكي. ويوضع هذا النوع من الخطاب الدلالة في قلب السياق الاجتماعي. ذلك لأن هدفه يقوم على التواصل. وهو إذا كان كذلك، فإن الكلام فيه لا يطلب لذاته، ولكنه يتطلب لكونه أداة تقوم بنقل الأفكار. ومن الملاحظ أن الكلام هنا، لكي يؤدي رسالته، فكرة ، ودلالة، مضموناً ومعنى، يحتاج أن يكون مكتسباً لتواضع المرسل والمتلقي عليه، بشكل ضمبي وسابق على وجوده. فالنظام المستخدم فيه يجب أن يخضع إلى معيارية النظام المتعارف عليه بين المتكلمين، والكلمات يجب أن لا تتعدي معانيها الأولية المعجمية. وإذا صادف أن شكلت في تركيبها شكلاً من

أشكال الاستعارة، فيجب مع ذلك أن لا تكون خارجة عن الإطار التواصلي، أي يجب أن تكون بما يقره السياق الاجتماعي ويتعارف عليه. وأخيراً، يجب على هذا النوع من الخطاب أن يتضمن إشارات مباشرة، يمكن المتلقي من التقاطها للدخول مع المرسل في حوار متكافئ على أساس من الفهم المتبادل.

- ولدينا ثانياً ، الخطاب الأدبي مثلاً بكل التراث الفني، والجمالي، والبلاغي شرعاً ونثراً. وإذا كان هذا الخطاب يرتهن في وجوده أيضاً إلى الوجود الاجتماعي، إلا أنه يقوم على غير ما يقوم عليه الخطاب التداولي. فهو يتأسس انتزاعاً عنه ومغايرة لمؤلفه ومعتاده . والعرف فيه أن يكون كذلك. ولذا، فهو يقطع الصلة مع التواضع ما استطاع إلى ذلك سبيلاً: نظاماً وأداء. ويخرج بدلالة الكلمات، بحسب حاجة كائنه إلى التعبير والتتمثل، عن معانيها الأولية والمعجمية إلى دلالات ينجزها الكلام في آنية إنجازه وتركيزه. وإن هذا النوع من الخطاب ليضع الدلالة في قلب السياق اللساني. ذلك لأن هدفه لا يقوم على التواصل إلا بشكل غير مباشر. ولما كان حاله على الدوام كذلك، فإن الكلام فيه يُطلب لذاته لا لكونه أداة تقوم بنقل الأفكار. ومن الملاحظ أن الكلام هنا، لكي يؤدي رسالته: فكرة ودلالة، مضموناً ومعنى غير محتاج أن يكون مكتسباً لتواضع المرسل والمتلقي عليه، لا بشكل ضمني ولا بشكل سابق على وجوده. فحاجته إلى نظامه وإلى سياقه أولى. فهو بالابتداع يكون لا بالاتباع . ولذا، فإن الإشارات اللسانية المتضمنة فيه إذ يلتقطها المتلقي، فإنه يتصرف فيها على أنها إشارات حرة أو مفتوحة نظاماً وسياقاً، وتؤدي به إلى بناء كلام على كلام ونص على نص، لا على أساس التكافئ مع المرسل والفهم القائم بالتبادل بينهما، ولكن على أساس أن الثاني، أي المتلقي، يقف من الأول، أي المرسل، مشاركاً ومتتحجاً لمعناه.

فإذا أضفنا إلى هذين الخطابين الخطاب القرآني (ستتحدث عنه بعد قليل لأن درسه يمثل اتجاهًا ثالثاً) الذي يجمع بينهما تداولاً وإبداعاً، ويتجاوزهما معاً في الوقت نفسه إلى هوية به خاصة، فسنجد أنه يمكن للباحث المعاصر، إذا ما استقرأ التراث العربي، أن يخرج بأنواع ثلاثة تميز من بعضها بقدار ما تتقاطع. ولقد ظهر هذا الأمر في دراسات السلف مختلفاً ومتواشجاً، غير أن إدراكهم له جعلهم يعرفون كيف يمدون الدلالة في سلم سياق كل خطاب، وكيف يدرسوها.

3- الاتجاه الثالث: وهو يرتهن في وجوده إلى وجود القرآن نفسه ويقوم عليه. وإن النقاط التي يمكن أن تثيرها بهذا الشأن لعديدة، وبعضها يداخل بعض، يكرره ويبني عليه شيئاً آخر، تماماً كما هو القرآن بنية وأداء، ونظاماً وكلاماً: فبعضه يستدعي بعضه وينصب به إلى شيء آخر، حتى لكان المكرر فيه لم يُقل إلا لمرة واحدة وإذا ذاك، يمكن للمنظور الدلالي أن يختزل كل ما فيه إلى كلمة واحدة هي: كلمة التوحيد. كما يمكنه بهذه الكلمة أن يرتد عودة إلى كل ما فيه، فلا ينتهي ، والحال كذلك، توليداً لمعانيه. وهذا أمر ما كان يمكن أن يكون لو لم يكن القرآن في بنائه وإنجازه، ينصب بالمرء كل منصب.

بـ- حضارة النص وتحول الشخص:

لقد انفردت الحضارة العربية الإسلامية بخطاب بها خاص، وبه تميزت من سواها: إنه الخطاب القرآني . ولما كان ذلك كذلك، فقد أمكن تسميتها "حضارة النص". وما كان لهذا المسمى أن ينطبق عليه لو لم يكن النص فيها الأساس الأنطولوجي لتكون الشخص. وهذا يعني أن العلاقة بينهما تتجاوز في حقيقتها علامة الشخص بما يتلقى إلى علاقة الشخص بما به يصيّر. فهو بالخطاب القرآني ينتقل، إذ يتلقاه نظاماً وأداء، من كائنه الشخصي إلى كائنه النصي، ويقوم به عقيدة. وإنه ليصبح في انتقاله لهذا بنية رمزية وكينونة إشارية، يمكن للمرء أن يقرأ فيها كل النصوص التي تتنظم علاقاتها داخل البنية

الإسلامية، وكل النصوص التي تفسر دلاليًّا كيتوتها الإشارية وتعطيها سماتها الخلافي تميزاً، وفرادة، وخصوصية داخل النسق الإسلامي، فلا تكون نسخاً يكرر بعضها بعضاً ولكن ثماذج يتزاء بعضها في بعض، كما تعطيها وجودها الاختلاف في خارج هذا النسق. ذلك لأن الكائن النصي يمثل غيراً في إطار الوجود الإنساني، واختلافاً إزاء الأنساق الأخرى، وقطيعة بنوية تقوم عليها قطيعة معرفية مع الأنظمة الشخصية من حولها . وإن الدلالة في هذا الخطاب، ضمن آلية هذا اللقاء، لتكون على مقدار هذا التحول.

ولكي يتخذ النظر الدارس صبغة منهجة يتجلّى فيها البعدان : التداولي والإدراكي، بوصفهما مستويين متميزين ومتزايدين نظاماً، وفيهما تتموضع الأفعال والأحداث التي يصفها النص، يمكن للمرء أن يتعامل مع الدلالة في الخطاب القرآني من ثلاثة منظورات: الدلالة التاريخية، والدلالة النصية، والدلالة الآتية.

- الدلالة التاريخية:

إننا نقصد بالدلالة التاريخية هنا، تلك الدلالة التي ثبّتها المكتوب في النص، وصيّرها إشارة يدلّ بها لا على نفسه، ولكن على سياقه الخارجي. وإذا كان ذلك كذلك، فإن النص يمثل، والحال هذه، كيتونة إشارية تتصل دلالاتها بأسباب النزول وزمن الحدوث.

وإذا صَحَّ النظر إليه هكذا، فذلك لأنَّه أسس نفسه بهذا ضمن التاريخ، وبنى معناه ضمن الزمان. ولعله من أجل ذلك، قد نشأت في العلوم اللغوية عند الأصوليين بحث تتعلق بمقاصد الخطاب، كما نشأت بحث آخر يتعلّق بزمن المعنى. وقد فتح ذلك الباب واسعاً إلى البحث التاريخي في التطور الدلالي للكلمات.

يمثل النظر إلى النص بهذا المعيار الجانب الموضوعي الإدراكي منه. ولكن النص القرآني ليس بنية بمفردة. وإذا كان هو كذلك في أحد مستوياته، إلا أنه في

مستوياته الأخرى يظهر تداولياً. ولذا، فإن ذات القارئ المتحولة به، تتدخل أيضاً في إعطاء تاريخيته معنى مضافاً غير المعنى المتصل بأسباب نزوله وزمن حدوثه. فهذه الذات المتحولة به من كائنها الشخصي إلى كائنها النصي لا تذهب بالتاريخ إلى ماضيه، ولكنها تأتي به إليها من خلال النص عملاً بمعاني تصييره بها وتحوله فيه. وإنها إذ تقوم بهذا تصبح جزءاً من نسيج المعنى في زمن حدوثه، وبعضاً من السبب في نزول النص. وإن هذا الأمر ليجعل التاريخ يغادر ثباته المسجل في السياق الخارجي للنص ليصبح متحركاً مع كل كائن متتحول به في زمن وجوده.

- الدلالة النصية:

النص هو سياق المعنى. والقرآن يبنيه وفق نظام به خاص. وإذا كانت اللسانيات تستخدم مصطلح "النص" للدلالة على "مقطع مكتوب أو شفوي"، بغض النظر عن طوله، ولكنه يشكل كلاماً متاماً (1)، فإن النص القرآني يتميز من بقية النصوص بفرادة تماسته وكيفية هذا التماست. فهو نص يقدم نفسه بوصفه نصاً متداخلاً في إطار السورة الواحدة. كما يقدم نفسه بوصفه نصاً واحداً في إطار السور المتعددة. وإن المعنى ليتعدد في بنائه ثمذاجاً بتنوع النصوص المتداخلة في إطار السورة الواحدة (قصة الخلق، قصص الأنبياء، أفعال الرسول وأفعال الصحابة، أخبار القرون الماضية والشعوب البايدة، إلى آخره). كما إنه، على العكس من ذلك، يرتد إلى بورة دلالية واحدة في إطار السور المتعددة، هي بورة "التوحيد".

ولما كان هذا هكذا، فقد أمكن فرز التداخل للوقوف فيه على نصوص تكاد تكون مستقلة، كما أمكن فرز آيات داخل كل نص، تكاد هي الأخرى أن تكون مستقلة. وإن لم الممكن كذلك فرز جمل داخل هذه الآيات، تكاد أيضاً أن تكون مستقلة.

ثم إن الأمر بعد هذا لا يقتصر على ذلك، فالنص إذ ينحل في لغته رسمياً لنظامه، فإن هذه لنتحل بدورها في نظامها رسمياً لتراثها. وإذا تنفك الكلمات

عن جملها، وتفنن الأصوات عن كلماتها، ليقى التمايز في كل عنصر هو شرعة العلاقة التي تربطه بالعناصر الأخرى إذ تدور اللغة على نفسها لتعيد تركيب ما تفكك وإنشاء مادل في اتصاله أنه مختص بوظيفة في اتصاله، وتوليد معنى يرقى به التركيب من أصغر وحدة لغوية إلى جامع النص نفسه، أي إلى القرآن.

ولقد نرى، إذ يكون ذلك كذلك، أن القرآن في أدائه لمعناه يدور على محورين: الأول رأسي، والثاني أفقي:

- أما المخور الرأسي، فنجد فيه كل العناصر الدالة (نصوص، آيات، جمل) والقادرة على الاضطلاع بوظيفة واحدة، والقابلة ضمن هذا المخور أن تتبادل فيما بينها. ومن هنا، فقد نشأت في التراث العربي الإسلامي للتفسير والتأويل فكرة أن القرآن يعاوض بعضه بعضًا تفسيرًا وتأويلاً.

ولكن بروز معنى ما وتغليبه على آخر، واختيار عنصر دال وفضيله على سواه، فأمر مختلف من عصر إلى عصر، لا بحسب التاريخ بوصفه مفهوماً تعاقيباً للأحداث، ولكن بحسب الزمن بوصفه مفهوماً آنياً ملازماً للأحداث. وإنه ليختلف أيضاً من قارئ إلى قارئ بسبب الظروف المحيطة، والقضايا المشاركة، والاهتمامات الذاتية ولكن، على الرغم من كلهذا، فإن اختيار عنصر من العناصر الدالة على وجه من وجوه المعنى والتذكير عليه، إنما يتم في إطار النظام القرآني ونسقه. ألا وإنه لنظام قائم في الوعي الباطن للكائن النصي المتحول به. ألا وإنه لا مجال لهذا الكائن أن يخرج عن هذا النسق. ألا وإنه إن يكن غير ذلك، فستكون خلخلة للنسق وتهديم لنظام.

وإن لسبب هذه الإمكانيات في بروز المعنى على اختلاف العصور والأشخاص، فإن بعض العناصر (نصوص، آيات ، جمل)، ويمكن أن نسميها وحدات قرآنية، لتدخل في نموذجين أو أكثر من ثاذج العلاقة ضمن ظرف معين. وإنها ل تستطيع أن تبرز في سياق واحد، فتقسم بهذا علاقة تبادلية مع بقية الوحدات. ولذا فإن أي وحدة قرآنية، إذ تبرز وحيدة في المخور الأفقي، فإنها تجعل بقية الوحدات التي كانت تقيم معها علاقة تبادلية في المخور الرأسي، سياقاً

لها. وهكذا فإن قراءة القرآن، من هذا المنظور، تقوم على تعددية الوحدات القرآنية من جهة، وعلى نوعية العلاقات التموجية الاستبدالية التي تجمع بينها من جهة أخرى.

ونلاحظ أن مثل هذه القراءة تسقط كل العناصر غير اللغوية (التاريخ، أسباب النزول) لصالح النص نفسه. وبتعبير آخر يمكن أن نقول إن هذه القراءة لا تلغى هذه العناصر، ولكنها تحولها إلى عناصر لغوية بحيث تبدو منسجًا دلاليًّا من منتجات النص القرآني. ذلك لأن اللغة عندما تغادر نظامها لتتدخل في نظام النص، فإنها لا تبقى أداة ناقلة، ولكنها تصبح ذاتاً مبدعة لما تقول، أو تصبح هي حقيقة ما تقول. وإذا كان ذلك كذلك، فإنها تصبح أن تكون هي الأصل لكل ما تم الإخبار بها عنه، وهكذا يبدو النص ليس بوصفه معطى تاريخيًّا أو ناجيًّا ثقافياً يتبعي إلى الماضي، ولكن بوصفه فاعلاً آنيًّا يوسع التاريخ ويؤثر فيه، ويصنع الثقافة ويتتجاوزها دائمًا إلى أصل قائم فيه، غائب عن الثقافة، أي لم تقله الثقافة بعد ولم تفكِر فيه.

وإذا تأملنا، فسنجد أن الثقافة والتاريخ يقيمان على الدوام خلف جديد النص.

- وأما المخور الأفقي، فنجد أن القرآن يبدو فيه كلاًً واحداً. ذلك لأن كل الوحدات القرآنية تزاكب فيه وتتالُّف. فالجملة تدخل في الآيات، والآيات في النصوص، والنصوص في السور، والسور في القرآن. ولعل هذا ما يفسر أيضًا تسمية القرآن نفسه "أم الكتاب". غير أن ذلك كله ما كان يمكن أن يكون لو لم يكن هناك عقد دلالي ناظم لكل هذه الوحدات في "أم الكتاب" والممثلة في المخور الأفقي. هذا العقد الدلالي هو التوحيد. فهو المعنى الأساس للكتاب المنشور، وهو المعيار الوحيد للتالُّف الدلالي الحاصل فيه.

ولقد يدل هذا أن النص القرآني يمثل بنية وكيانًا مستقلًا من العلاقات التي ترتد داخليًّا على نفسها ونظامها لتتسلُّل عليه، وتقوم هرميًّا لتتسلُّل على تمسكه.

- الدلالة الآنية

الدلالة الآنية دلالة يقف فيها النص على الطرف الآخر من زمن حدوثه. وبتعبير آخر يمكن أن نقول إنها النص في زمن تلقيه لا في زمن نزوله. وإذا كانت هي كذلك، فلأن النص القرآني يشكل النسيج الفكري والذهني للكائن المتحول به، ولأنه يشكل أيضاً المكون العقلي الذي يجعل المتلقى به حاضراً عصره وفاعلاً فيه.

وإذا كانت الدلالة القرآنية تستجيب لحضور القارئ، في زمنه الخاص، فلأنها دلالة صائرة وليس متهدية، ومهاجرة في الزمن وليس ثابتة فيه، وحياة متحركة وليس ساكنة. ولما كان هذا هو حالها، فقد أمكن وصفها بما يلي:

1- إنها دلالة معلقة ومرجأة. فهي تقول نفسها على ثوذاج من المعنى ثم لا تثبت أن تلغيه، لتصير بعده ثوذاجاً آخر لمعنى ثان يتولد من الأول. وما كان ذلك أن يكون لها إلا لأن اللغة هي آداتها في حصورها. ولذا، فهي ماندركه منها آنياً، وهي المعنى المرجاً لما يدركه الخلف الآتي منها أيضاً. وإنها إذا حاز أن تكرر في عصرين مختلفين فلن يكون ذلك في إطار ثوذاج تمثيلي ورمزي وإشاري واحد. وهذا ما يجعلها قائمة هي وحديدها غير المتناهي في الوقت نفسه. ولكي ندل على هذا بمثال واحد، يكفي أن نتأمل ما قام به الزمخشري - وغيره كثير - في تفسيره "الكتشاف" لسورة الفاتحة مثلاً.

2- إنها دلالة معاشرة، وليس دلالة استدعاء عبر الذاكرة. ولذا، فهي تحمل خصائص التجربة الذاتية، وتعكس حضوراً وفهمًا في ذهن المتلقى على مقدار مكابدته لها وإحساسه بزمنه الذي يعيش فيه. ولقد تكون اقتناصاً عابراً، كما قد تكون تأسيساً لمشروع فكري إزاء مشاريع أخرى. غير أن ما يميزها في كل أحوالها هو الإحساس بالنص إحساساً آنياً وكأنه يتنزل للحظته. وإن عقلنة هذه الدلالة، يعني إخضاعها للدراسة الموضوعية، لتكون هي الأخرى دالة. وإنه

من دلالتها اتصالها بالأدوات المفهومية لزمن التلقي، وليس لزمن الخطى المتعاقب. ولذا، فهي تبدو وكأنها قفز فوق التاريخ. ولقد يدل على هذا وجود قراءة لكل عصر، بالإضافة إلى وجود قراءات فردية في كل عصر.

3- تبقى هذه الدلالة، على الرغم من فرديتها وآنيتها، دلالة يشكل النص فيها شرطاً لوجودها. ولذا تكون، على تنويعها وتعددتها، واحتلافها وفرادتها، من ممكنتات النص التي يفصح عنها تركيبه وطريقة بنائه لنفسه. وإنها تتعذر على هذا الأساس دلالة تداولية، لأن أداء الفرد لها وإنمازه لا يغادر النص نظاماً. فالنص هنا يمثل الكفاية اللغوية التي يولد القارئ بوساطتها نصوص الدلالة إلى مala نهاية.

ونلاحظ بأن هذه الدلالة ، بما أنها معاشرة وفردية، فإنها تتجه إلى إقامة علاقات بنوية مع المحيط الخارجي، غير أنه لا يمكن لعملها أن يفسر إلا من الداخل، وذلك من غير اعتبارات تاريخية. وهذا لا يعني أن ثمة توجهها مضاداً للتاريخ يقوم به الفرد من خلال معايشته للدلالة القرآنية، بقدر ما يعني أنه يبحث عن المعنى في الآن وفي الاستشراف، وفي الحضور الزمني لوجوده الشخصي، وفي التحول الذي ينجزه على نفسه من خلال هذه المعايشة.

ج- اللغة وفسحة الخطاب القرآني

القرآن مكان لغوي. ولأنه كذلك، فتمة تبادل مستمر ينشأ فيه بين البنية من جهة، والحدث من جهة أخرى، وبين اللغة بوصفها نظاماً والكلام بوصفه إنمازًا، وبين الفعل بوصفه منتجاً للكيونة والفعل بوصفه منتجاً للمعرفة، وبين زمن التنزيل بوصفه سبيلاً للإرسال وزمن الاستقبال بوصفه زمناً مستقلأً عن زمن التنزيل، وبين لحظة التشبيت ولحظة التحول، إلى آخره. وإنه من أجل هذا فقد وضع علماء الأصول دراسات متکاملة تناولوا فيها تداولية الخطاب القرآني، حيث ظهر لهم أن القرآن فسحة يتأسس الكائن فيها شرعاً وقانوناً،

ليكون في وجوده صورة لوجود الشريعة، ويكون خطابه خطاباً لها - وإذا ذاك، فإنه ينخلق فيه سياسة، واقتصاداً، سلوكاً واجتماعاً، أخلاقاً وتعاملاً. ولقد يعني هذا أن متلقى النص إنما هو جزء من دلالة النص إذ يتجلّى النص فيه. ولذا فهو في الفسحة القرآنية يتأسس بنية ويقيم علاقات مع محیطه، هي في حدوثها من متوتجات النص. ولقد نرى أن المتلقى يبعد من هذا المنظور شرط النص في بلوغه تامة دلالة، وشرط النص في حصوله أداء، كما أن النص يبعد ، من هذا المنظور أيضاً، شرط الكائن في بلوغه تامة كيّونته، وشرط الكائن في حصوله تعيناً. وإن هذا الاشتراط المتبادل يجعل كلاً من النص والمتلقى إشارة لغوية، يأخذ النص فيها قيمة الدال والمتلقى قيمة المدلول. ثم لا يلبث هذا التواشج أن يتغير، وإذا ذاك يصير المتلقى هو الإشارة اللغوية نفسها: فوجوده يحمل قيمة الدال، وعلاقاته في إطار النسق الاجتماعي تحمل قيمة المدلول. وإننا لنعلم على الصعيد النظري أهمية مثل هذا الطرح في نظريات التلقي الحديثة.

ولقد نرى عند معاينة التراث وجود دراسات أخرى، تناول فيها أصحابها أدبية هذا الخطاب. وربما يعد الجرجاني في كتابه "الإعجاز" أمثلهم طريقة في تثليل هذا الاتجاه. فلقد ظهر لهم أنه بنية تقوم على غير مألوف العادة، وأداء يتقلّب بكائنه الكلامي من أدائه الخاص إلى شكل من أشكال التعبير يصرّ هو فيه جزءاً من قصد المعنى وخصوصيته، وطرفأً به تتحدد أدبية النص لصالح النص الخاص. وإن هذا الأمر يجعل للقرآن تميزاً وفرادة، يدرك بها المتلقى أنه القرآن وأنه ليس كسائر الكلام.

ثم إنهم تجاوزوا تداولية الخطاب وأدبية النص، ليقفوا على معنى الإعجاز في القرآن. فارتقوا بذلك من نظام معرفي أدبي إلى نظام معرفي أعلى صار وجود الخلاق فيه ضرورة لغوية، على نحو ما أشرنا في غير هذا المكان.

د- الكلام على مثال مرسله

يقوم الكلام على قائله دليلاً. وإنه لعلى مثاله يكون. ولقد كان القرآن، من حيث هو خطاب، على مثال مرسله تماماً وكمالاً، فاعجز وأبهر وقام على وجود الله دليلاً.

والقرآن، بوصفه كلاماً دالاً على ذاته ودالاً على مبدعه، يضع نفسه في قلب التواصل اللساني. ولذا نجده يحتوي ، بالإضافة إلى نفسه، عنصراً آخر لا يتم التواصل اللساني إلا به، ولا يكون بلاغاً إلا بوجوده. هذا العنصر هو المتلقي. وهو عنصر متضمن في الخطاب نفسه، ويؤدي دوراً يكون تحيين الخطاب فيه وتعيينه الدلالي على مثاله. وهكذا نرى أن عملية الكلام في الخطاب القرآني تتم إذ تحتوي على عناصر التواصل الثلاثة:

المتكلم ← الخطاب ← المستمع

ولهذا يمكن النظر إلى القرآن بأنه دال يتضمن دلالات ثلاث: دلالة الكلام على منشئه، ودلالة الكلام على ذاته، ودلالة الكلام على متلقيه. ولا خلاف إذا سمي المتكلم مرسلأ أو بائعاً، والخطاب رسالة أو نصاً، والسامع المتلقي أو المستقبل أو المرسل إليه.

وإذا تأملنا في هذا الطرح النظري، لوجدنا أنه مغایر متصوراً للمتصورات التي وضعتها النظريات اللسانية والدلالية وانطلقت منها. كما أنه مغایر لنظريات التلقي والقراءة التي اشتغلت بها الأبحاث النصانية الحديثة. ولعل أكثر ما يتجلّى هنا الاختلاف في تقريره لهذا المنهج الغيبي الذي يتناسب مع حلال المرسل في الخطاب القرآني. فلقد تعامل علماء الأصول مع دلالة الخطاب القرآني من مبدأ المطلق والنسي، والتام والناقص، والواسع والمحدود، وال دائم والتاريخي، والزمني والآني، وذلك بحسب النظر إليها من منظور المرسل أو من منظور المتلقي. ومع ذلك ، فقد أدى ذلك بهم إلى الوقوف على حقائق تتفق بمقدار ما مختلف في معطياتها ونتائجها عن تلك التي تقف عليها نظريات

التلقي و التأويل والتفسير في النظر إلى الخطاب بعد أن يكتمل قوله، ويصبح معناه في حوزة المتلقي فهماً، فإذا إعادة إنتاج، فتقرير دلالة بما يتناسب مع هذا الفهم أو ذاك، أي بحسب عدد المتلقين من جهة، وبحسب مقدار معارفهم على اختلاف أفهمهم واختلاف مستوياتفهم وإدراكاتهم من جهة أخرى.

فالمتكلم هنا هو الله، وهو المطلق، وهو الكامل. وخطابه يكون على مثاله. فهو لام لغة، ومطلق دلالة. وإنه ليكون، من أجل هذا، دائم التحقق كلاماً في اتسابه إلى قائله (يجب أن تذكر هنا محاولات التشكيك الكثيرة بهذه الحقيقة)، و دائم التعيين دلالة في الإحالة إليه.

ولكن الكلام إذ يغادر مرسله يكون أيضاً على مثال متلقيه. وإنه من أجل هذا، يأخذ طابعاً غير الطابع الذي يكون هو عليه مع مرسله في تمامه المطلق. ولبيان ذلك، نشير إلى ثلاثة أمور تتعلق بعلاقة المتلقي مع الخطاب:

أولاً- يتمثل المتلقي في علاقته مع الخطاب في نوعين من الأفعال؛ فعل ناقص، ويتجلّى في المتلقي السليبي الذي يكتفي بفهمه للخطاب كيما يكون. وفعل زائد، ويتجلّى في المتلقي الإيجابي الذي يحوّل فهمه للخطاب إلى تفسير أو تأويل. وهذا يعني أنه لا ينبع الخطاب الأصل، ولكنه ينبع خطاب فهمه على الخطاب الأصل.

ثالثاً- إن المتلقي، في إعادة إنتاجه للخطاب إن تفسيراً وإن تأويلاً، إنما من نقصه ينبع لا من تمام الخطاب. وإن سبقى دون تمامه ناقصاً. ولذا، فإن صورة الخطاب الأصل ستكون في إدراكه لها، سيراً وفهمهاً ومعايشة، على مثاله ناقصاً لا على مثال مرسله تماماً وكاماً.

ثالثاً- إن التفسير ناتج ثقافي، قائم على الممكن والنسبي، وحاصل في الأفهام على مقدار اختلافها وتفاوتها. ولأنه كذلك، فهو رهن بشرط تاريخية وزمانية، وبظروف ذاتية وإنسانية مختلفة، بينما الخطاب الأصل فمُتّبِع ثقافي،

وهذا ما يجعله على الدوام للتاريخ مجاوزاً، وعلى الزمان متقدماً، وأمام الظروف الذاتية والإنسانية لا خلفها.

ثم إن التفسير يقوم شاهداً على وجود مسافة لغوية بين خطابين: الخطاب القرآني وخطاب التفسير نفسه. وإنه لمن الحال اختصار هذه المسافة إلى درجة يمكن فيها للتطابق أن يأخذ سبile إيهما. وبهذا يصبح الخطاب الأول لغة مغايرة في الخطاب الثاني، كما يصبح الثاني لغة متغيرة إزاء الأول. ومن هنا يتضيّع عن التفسير تمامه، ويبدو محتاجاً إلى تغييره في كل عصر لتقلص الدلالة فيه، ذلك لأن الخطاب الأول سيبدو قد تجاوزه تاريخياً، وتقدمه في الزمن الآتي. وإن مثل هذه السيرورة تؤكد على أمرين:

- 1- على ديمومة الحضور القرآني بوصفه نصاً، ونسقاً، ومتّجحاً ثقافياً.
- 2- كما تؤكد على انتساب هذا الخطاب إلى قائله تماماً وكمالاً.

وما دام هذا هكذا، فإن الحصول الخاص بمنظر تداولية الخطاب القرآني هذا، ليتسق منطقياً مع أطروحة الأصوليين في المطلق والنسي.

وتأسيساً على هذا ، يكون المعنى مطلقاً عند المتكلم ونسبةً عند السامع، وتماماً عند الباحث وناقضاً عند المتقى، ومتجاوزاً عند المرسل وثابتاً بالشرط الزمني والإنساني عند المرسل إليه.

ولقد نستطيع أن نذكر نصين بهذا الخصوص لأنّيين من علماء الأصول، الأول ينظر إلى دلالة الخطاب، في مطلقها وتمامها وسعتها، بوصفها دلالة للمرسل وعلى مثاله، والثاني ينظر إلى دلالة الخطاب في نسبتها ونقصها ومحدوديتها، لا من حيث أصلها وحقيقة، ولكن بوصفها إعادة إنتاج يقوم بها المتقى على مقدار فهمه وعلمه، ونسبة ومثاله:

1- ذكر الزركشي أن سهل بن عبد الله كان يقول: "لو أعطي العبد بكل حرف من القرآن ألف فهم لم يبلغ نهاية ما أودعه الله في آية من كتابه، لأنه كلام الله، وكلامه صفتة. وكما أنه ليس لله نهاية، فكذلك لا نهاية لفهم

كلامه. وإنما يفهم كل بعقار ما يفتح الله عليه. وكلام الله غير مخلوق، ولا تبلغ إلى نهاية فهوم محدثة مخلوقة" (2).

2- وأما الثاني، فهو ابن القيم. وإنه ليذهب مذهب الأول، ولكنه ينفرد عنه برأي يتعلق بالمتلقي. فهو يقسم الدلالة إلى قسمين: الأول، ويرى فيه أن الدلالة حقيقة. والثاني، ويرى فيه أن الدلالة إضافية. أما الحقيقة، فتكون "تابعة لقصد المتكلم وإرادته، وهذه الدلالة لا تختلف". وأما الإضافية، ف تكون "تابعة لفهم السامع وإدراكه، وجودة فكره وقریحته، وصفاء ذهنه ومعرفته بالألفاظ ومراتبها. وهذه الدلالة تختلف اختلافاً متبيناً بحسب تباين السامعين في ذلك" (3).

ولعلنا إذا أخزنا بهذا المنظور إلى أحد نظريات التلقي والقراءة، والتأويل، لوجدنا أنه يتماثل معها فيما يختص تغاير الدلالة بين الباحث والمتلقي من جهة، وتغايرها بين المتلقين من جهة أخرى (4).

ولذا، فإن منظوراً كهذا يعد تأسيساً معرفياً هاماً لنظرية في التلقي. وإن خصوصية هذا المنظور تعود بدورها سمة من سمات اشتغال العقل العربي في إطار مكونه الحضاري ونسقه الثقافي. ولقد يعني أيضاً، بالإضافة إلى هذا، أن العمل الدلالي يحتاج إلى بعد شمولي به تصبح الدلالة النصية دالاً رمزاً يتجاوز الأزمنة ويسكن في الآتي على الدوام، كما يحتاج إلى بعد آني تعيين فيه الدلالة زمناً في كل عصر، وتقوم على الاختلاف بين العصور والمتلقين في كل تعييناتها. وإن مثل هذا الأمر ليفتح الأفق واسعاً أمام إحداث تاريخانية جديدة، ونظرية في جماليات التلقي الجديدة، وبفهم جديد لتصنيف المعجم العربي تارياً وأنياً في الوقت نفسه بحيث تقف الكلمة في محور استبداله الرئيسي مختلفة دلالة، ويكون لها من المعنى نصيب مختلف باختلاف الأزمنة والعصور، كما يفتح المجال واسعاً للانتقال بالدرس اللغوي من دراسة نحو الكلمة إلى دراسة نحو الجملة، ومن هذه إلى دراسة الجملة دلالة، مما يفضي في النهاية إلى دراسة الكلام بوصفه

خطاباً ونصاً، فندخل إذ ذاك في لسانيات النص حيث تكون الدلالة هي الأصل الذي يقوم عليه كل اشتغال لغوي.

المصادر والمراجع:

John Lyons : Semantique Linguistique, Tr. F. Jacque durand. Ed, Larousse , Paris -1
1980. P. 277

2- بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي: البرهان في علوم القرآن. دار المعرفة . بيروت بلا تاريخ . ج 1
ص 9

3- ابن قيم الجوزية: إعلام المرففين عن رب العالمين. تحقيق خyi الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية ط 1
القاهرة. 1955 ج. 1 ص 250-251.

4- نخيل إلى الكتب التالية:

- Umberto Eco: Lector In Fabula . Ed, Grasset. Paris 1985.
- Paul Ricoeur: le conflit des interpretation. Ed,Seuil. Paris 1969.
- H. R. Jauss: Pour une esthetique de la reception, Ed Gallimard. 1978.
- Wolfgang Iser: l'acte de lecture - theorie de l'effet esthetique. Ed, Mardaga. Liege. 1976.

القسم الثالث

المصطلحات

- 1- علم الدلالة في دائرة المصطلحات "1"
- 2- علم الدلالة في دائرة المصطلحات "2"
- 3- علم الدلالة في دائرة المصطلحات "3"

1

علم الدلالة في دائرة المصطلحات

يكشف اجتماع بعض المصطلحات عن الاتجاه لساني، كما يكشف عن علاقة هذا الاتجاه بالعلوم الأخرى، ومدى استفادته منها. ولقد نرى أن البحث الدلالي الغربي، يتصل عبر المصطلحات اللسانية المستخدمة فيه بأكثر من علم وأكثر من ميدان. وإنه ربما، بسبب هذا، يشكل أكثر من تيار واتجاه. ولقد نظن أننا نكون أمثل طريقة إذا تحدثنا عن بعض المصطلحات قبل أن نتحدث عن الاتجاهات الدلالية. فنحن بهذا نحقق غايتين: أولاً، إننا نتعرّف على المصطلح. وإننا لنمهّد به، ثانياً، للدخول إلى الاتجاهات. ولقد يكون لنا هنا عوناً في اختصار المسافة التفسيرية الفاصلة التي يحتاجها الكلام في علم الدلالة بين مناحي الغربي والمناخ العلمي العربي المعاصر، والمتأخر عنه حالياً. ثم إننا، بعد هذا وذلك، سنكون أمام فسحة معرفية يمكن لعلم الدلالة العربي أن يتابع فيها نشاطه أو أن يعيد فيها تشكيل نفسه وتجديدها.

المصطلحات

تنقฟ هنا على ثلات مجموعات من المصطلحات، كل مجموعة منها تُنْتَجُ لمرحلة من مراحل العمل اللساني، وتمثل اتجاهًا فيه. وإذا كان هذا يعني أن الحقب اللسانية، عبر المصطلحات التي سنعرضها، تمثل الاتجاهات اللسانية عدداً، فيجب أن لا نفهم من هذا أن هذه الاتجاهات كانت، كل اتجاه في ذاته، موحدة الرؤى ومتطابقة الأفكار. فلقد تضمن كل اتجاه مدارس مختلفة فيما بينها، قامت على نظريات متعددة ومتباينة. وإنه لمن الصحيح أن لكل اتجاه مصطلحاته، غير أنه لمن الصحيح أيضاً أن نقول إن الكيفيات المختلفة لاستخدام هذه المصطلحات تمثل أداة تمايز وتباين بين المدارس، ولكنها في الوقت نفسه، تستطيع داخل كل مجموعة أن تكون أداة تاغم وبخانس يلم أطراف كل اتجاه في وحدة، وذلك لما بينها من علاقات تجمعها.

- المجموعة الأولى

تضمن المجموعة الأولى المصطلحات التالية:

- | | | |
|------------------------------|---|---------------------|
| • - La Linguistique Comparée | - | علم اللغة المقارن |
| • - Historisme | - | التاريخية |
| • - Évolutionisme | - | التطورية |
| • - Diachronie | - | الزمانية، التعاقبية |

إذا دققنا النظر في مصطلحات هذه المجموعة والمفاهيم المحمولة فيها، فسنجد أنها تشكل وحدة مستقلة في تاريخ العلم. كما سنجد أنها تكون بخانس يقتضيه الاشتغال بالعلم وفقاً لطبيعة المتصورات التي تقوم عليها هذه المصطلحات وحدودها. وسيثبت هذا لدينا إذا علمنا أن بعض هذه المصطلحات يشرط، عند الاشتغال بمسألة من المسائل، وجود بعضها الآخر. فالمشتغل بالدرس المقارن "Le Comparatiste" مثلاً، لا يستطيع أن يكون كذلك ما لم يكن حاملاً لمتصور تاريخي ومفهوم تطوري. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه سيكون بالضرورة، في

مارسته العلمية وضعياً تجريبياً. وإن يكن هذا، فإن النتائج التي سيصل إليها ستكون ظنية تخمينية، غير متدرعة باليقين العلمي. وإن لكي ينفذ إلى ما يريد وصولاً إلى اليقين العلمي وتحقيقاً له، فإنه سيعمد إجرائياً إلى تصنيف الظواهر - كل الظواهر المتماثلة في قضية واحدة - وفق تعاقبها التارمي، أي الدياكروني، لكي يلاحظ تطورات الظاهرة في فترة زمنية معينة على ضوء الفترات السابقة واللاحقة لها. وحيثند، سيمكن من المقارنة على ضوء التجارب التي قام بها.

ونلاحظ أننا في توصيفنا هذا، قد شملنا كل المصطلحات التي أتينا على ذكرها. وإنه لمن حسن العمل أن نعود إليها مصطلحاً بعد الآخر، لكي نقف على معنى كل واحد منها.

٠ - علم اللغة المقاون

لقد استعمل المنهج المقارن في عدد من المبادئ العلمية. وвидو أنه كان منهجه وقته، ودرجة عصره، ومتكاً كثيراً من العلوم. واستعمل في البحث اللغوي أيضاً، في بداية القرن التاسع عشر، وذلك تحت اسم "القواعد المقارنة".

وذكر جورج مونان أن "هدف البحث في ذلك العصر كان هو العثور على روابط بين مختلف اللغات الأوربية. وقد استخدم المنهج المقارن إلى ذلك سبيلاً. كما كان الهدف أيضاً هو بناء عائلات لغوية، وإعادة بناء نماذج افتراضية، منها انحدرت اللغات الحديثة". ويقوم هذا المنهج عنده على ثلاثة مبادئ:

- المبدأ الأول، ويرى فيه أن "القواعد القسرية للإشارة تسمح للساني، الذي تحقق من وجود تشابهات بين لغتين، أن يستنتاج بأن الأشكال المتشابهة تدين في وجودها على وجه العموم إلى وجود علاقات تاريخية بين هذه

اللغات، وليس إلى وجود علاقة مباشرة بين الإشارة اللسانية والموضوع المشار إليه".

- المبدأ الثاني، ويرى فيه أن "تطور اللغات الذي يتم شيئاً فشيئاً من غير تحول عنيف (وهو مبدأ من مبادئ التعاقب اللساني)، إنما يعطي للمرء الحق في أن ينظر إلى أي حالة لغوية بوصفها تغيراً بسيطاً حالة سابقة".

- المبدأ الثالث، ويرى فيه أن "مبدأ اطراد التغيرات الصوتية يقرر بأن كل تحفقات الصوت (phonème)، أو مجموعة الأصوات، تتغير في الاتجاه نفسه على وجه العموم" (1).

وأخيراً، يمكن القول، إنه إلى جانب هذا المنهج، كان يوجد منهج آخر للمقاربة بين لغات لا توجد بينها قرابة تكوينية.

•-التاويفية

يرى للاند، من منظور فلسفـي، أن التارـيخـية هي "رأـي يوجـب النـظر إـلى مـوضع ما مـن مـوضـوعـات المـعـرـفة بـوصـفـه تـيـجيـة حـالـيـة لـتـطـوـر يـمـكـنـنا أـن نـتـبـعـه في التـارـيخـ". ويرى أيضـاً بـأن "هـذـا المصـطلـح يـطـبـق بـصـورـة خـاصـة في كـل نـظـرـية تـدعـم الرـأـي الـذـي يـقـول إـن القـانـون، والـلـغـات، والـأـخـلـاق إـنـما هـي اـنـتـاج لـابـداع جـمـاعـي غـير وـاعـي وـلا اـرـادـي. وـإـن هـذـا الـأـمـر ليـتـحدـد في الـلحـظـة الـتي يـطـبـق التـفـكـير فيـها عـلـيـه. وـإـن هـذـا الـأـنـتـاج لا نـسـتـطـيـع أـن نـغـيرـه عـمـدـاً، كـمـا لا نـسـتـطـيـع أـن نـفـهـمـه أو نـوـولـه إـلـا بـدـرـاستـه درـاسـة تـارـيخـية" (2).

وـأـمـا إـذـا أـرـدـنـا أـن نـحـصـر الـأـمـر في الـمـحـالـ الـلـسـانـيـ، فـيمـكـنـنا أـن نـقـول: "تـوـصـفـ القـوـاعـد، والـدـرـاسـات، والـبـحـوث بـأنـها تـارـيخـية المـنـجـي إـذـا كـان شـاغـلـها مـتـابـعة (وـمـحاـولة شـرـح) تـطـوـر لـغـة أو مـجمـوعـة من الـلـغـات عنـ كـثـب. وـلـذـا، فـقـدـ كـانـتـ الـلـسـانـيـاتـ التـارـيخـيةـ، فيـ مـعـظـمـ الـأـحـيـانـ، أـدـاءـ القـوـاعـدـ المـقـارـنـةـ وـغـائـبـهاـ" (3).

ونلاحظ أن الترعة التاريخية في تبعها للماضي إنما تبدأ بالحاضر وإنها تبدأ به لكي تعطي له تفسيراً على ضوء الماضي. ولذا كان الماضي من منظور هذا المنهج هو المعيار الذي يقاس به الحاضر، وهو الكينونة المستمرة وجوداً وحضوراً فيه. ومن هنا، فإن ماروزو يرى أن "القواعد التاريخية تشرح الواقع الحالية بوساطة وقائع الماضي. وأنها إذ تصعد بمحى التاريخ، فلكي تلاحظ التغيرات التي تكابدها الأصوات، والكلمات (الشكل والمعنى) والأبنية" (4).

ولقد نرى أن اللسانيات التاريخية، في استكمالها لموضوعها، تقوم بدراسة الاشتقاد، وتتبع ولادة الكلمات. وتقوم أيضاً بتتبع ما تستعيره اللغات من بعضها. وإنها لتدرس، في الإطار نفسه، مصادبة الدلال للمدلول، أو المحاكاة الصوتية، والمشتقات، وعناصر التكوين في الكلمات، والعنابر الأساسية فيها أو الجذور. وإنها لا تقف بها عند هذا الحد، فهي تنظر في نسبها أو تسلسلها. ولقد تفعل ذلك لكي ترى كيف تنحرف الأصوات، والأشكال، والمعاني، وكيف تتبدل وتتغير. وإنها لتراقب في الوقت نفسه تطور النسق الصرفي والنحوي، فتركت اهتمامها على دور الأساليب. وبقول آخر وموجز إنها تدرس حياة اللغة (5).

وإننا لنجد أن مثل هذه الدراسات، أو ما هو يقترب منها، كانت متواضعة عناء في التراث العربي. ولكن ما يجب أن نبه إليه هو أن الدراسات العربية كانت قائمة بعيداً عن مثل المطلقات النظرية، الفلسفية والأيديولوجية، التي وجهت التراث الفكري، والعلمي، واللغوي الغربي. فالدراسات اللغوية عند العرب كانت تدرس اللغة بذاتها ولذاتها، ولم تكن تدرسها لكي تكون شاهداً على صحة نظرية سابقة عليها في وجودها، أو تم العمل بها وتجريبيها في ميدان آخر غير الميدان اللغوي، فاقتضت، تبعاً لذلك، فلسفة المنظور العلمي تعميمها بالضرورة على كل ميادين البحث.

وإذا كان ذلك كذلك، فإن هذا يعني أن اللغة في التراث العربي قد دُرست باللغة ومن أجلها، فصارت بهذا مكونٌ عقل ورؤية. كما درست من داخلها

بوصفها نظاماً له تطوره الخاص الذي قد يتقطع مع الأنظمة الأخرى، ولكنه لا يمثلها أو يتطابق معها. فصارت بهذا صورة لعقل مكون، أساسه المكون هو اللغة واتجاهه المكون هو الدرس اللغوي نفسه.

أما في النظام الغربي ومنظوره التاريخي الذي هو انتاج عقله المكون، فقد سار الأمر على غير هذا. ذلك لأن الممكن للاشغال العلمي كان هو أن يتماثل نظام تطور اللغة مع نظام تطور التاريخ ويتطابق. ولذا، فإن اللغة لم تدرس حينئذ بذاتها ولذاتها، كما أنها لم تدرس من داخلها بوصفها نظاماً له تطوره الخاص، ولكنها درست بالتماثل والتتطابق مع المنظور التاريخي. ولقد يعني هذا أنها درست من خارجها أولاً، وبأدوات مصطلحية ومفهومية لم تستتب من نظامها بالذات. ولعل مصطلح "التاريخية" نفسه يكون من بين المصطلحات الدالة على تأثير الاتجاهات الغربية بالأنساق العلمية غير اللغوية في دراسة الأنساق اللغوية.

إن اتكاء النظريات العلمية على بعضها واستعادتها المصطلحات والمفاهيم من بعضها قد أفاد في تقدم المعرفة وتعديقها. غير أنه محتاج، مع ذلك في الممارسة العلمية، إلى ضبط منهجي حتى لا تخرب هذه الممارسة من موضوع البحث إلى نتائج لا تتعلق به. ويمكننا بهذا الخصوص، ونحن نتكلم عن مصطلح "التاريخية"، أن ندلّ على ملاحظتين:

الأولى - إذا كانت النظرة التاريخية تملك شيئاً من المشروعية في بعض الاتجاهات البحث اللغوي في القرن التاسع عشر، فإنه لا يجوز أن تكون هي الإطار الوحيد والكلي لهذا البحث، فتكررُ بتعصب يحول دون استخدام غيرها من أساليب النظر في دراسة الأمور التي تبحث فيها. هنا، وإن تحول النظرة التاريخية إلى نوع من الدوغمائية، كما لوحظ ذلك عند بعض الباحثين، يؤدي من غير شك إلى مصادرة تبع التعامل العلمي مع التطور الذي تنجزه اللغة على نفسها من جهة، كما يؤدي في مجال الدلالة، من جهة أخرى، إلى إلغاء الطاقة الخلاقة للغة، فلا يُعترف إلا بتلك الدلالات التي وقف بها الماضي على معاني الكلمات التي تم إنتاجها فيه، وصير إلى تثبيتها في مفاهيم زمانه.

الثانية – وإذا كانت هذه الملاحظة النقدية تصح أن تقال بالنسبة إلى المجال اللغوي، فإنها تصح أن تقال أيضاً بالنسبة إلى المجال الفلسفى والأيدوپولوجى المصاحب للمجال اللغوى. فالوقوف عند حدود الماضى والنظر إليه بوصفه مقياساً ومعياراً، لا يفيد في معرفة الحاضر بقدر ما يلقي عليه غشاوة تحول دون إدراكه كما هو. وكذلك، فإن تمجيد الماضى على نحو ما نتصور أنه كان، سيتحول دون فهم الماضى نفسه فهماً صحيحاً. إلا وإن فهم الماضى إنما يكون عبر إطلاق قدرته على أن يصير. ولعل إحساس العلماء بفداحة ما يرتكبون، إذا هم ضيقوا واسعاً، هو الذي قادهم إلى العمل بمصطلح آخر، كانت مفاهيمه تعد بالفعل ثورة في عالم النظر والممارسة العلمية آنذاك. هذا المصطلح هو التطورية.

- التطورية:

يمكنا أن نقول لقد كان القرن التاسع عشر هو عصر المذهب التطورى. ولما كان الأمر كذلك، فقد تأثرت كل العلوم بهذا المذهب، بالإضافة إلى الفلسفة، وسارت على خطاه في حماكة علوم الطبيعة. ورأى علماء اللغويات لذلك العصر أن التغيرات سواء كانت في الطبيعة، أم في عالم الحيوان، أم في ميدان اللغات تتطابق وتتماثل. ورأوا أيضاً أن القوانين التي تحكم هذه التغيرات وتسوسها إنما هي "عمياء"، لأنها تنطوي على نوع من الختمية. ووصلوا إلى خلاصة مقادها أن ما يبقى من اللغات بعد تطورها إنما يكون بفعل الانتخاب الطبيعي، وأن العناصر الأقوى فيها هي التي تستمر، بينما العناصر الأضعف فتميل إلى الانخفاء. ولقد استعملوا المعيار نفسه لتفسير انتشار بعض اللغات وتواريxi آخرى أو موتها. وقد قادهم هذا التوجه إلى البحث عن علاقات القرى بين اللهجات، كما فعل ذلك زملاؤهم في عالمي الحيوان والنبات.

ولكي نضبط معنى هذا المصطلح، فإننا نحسن صنعاً إذا نظرنا إليه من خلال منظوريين: الأول فلسفى، والثانى لساني.

آ- المنظور الفلسفى:

يرى لا لاند أن التطورية هي نظام فلسفى أو علمي، يقوم على فكرة التطور بكل ما تحمله الكلمة من معانى. ويمكننا أن نقف عنده على أربعة أصول:

1- التطورية هي فلسفة الصيرورة. وإنها لتعارض بذلك مع فلسفة الحال، وال دائم، وال ثابت.

2- تعد التطورية، من حيث هي مصطلح، مرادفاً لمصطلحي التحول والتغير. وهي لأنها كذلك، فإنها تنتقل بالمتراكمات أو الجاميع، أو الأعداد، أو الأنواع من حالة التجانس إلى حالة التناحر، أو هي تنتقل من حالة التناحر إلى حالة أكثر تناحرًا. وهي تعارض بذلك مع فكرة الأخلاقي من جهة، كما تعارض من جهة أخرى مع فكرة الزاجع. لتكون بذلك نقيس الانقال من التناحر إلى التجانس، ومن التعدد إلى الواحد، ومن التنوعات إلى ضرب من التجانس العالى.

3- تشتق الأجناس بحسب هذا المذهب من بعضها عن طريق التحول الطبيعي ويتم هذا الاشتراق بطريقاً وتدريجياً. وإنه ليتخد سبيلاً في إنفاذ ذلك عن طريق تغيرات بسيطة ودقيقة تقاد أن تكون غير مرئية. وبذل، فإن هذا المذهب يتعارض مع فكرة الثورة أو القطيعة المفاجئة.

4- أخيراً، ترى النظرية التطورية أن القانون العام لتطور الكائنات هو الاختلاف المصاحب للتكامل(6).

ب- المنظور اللسانى:

يعنى مصطلح التطورية من منظور لسانى مايلى:

1- إن لكل لغة تطورها الدائم، وإن لكل لغة تاريخها.

2- ينقسم التاريخ اللغوي، في إطار مفهوم التطورية، إلى قسمين: داخلي، وخارجي.

3- يدرس التاريخ الداخلي لتطور اللغة التغيرات التي تتعرض لها بنية ما أنساء تطورها.

4- يدرس التاريخ الخارجي لتطور اللغة التغيرات التي تحدث في المجتمع اللغوي وفي حاجاته. وإنه بهذا ليحدد التطور اللساني بالمعنى الدقيق(7).

ولقد تعرضت هذه النظرية، منذ ذلك الحين، إلى نقد كبير، أدى في النهاية إلى تهيئة الأجراء لميلاد اللسانيات الحديثة على يد سوسير. غير أن العمل بها قد ساعد، في إطار اللسانيات التاريخية، على تأكيد أهمية النظر الدياكرוני، وضرورة الاشتغال به في ميدان اللغويات.

٠- الزمانية، التعاقبية

إن الدراسة التي يشير إليها هذا المصطلح ذات بعد تاريخي. ولكنها مع ذلك تختلف عن الدراسة التاريخية في شيئاً:

1- إنها لا تتحدد ضمن روح زمني محدد.

2- إنها تقف على تسلسل الواقع اللغوية وتحولاتها.

ونلاحظ أنه على الرغم من هذا الاختلاف، فإن بعض أدبيات الدرس اللغوي تطلق عليها مسمى الدرس التاريخي.

إن موضوع الدرس الذي يغطيه هذا المصطلح هو تطور اللغة. ولذا، فإن البحث يتوجه بوجهه، كما يرى سوسير، إلى البرهنة على وجود "علاقات لا يراها الوعي الجمعي بين كلمات متتابعة، تتبادل فيما بينها من غير أن تشكل نسقاً"(8).

ولقد مرت الدراسات الزمانية التعاقبية بمرحلتين:

- **المراحل الأولى:** وكانت الدراسة فيها تتبع عنصراً من العناصر بمفرده أو تتبع ظاهرة من ظواهر معزولة أو مستقلة، وذلك عبر الزمن، ومن خلال التغيرات المتتابعة التي تطرأ على هذا العنصر أو على تلك الظاهرة.

- **المراحل الثانية:** اتخذت الدراسة الرمانية في مرحلة ثانية منحى آخر، وقد كان ذلك في اللسانيات، كما كان ذلك في الدراسات الأنثروبولوجية وغيرها. فقد نظر الباحثون إلى العناصر والظواهر، في ميدان محدد، على أنها أعضاء في نسق واحد. وقررروا أنه إذا كان ذلك كذلك، فلا داعي:

1- إلى دراسة عنصر بمفرده، أو ظاهرة منعزلة ومستقلة بذاتها، أي خارج النسق الذي يحييها وبعده عنه. وذلك كما كانت تفعل من قبل في مرحلتها الأولى، حيث كانت تكتفي بالتحليلات التاريخية للعنصر أو الظاهرة، ويتبع حضورهما الزمني مرة بعد مرة وفترة بعد أخرى.

2- كما قرروا أن الدراسة الرمانية التعلقيّة يجب أن تكون دراسة تطال التطور التاريخي للأنساق، وليس التطور التاريخي للعناصر أو الظواهر فقط. ورأوا أن لتطور الأنساق، على مختلف ميادين اشتغالها، معنى يستوجب على الدراسة الرمانية التعلقيّة أن تهتم به وأن تأخذه بالحسبان(9).

ويجب أن نلاحظ أن الفرق بين المرحلة الأولى والثانية لم يكن في تغيير اتجاه الدراسة الرمانية التعلقيّة، وإنما كان في تغيير اتجاه النظر إلى المادة المدروسة. فقد كان التوجه في المرحلة الأولى، كما لاحظنا، ينصب على العنصر بذاته وعلى تغيراته عبر الزمن، بينما صار التوجه، في المرحلة الثانية، ينصب على النسق الذي يظهر العنصر فيه وعلى تغيرات هذا النسق. وبهذا تكون الدراسات اللغوية قد مرت بهاتين المراحلتين لتطور هذا المصطلح واستعمالاته.

إن هذا التطور الذي لا حظناه في المرحلة الثانية للدراسة التعلقيّة، ليدعونا إلى القول إن الانتقال من العنصر في ذاته إلى دراسة النسق الذي يوجد العنصر فيه، بعد نقلة نوعية على مستوى الفكر اللغوي والعلمي عموماً. ذلك لأنّه لا

يمثل مجرد عمل إجرائي في الدراسة، ولكنه يمثل تطور منظور وتغير رؤية. ولقد منح هذا الأمر، كما سترى، الباب واسعاً أمام الدراسات اللغوية والبنيوية تحديداً لتحدث قطعية مع المنهج التاريخي، ولتضاع نفسها في الآنية الزمنية التي توجد فيها.

المراجع:

- Georges Mounin: Dictionnaire de La Linguistique. Éd, P, U, F. Paris. -1
1974. P 74 - 75.
- André Lalande: Vocabulaire Technique et critique de la philosophie. Éd -2
d, P.U.F. 15 éd. Paris. 1985. P 416.
- Jean Dubois: Dictionnaire de linguistique. Éd, Larousse, Paris. 1973. P -3
244.
- J. Marouzeau: la linguistique ou la science. du langage. Éd, P. -4
Geuthner. Paris. 4édition. 1968. P 59.
-5 المرجع السابق ص 59 - 70
- André Lalande: Vocabulaire Technique et critique de la philosophie. P -6
311 - 315.
- Jean Dubois: Dictionnaire de la linguistique. P 200. -7
- R. Galisson / D. coste: Dictionnaire didactique des Langues. Éd, -8
Hachette. Paris 1978. P 148.
- Les Dictionnaires Marabout: la philosophie. Éd, Marabout Université. -9
Paris. 1979. Tome 1, P. 104 - 105.

علم الدلالة في دائرة المصطلحاته

2

- الجموعة الثانية:

تتضمن الجموعة الثانية المصطلحات التالية:

- | | | |
|-----------------------------------|-------------------|---|
| • - La Linguistique structurale – | اللسانيات البنوية | – |
| • - Système – | نسق | |
| • - Synchronie – | آنية | |
| • - Fonctionnalisme – | الوظائفية | |
| • - Distributionnalisme – | التوزيعية | |

• اللسانيات البنوية

لقد دخلت البنوية عدة ميادين علمية، وانخذلت لنفسها موقعًا فيها. وما كان ذلك إلا لأن العلوم التي دخلت إليها، كانت تسعى نحو تشكيل جديد لخرج به من أسر النظرة التاريخية التي هيمنت على ميادين البحث في القرن التاسع عشر. ولقد غدت من ثم، بعد تطورها، علمًا يُحدّد به العلوم برهان علميتها. فصارت بذلك، فضلاً عن كونها علمًا، قيمة دالة على صحة الإجراء في هذا الميدان أو ذاك. ولهذا، فإنه يمكن القول إن القرن العشرين هو قرن البنوية بلا منازع. وقبل أن ندخل إلى تحديد مصطلح اللسانيات البنوية، إذ هذا هو المطلوب تعريفه في هذه الدراسة، فإنه يحسن بنا أن نقف على البنية مصطلحًا وعلى جملة المفاهيم التي تنطوي عليها.

ـ البنية

تقوم البنية على ثلاثة أمور:

1- العناصر.

2- العلاقات بين هذه العناصر.

3- إحكام العلاقات وترتيبها.

وإذا كانت هذه الأمور تصلح تعريفاً للبنية، فإنها تظهر مع ذلك بمظاهرٍ: فقد تكون إحكاماً وترتيباً، أو قد تكون تنظيماً مطرداً. وإذا كان ذلك كذلك، فإن كل مظاهر من المظاهرين، سيعطى لها تعريفاً لا تبتعد به عن المظهر الآخر، ولكنه يخصصها لما جعلت ميسرة له في هذا الميدان أو ذاك.

ـ البنية بوصفها إحكاماً وترتيباً.

إن لكل موضوع عناصر تكونه وهي كلاؤ يبني به. وإذا كان المخطوط يمثل هيكل البناء، فإنه لا يقل انتفاء إلى الواقع عن العناصر التي تكون موضوع البناء نفسه. ولكنّ نوضح ما نحن بصدده، نضرب مثلاً بالطاولة: إنها جملة الخشب الذي تتكون منه، بالإضافة إلى المخطوط الذي تم رسمه على الورق لكي يصار إلى تنفيذ الطاولة. موجبه. وإذا كنا نستطيع فصل الخشب عن المخطوط وإخضاع

الخشب إلى تغيرات، والمخيط إلى تغيرات مثلها، فإن هذا كله لا ينفي انتفاء الخشب والمخيط إلى الواقع نفسه. وإذا كان هذا هكذا، فإنه لا ينفي أيضاً أن الطاولة من غيرهما معاً لا يمكنها أن تكون. وبهذا تبدو البنية إحكاماً للعناصر الخشبية داخل الكل الذي هو الطاولة وترتباً لها⁽¹⁾.

2- البنية بوصفها تنظيماً مطرداً.

لكي يبلغ هذا الأمر بنا حدّاً وضوحاً، ستحدث هنا عن نقطتين الأولى، وتختص مفهوم المجموعات. والثانية، وتختص مفهوم المنهج الذري.

- مفهوم المجموعات:

إن المقصود بمفهوم المجموعات من منظور اللسانيات البنوية هو: "الكل الذي يتكون من وحدات تقيم فيما بينها علاقات خاصة"⁽²⁾.

وإذا كان هذا هو مفهوم المجموعات وتعريفها، فإن "القضية الأولى التي يمكن أن تطرح بخصوص المجموعات سواء كانت لسانية، أم اجتماعية، أم ثقافية، فإنها ليست في تفكير الكليات المعطاة مباشرة بهدف معرفة الأجزاء التي تتكون منها، ولكنها في الكشف عن الكليات المفترضة، وفي إقامة علاقة - انطلاقاً من هذا - بين العناصر، ومعالجتها كما لو أنها أجزاء في كل"⁽³⁾.

وإذا كان الأمر كذلك فيجب أن نلاحظ أن تعريف البنية الذي سقناه آنفاً لا يكفي. ذلك لأن العلاقات ليست سواء في كل الميدادين، ولا تملك الواقعية نفسها التي تمتلكها العناصر المترابطة على التحول الذي رأيناها في المثل السابق. وإن هذا الأمر ليتجلى، بصورة خاصة، لسانياً، اجتماعياً، وثقافياً. ولكي نوضح، فإننا نقول إذا كانت أصوات اللغة تماثل مادياً تماثل مادية الخشب وواقعيتها، فإن العلاقات بين الأصوات لا يمكن أن تماثل مادية مخيط الطاولة المرسوم على الورق وهيكله. ومع ذلك، فإن اللغة مصنوعة من نماذج صوتية كما هي مصنوعة من نماذج من العلاقات فيما بينها. وكذلك الحال بالنسبة إلى المجموعة

الاجتماعية، إنه لا يمكن إدراكتها إلا عبر وجود شعب من الكائنات الحية المتعينة مادياً. ولكن ظهور الأدوار الاجتماعية قد يكون مشروطاً بالعمر، والجنس، وغير ذلك. ولقد نعلم أن هذه الأدوار صناعة جملة من القواعد والقوانين، وليس بالضرورة نتيجة من نتائج الوجود المادي للمجموعة البشرية.

وهكذا، بحد أثنا أمام قضية ومشكلة عندما نسأل أنفسنا عن التنظيمات المهمة للمجموعات الثقافية، والاجتماعية، وكذلك عندما نسأل أنفسنا عن العناصر وعن العلاقات التي يجب الاهتمام بها وأخذها بالحسبان.

- المنهج الذري:

إن المنهج الذري منهج يؤمن بالجوهر الفرد. ويرى أن الجوادر تتألف من جواهر مفردة. وكذلك فإنه يرى أن الأجسام تفسد باجتماع هذه الجواهر، وتتحلل باختراقها، أي بردها إلى عناصر أبسط منها.

وإذا كان المنهج الذري هو هذا، فإن البنوية تعارض معه في نقطة أساسية تفترق بها عنه ويقوم عليها بناؤه كله:

1- إن المنهج الذري منهج يعزل الكلمات، أو الأشياء، أو العناصر التي يقوم اجتماعها على التجاور فقط (نقاط وخطوط بالنسبة إلى تأليف الصور، وسمات ثقافية بالنسبة إلى التركيب الحضاري).

2- يظهر تعارض البنوية مع هذا المنهج في أن البنوية تبحث عن العلاقات التي تعطي للكلمات، أو للأشياء، أو للعناصر قيمة تغير عن الموضع الذي جعلت ميسرة له، أو عن الموضع الذي توجد فيه. كما تجتهد في الحصول على مجموعات، بيانها يجعلها دالة.

ولذا، فإن البنية في إطار هذا المفهوم ليست شيئاً آخر سوى التنظيم(4) من جهة، والاطراد من جهة أخرى.

بـ- اللسانيات البنوية

البنوية في اللسانيات جمع بصيغة المفرد. ولقد يعني هذا أن المصطلح بنوية ينطبق على عدد من المدارس بينها فروق واختلافات، يجعلها مستقلة. ومع ذلك، فإنه يغطيها جميعاً ويدل عليها بلا استثناء. والسبب لأن المتصورات والمناهج التي تستدعي تحديد البنية في اللسانيات، تشكل نقطة التلاقي بينها على اختلافها. ولذا، فنحن نستطيع أن نتكلم عنها جميعاً بصيغة العموم. وإذا شكلت إحداها استثناء، فيمكن أن نشير إليه أو أن ندل عليه.

ليس من مهمة اللسانيات البنوية أن تعلم المتكلم كيف يتكلم، فتلك من مهمات القواعد المعيارية. ولكن مهمتها تتجلى في أنها علم يقوم على دراسة العبارة المنجزة، أي تلك التي تم التلفظ بها وصارت كلاماً متهماً. وتشترك في هذا التوجه، وإنْ بدرجات متفاوتة، عدة مدارس مثل: التوزيعية، والوظائفية، والمنظورية – *glossamatique* ، باستثناء القواعد التوليدية لتشو مسكي. فلهذه في تلکم القضية شأن آخر.

ويمكّنا، ضمن هذا الإطار، أن نقف على نقاط ثلات:

1- التوجه النظري: تهدف اللسانيات البنوية أن تقيم نظرية تنظر إلى الكلام بوصفه إنجازاً متهماً، وبنية مغلقة.

2- التوجه المنهجي: إنها تسعى، تحقيقاً لتوجهها النظري وثبتاً له، أن تستعمل في التحليل منهجاً شكلاًانياً.

3- التوجه العملي: إنها تروم، بوساطة منهجها الشكلي، أن تقيم مدونة لغوية تجمع فيها أكبر قدر ممكن من العبارات التي تم إنجازها بغية تحديد بنيتها.

تشكل هذه النقاط الثلاث سمات عامة للبنوية. غير أن بعض المدارس وبعض اللسانيين، يمكن من تجاوز هذا التحديد إلى دوائر أوسع، يمكن للمرء فيها أن يدرس الكلام بين المرسل والمتلقي، كما يمكنه أن يدرس الكلام فيها أيضاً في بنيتها.

إطار السياق الذي قيل فيه. ولقد ذهب بعض أتباع سوسيير إلى وضع لسانيات بنوية تخالف التوجه وليس الأساس الذي قامت عليه لسانيات سوسيير. وإن هذا ليعد إضافة. فلسانيات هذا الأخير، ت يريد أن تدرس اللغة بوصفها نظاماً، وإنها لا تتطلع إلى أكثر من هذا. بينما ت يريد لسانيات تلميذه شارل بالي أن تدرس الكلام أيضاً بوصفه الأساس لقيام نظرية لسانية.

وأما اللسانيات البنوية الأمريكية في الثلاثينيات من هذا القرن، وعلى رأسها بلومفید، فقد طرحت قضية أخرى: إنها كانت ترى أنه لا يمكن تحديد المعنى بالاستناد إلى العالم الواقعي. كما كانت ترى أيضاً أنه لا يمكن تحديد علاقة المتكلمين بهذا الواقع. وإن بلومفید ليتعلّل، تبريراً لهذا الموقف، بأسباب كثيرة، نجد من إحداها أن الباحث لا يستطيع أن ينظم بشكل واضح وحلي السمات الملائمة للسياق.

ومع ذلك، فإن كل هذه الجهد المتضاربة بين اتجاهات اللسانيات البنوية، يجعلنا نقف على سمة أخرى من سماتها المشتركة، وهي تفريقها بين اللغة والكلام.

ويبقى أن نقول، إن الأمر الأهم الذي وقفت عليه اللسانيات البنوية في دراستها للكلام من خلال المدونة التي أقامتها، هو إبرازها للنسق اللغوي وتأكيدها عليه. وهذا أمر كانت بحمل الدراسات التاريخية الفقه لغوية، والمقارنة قد تركته أو جعلته فلما تلتفت إليه. وما كان ذلك كذلك، إلا لأن اللسانيات البنوية، في تحررها من النزعة التطورية التي كانت سائدة في الدراسات اللغوية، قد أتاحت لنفسها المجال للانتقال بالبحث من دائرة تبع فيها العناصر للوقوف على تطورها إلى دائرة أخذت تبحث فيها عن النسق الذي يجمعها، ومنذ دائرة ترصد فيها تحليات العناصر وتغيراتها عبر الأزمنة، إلى دائرة صارت ترصد فيها علاقات العناصر بعضها في زمن محدد. وبذلك تكون، قد استعاضت عن التطورية بالنسق، وعن الزمانية التعاقبية بالآلية.

ولقد كان أيضاً من نتائج هذا التوجه في البحث عن استقلالية البنية، هو وقوف اللسانيات البنوية على الإشارة اللسانية بوصفها مكونة من دال ومدلول، والنظر إلى العلاقة بينهما على أنها علاقة قسرية. ولقد رأت أنه لا توجد مناسبة أو علاقة - يستثنى من ذلك وجود توجه قصدي - بين شكل الإشارة والموضع الذي تشير إليه دلالة أو مرجعاً.

ونود، في ختام كلامنا عن البيوية اللسانية أن نشير إلى نقطة هامة تتعلق بتطور البيوية: لقد مرت الدراسات البنوية بمرحلتين: الأولى، وكانت فيها استقرائية، الثانية، وكانت فيها استباضية. ونريد هنا أن نشير أموراً تتعلق بالبنوية في مرحلتها الأولى، مرجحين الحديث عنها في مرحلتها الثانية إلى حين الكلام عن المجموعة الثالثة من المصطلحات.

جـ- البنوية من منظور لقدي:

يمكّنا أن نقول لقد شهدت البنوية، في مرحلتها الأولى، تناقضاً مع نفسها. فلقد وضعت لنفسها هدفاً يمكن تحديده بدراسة اللغة والكلام. وكان عليها، بناءً على هذا، أن تسعى إلى استبطاط القوانين اللغوية من الأحداث الكلامية التي تنتظم بها. غير أنها بدل أن تسعى هذا المسعى، وجدناها قد اتخذت من الاستقراء مذهباً ومنهاجاً. ولقد أوقعها هذا الأمر في تناقضات مع الهدف الذي حددته لنفسها. ولعلنا نستطيع أن ندل على ذلك من خلال النقاط التالية:

- 1- لقد أرادت البنوية أن تتجاوز الدراسات التاريخية في تعقبها للظواهر اللغوية. ولكنها قامت بما تقوم به هذه الدراسات من جمع للظواهر، وتبويب، وتصنيف. وما كان ذلك منها إلا لأن الاستقراء بوصفه منهجاً، يملي هذا النوع من السلوك على البحث. ولقد يعني هذا أن البنوية كانت تعيش تناقضاً بين تطلعها النظري ومارستها الإجرائية.

2- إن منهج الاستقراء قد يبدو من منظور مثالي هو المطلوب، إلا أنه يدخل الباحث في دائرة الاستحالة والعجز. والسبب لأنه يستلزم من المشتغلين به أن يقيموا مدونة توضع فيها كل جمل اللغة المنتجة أو المنجزة لكي يتمكنوا من إجراء الاستقراء عليها، واستنتاج القوانين منها. ولما كانت جمل الكلام أكثر من أن تُحصى، وأن المتكلم لا يكفي في حياته المعلومة عن الكلام، وأن المتكلمين في كل زمان ومكان لا يمحضون عدداً، فقد كان من المستحيل إقامة هذه المدونة، كما كان من المستحيل الوصول عن طريقها، وهي ناقصة، إلى نتائج أكيدة ونهائية، وإلى قوانين كافية وشاملة.

3- عندما اعتمدت البنية الاستقراء منهجاً، أهملت أهم متصور يمكن للسانيات أن تستند إليه في دراسة اللغة والكلام. هذا المتصور هو "الممكن" أو الاحتمال. ذلك لأن جمل اللغة غير منتهية عدداً، بينما جمل المدونة فمنتهية عدداً. وإذا كان هنا هكذا، فالسؤال الذي يتبادر إلى ذهننا هو: كيف يمكن للمتشاهي عدداً أن يقابل أو يمثل غير المتشاهي عدداً؟! وقد نستطيع أن نقول لو أن السانيات البنوية في مرحلتها الأولى هذه، كانت قد أحصت قواعد اللغة عدداً بدل إحصائها جملاً، لكان بإمكانها إذ ذاك أن تستخدم "الاحتمال" بوصفه مبدأ رياضياً يستند إلى قوانين الحدوث، ولكن وفر عليها عناء لا طائل تخته. وإننا لنعلم أن القانون الواحد يقوى، على سبيل الممكن والاحتمال، على انتاج جمل لا نهاية لها. ألا وإن اللغة لم تكن طاقة خلاقة إلا بسبب هذا.

4- إن اكتفاء السانيات البنوية بالمدونة، أدى بها إلى إهمال شروط الانتاج، مما يعد أمراً أساسياً في دراسة العمل اللغري(5).

٠- النسق

آ- المعنى العام:

- 1- النسق مجموعة من العناصر المترابطة التي تشكل كلاً واحداً.
- 2- النسق كلية مبنية يفترض وجودها وجود علاقات تبعية وتعاضد بين العناصر التي تتكونها.
- 3- تهدف كلمة "نسق" إلى إعطاء المجموع معنى بوصفه تصميماً عقلانياً.

ب- المعنى اللساني:

- 1- النسق يعادل اللغة. ولذا، فإن سوسير يعرف اللغة بأنها نسق من الإشارات [...] التي لا تعرف إلا بنظامها الخاص.
- 2- يرى عدد من خلفاء سوسير أن اللغة، بوصفها نسقاً، تتكون من مجموعة من الأنماط الفرعية.
- 3- تمثل الأنماط الفرعية للغة في: النسق الصوتي، والنسل الدلالي، والنسل التحوي. ولذا، يمكن النظر إلى اللغة بوصفها نسقاً الأنماط.
- 4- إذا كانت اللغة نسقاً، فإنها تميّز من تعيناتها، أي من الكلام. وتبعاً لهذه المماثلة، فإن النسق يتميّز هو الآخر من تعيناته.
- 5- يعطي مفهوم النسق، أخيراً، مجموعة من القواعد المترابطة فيما بينها، وبمجموعة من الكلمات المشتركة(6).

٠- الآنية

يعد مصطلح الآنية واحداً من مصطلحات البنية الرئيسية، وعلامة فارقة تخرج بها من دائرة اللسانيات التاريخية، وتميزها منها. وإن هذا المصطلح يعد أيضاً، وفي الوقت نفسه، علامة فارقة على تحول الفكر وانتقاله من الاحتكام إلى

- الماضي أو إلى التاريخ وجعله معياراً إلى الانتقال إلى الحاضر ومحاولة فهمه ودراسته. ولهذا، فقد رأى كثير من الباحثين أن البنية في ارتكازها على مفهوم هذا المصطلح، تعد رداً على الفلسفات التي اتخذت من التاريخ محور ارتكاز لها كالماركسية مثلاً.

وإذا كانت الدراسات الزمانية التعاقبية يجعل اللغة مفارقة لذاتها حاضراً لصالح ماضٍ توضعها فيه، فإن الدراسات الأنية يجعل اللغة معايشة لذاتها لصالح زمن محدد في الحاضر أو الماضي توضعها فيه، فلا تعوده لغيره.

ويكفي، من هذا المنطلق، أن نقول في تعريف اللانية: إنها منهج لا يتعقب ظاهرة من الغواهر منعزلة أو مستقلة من خلال تخلياتها في التاريخ، وهي أيضاً لا تتبع عنصراً منفرداً من العناصر من خلال ظهوره مرة بعد مرة في الزمان. ولكنها تنظر إلى العناصر والظواهر -بعد أن تضع إطاراً زمنياً محدداً فيه يكون ميدان اشتغالها- من خلال العلاقات النسقية التي يقيماها مع بقية العناصر أو الغواهر المشتركة معها في النموذج نفسه(7).

ويقودنا هذا التعريف إلى تعريفات أخرى تتعلق بمنظور البنوية وتحديد لها لنوعية النسق الذي تعامل معه. وإذا تأملنا فسنجد، في الواقع، أن النسق نسقان: نسق تطوري، ونسق ثابت. أما اللسانيات التارئية، فتأخذ بالأول. وأما اللسانيات البنوية، فتأخذ بالثاني. وإن هذا يعني أن اللسانيات البنوية ترى من منظورها، أن اللغة تشكل نسقاً ثابتاً، خلافاً للسانيات التارئية التي ترى أن اللغة تشكل نسقاً متغيراً. وبهذا، فإن اللسانيات البنوية عندما تحدد إطاراً زمنياً لميدان اشتغالها، فإنها تجعل موضوع الدرس فيها قائماً على البحث في حالة توازن النسق ضمن الإطار الزمني الذي تحدده. وهي لهذا تعطي الأولوية في البحث لدراسة حالة توازن النسق، وتقدمها على المنظور التطوري الذي لا ترى فيه سوى عبور اللغة من حالة إلى حالة(8).

ويجب هنا، أن نبه إلى أمر. إن اللسانيات البنوية إذا كانت تعطي الأولوية لدراسة الثابت على المتغير، فإن هذا لا يعني أنها تهمل الثاني أو تلغيه لصالح

الأول. ومبرر اللسانيات البيوية، بهذا الشأن، هو أنه لكي ندرك المتغيرات، يجب أن نعرف الثوابت أولاً. وإن يكن ذلك، فإن المتغيرات ستكون متغيرات إزاء لا شيء.^٤

٠ - الوظائفية

الوظائفية مصطلح يدل على عدد من اللسانين، يعد اندربيه ماريبيه من أبرزهم. وقد نشأت هذه المدرسة بشكل أساسى في أوروبا. وإنها أكثر ما تكون انتساباً إلى لسانيات سويسرا.

ينطلق البحث في هذه المدرسة من المبدأ التالي: إن المتكلم كائن مختار. وإنه ليحمل اختياراته وظائف محددة في خطابه. ولذا، فإن أتباع هذه المدرسة يركزون على الأمرين التاليين:

أولاً- إنهم يركزون على وظيفة الإيصال في اللغة.

ثانياً- إنهم يستخلصون هذه الوظيفة من الآثار الظاهرة التي تمثل مختلف الاختيارات الفعلية للمتكلم في عباراته⁽⁹⁾.

ولقد تجلى عمل هذه المدرسة، في مرحلتها الأولى، في ميدان الفوتولوجيا. وعرفت دراساتهم باسم "الصوتيات الوظيفية". ثم دخلت بعد ذلك، في مرحلة تالية، إلى ميدان الدراسات النحوية. ونشأ عندئذ ما يسمى "النحو الوظيفي". وأما الدلالة، فلم تحظ بكثير عنابة في هذه المدرسة. واكتفى أصحابها بالنظر إليها بأنها تمثل وقائع، ترتبط في اللسانيات بالشكل اللغوي للعبارة.

وإذا كان هذا هو ما تمتاز به هذه المدرسة من غيرها، فحربي بنا أن نعرف كيف تنظر إلى اللغة أولاً، وما هو مفهوم الوظيفة وأنواعها التي تركز عليها ثانياً.

١- تعريف اللغة من منظور وظيفي

يرى أندريله ماتينيه في كتابه "عناصر اللسانيات العامة" أن اللغة أداة للإيصال. كما يرى بأنها مزدوجة البناء أو التمفصل. وكذلك يرى أيضاً بأنها تناسب مع تنظيم خاص لمعطيات التجربة اللسانية.

ونلاحظ أن هذا التعريف، ثلاثة عناصر. وهذا أمر يستلزم منا أن نقف على كل عنصر من عناصره لكي يصبح التعريف واضحاً أمامنا:

آ- اللغة أداة للإيصال.

يشير هذا التعبير إلى جملة الأمور التالية:

- عندما تكون اللغة أداة، فإنها تقوم بنقل معلومة، أو فكرة، أو خبر بين طرفين: الأول، وهو المرسل، الثاني، وهو المتلقي. وأما قنوات الاتصال الحاملة لهذه اللغة، فقد تكون متعددة: إنها تكون اللغة ذاتها، عندما يكون الاتصال مباشرةً بين المرسل والمتلقي. وتكون أداة أخرى عندما يكون الإيصال غير مباشر. فإذا كانا حاضرين لحظة الإيصال، ولكن حضورهما متبعداً مكاناً، فإن قناة الإيصال قد تكون الهاتف، أو الكتابة، أو وسائل البرق، أو أي شيء آخر. وإذا كان المرسل حاضراً والمتلقي غير محدد، فإن قناة الإيصال قد تكون المذيع أو الرائي. وإذا كان المرسل غائباً والمتلقي غير معروف، فإن قناة الإيصال قد تكون هي الكتاب، وهكذا.

- وكذلك، فإن اللغة عندما تكون أداة للإيصال، فإنها تؤدي وظيفة. هذه الوظيفة على الإيصال نفسه. وإذا كان هنا هكذا، فما الذي تؤديه الوظيفة الإيصالية للغة؟ ولكي نجيب على هذا السؤال، يمكننا أن نقول: يجب على اللغة، إذ تستعمل أداة للإيصال، أن تومن الفهم الطبيعي بين المرسل والمتلقي. وإنها إذ تفعل ذلك وتؤديه بنجاح، تكون قد أبحرت وظيفتها. وبتعبير آخر نقول إن الفهم هو شرط الإيصال، وإن وظيفة اللغة المستخدمة أداة للإيصال هي إنجاز هذا الشرط وتحقيقه.

- إذا كانت هذه الوظيفة التي تؤديها اللغة، تعد أساسية في عمل اللغة عند أصحاب هذه المدرسة، فشمة وظائف أخرى أيضاً تقوم بها اللغة وتؤديها. وما دام الحال كذلك، فما هي العلاقة الجامدة بين هذه الوظيفة والوظائف الأخرى؟ وهنا أيضاً، يمكن القول: إن كل الوظائف، غير هذه الوظيفة، تعد مساعدة، وإنها لتشترك معها في تحقيق الفهم، بوصفه الشرط الأساسي لكل عملية إتصالية. وما دامت هي هكذا، فإنها تكون في أدائها المساعد من دعائم الفكر، والتعبير، والغرض الجمالي.

بـ- اللغة مزدوجة الابناء أو التمفصل.

إن أيما لغة تستطيع أن تخلل إلى وحدات قادرة أن تتألف فيما بينها لتشكيل عبارة من العبارات، تسمى لغة مزدوجة الابناء. ولكن يبقى علينا أن نعرف ما هو المقصود من العبارة "مزدوجة الابناء أو التمفصل".

إن اللغة اختيار، لأن المتكلم كائن مختار، ولما كانت هي كذلك من منظور وظيفي، فقد صار من ممكنتها أن تميز من باقي أدوات الإيصال الأخرى. ونحن إذا نظرنا إلى عبارات اللغة، فسنجد أنها تقوم على نوعين من الاختيار، يتناسبان مع مستويين من مستويات التحليل:

- الاختيار الأول وهو اختيار الوحدات الدالة:

إن المتكلم، الذي يتكلم، يقوم باختيار وحدات لغوية صغيرة. هذه الوحدات يسميها ماريبينه "مونيم"، أي "لفظم" كما ترجمتها بعضهم إلى العربية. وتنقسم هذه المونيمات إلى ثلاثة أنواع:

1- مونيم يتمثل في أصل الكلمة من غير زيادة.

2- مونيم اقتضائي أو متصل، مثل السوابق واللواحق كأأن التعريف ووأو الجماعة.

3- مونيم حر، مثل حروف الجر.

ونلاحظ أن هذه الوحدات اللغوية تكون مزودة بمعنى قائم فيها، عندما تتمثل في أصل الكلمة. وأما عندما تكون اقترانية أو حرة، فإنها تصبح دالة عندما تتصل بغيرها. وهذا هو ما يشكل الانبعاث الأول أو التمفصل الأول لل اختيار الأول. ولعلنا نستطيع أن نضرب على ذلك مثلاً بالعبارة التالية:

ذهب رجل إلى البيت

فإذا أخذنا بهذه العبارة إلى الوحدات التي تتألف منها، فسنجد إنها تتألف من خمس وحدات، كل وحدة تتناسب مع نوع معين من المونيمات:
ذهب + رجل + إلى + ال + بيت.

وهكذا نجد أن هذه الوحدات تحتوي على مونيمات أصوص "ذهب"، و"رجل"، و"بيت". كما تحتوي على مونيم حر مثل "إلى"، ومونيم اقتراني مثل "ال".

- الاختيار الثاني وهو اختيار الوحدات المائزة:

ت تكون الوحدات المائزة من عدد من الأصوات التي تشكل المونيم. وإن المتكلم يميز عن طريق اختيار الأصوات بين المونيمات. والجدير بالذكر أن هذه الوحدات الصوتية، غير المزودة بالمعنى، هي التي تشكل الانبعاث أو التمفصل الثاني. ففي لفظة مثل "سار"، نجد أن المتكلم قد جعل اختياره في الأصوات الثلاثة "س + ا + ر".

و هذه الأصوات قادرة أن تميز هذا المونيم من مونيم آخر، يملك قابلية التبادل معه بسبب صيغته من جهة، بالإضافة إلى تطابقة في جزء من الأصوات التي تشكله من جهة أخرى، وذلك مثل: "دار" ، و"حار" ، و"حار" ، و"فار" ، إلى آخره. فكل هذه الملفوظات لا تختلف عن المونيم "سار" إلا بالحرف الأول منها(10). غير أن المتكلم هو الذي يقرر باختياره ما يريده منها.

ونلاحظ أنه بفضل إمكانية تحليل اللغة إلى وحدات قابلة أن تتألف فيما بينها لتشكيل العبارة، فإن المتكلم يستطيع أن يتبع عدداً لا نهاية له من

السياقات المختلفة(11). كما نلاحظ أننا انطلاقاً من الوحدات الصوتية المغلقة للابناء الثاني، نستطيع أن نبني سلسلة مفتوحة من وحدات الابناء الأول "المونيمات" وأن نولف فيما بينها لتشكيل عدد لا حد له من العبارات(12). ولقد يعني هذا أننا باللغة ندرك، وأننا باللغة نعبر عما ندرك.

ويقى لنا أخيراً أن نقول : إن سوسيير قد تبنى مفهوم "الإشارة" اللسانية، وإن المدرسة التوزيعية قد تبنت مفهوم "الموزفيم"، في حين أن المدرسة الوظيفية قد تبنت مفهوم "المونيم".

ج- اللغة نظام

يرى سوسيير أن اللغة نظام، وأنها لا تقبل إلا نظامها الخاص. ولقد جاء في التعريف الذي أوردهناه في الأعلى أن اللغة لا تقول الواقع ولكنها تقول متصوراً ذهنياً عن الواقع. كما يعني أن النظام فيها، ليس هو نظام الواقع، ولكنه نظامها الخاص الذي تتناسب به مع الواقع. ولذا، فإن النظر في التعريف، سيكشف لنا أنه، في صيغته التي قدم فيها، يقوم على نوعين من الرفض:

1- إنه يرفض أن تكون اللغة قائمة أو مدونة يصنف الواقع فيها.

2- وإنه ليفرض أن تكون اللغة في نظامها نسخة من الواقع في نظامه.

وقد ينفي سر هذا الرفض إذا علمنا أن هذه المدرسة قد اعتمدت في بناء تصورها على المنطلقات النظرية لسوسيير. فهذا الأخير يرى أن اللغة لا تربط بين اسم وشيء، ولكن بين صورة سمعية ومفهوم ذهني. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن سوسيير يقرر مبدأ قسرية اللغات. وهذا أمر يخرج بها من هيمنة الواقع، فلا تكون نسخة منه أو محاكاة له، إلى نظامها الخاص.

وإذا كان هذا التوجه قد قاد المدرسة الوظيفية إلى رفض ما يسمى "الكليات اللغوية"، فقد استثنى ذلك "ازدواجية البناء أو التمفصل". ورأى أن هذا المبدأ هو الأولى بأن يعد من الكليات اللغوية، وليس سواه(13).

2- الوظائف

الإيصال علاقة بين طرفين. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه يمكننا أن نسمي كل علاقة تقوم بين طرفين وظيفة. إلا وإن لكل وظيفة مهمة تؤديها. إلا وإنها على مثال ما تؤديه تكون.

ولقد أحصى جاكبسون ستة عوامل في الفعل الإيصالي. ورأى أن لكل عامل من عوامل الفعل الإيصالي وظيفة لسانية تتناسب معه (14). وبهذا يكون عدد العوامل متساوياً لعدد الوظائف.

الوظيفة	العامل
تعيينية، أو مرجعية، أو إدراكية.	- السياق
انفعالية، أو تعبيرية.	- المرسل
نداية، أو تأثيرية.	- المستقبل
انتباهية.	- الصلة
لغة واصفة.	- شُرُعَة الاتصال (كود)
شعرية.	- الرسالة

٠- التوزيعية

يعتمد النهج التوزيعي على المدونة، أي على مجموع الجمل التي نطق المتكلمون بها، وأمكن جمعها. ولذا يجب أن نلاحظ أن المدونة هي الأُس الذي يقوم عليه هذا النهج، وليس الكلام الذي يمكن قوله. وإن هذا ليعني أن النهج التوزيعي لا يقوم بالتبني ولا يتخذ فرضية عمل، ولكنه يعني بدراسة المتحقق من الكلام، والمعنى والمنجز. وإذا ذهبنا بحثاً عن أسباب نفسر بها هذا الموقف،

فسنجد أنه إنما كان كذلك بسبب خصوصه في توجهه إلى الوضعية التحريرية. هذا، وقد كان من أبرز أعلامه بلومفيد، وزيلينغ هاريس، وفريس.

وإذا كانت المدونة تأخذ كل هذه الأهمية بالنسبة إلى هذا المنهج، فلأنها تمثل بالنسبة إلى التوزيع نفسه بمجموع السياقات التي يمكن لوحدة مبنٍ وحدات اللغة (صوت، كلمة، مقطع) أن تظهر فيها. وإن هذه السياقات لتكون على ثلاثة أنواع: متعادلة، متكمالة، ومشتركة جزئياً.

- أما المتعادلة، فمثلاها: "قلبي" و "دفترِي" في عبارة: "هذا قلبي"؛ وهذا دفترِي". ونلاحظ أن السياق مشترك هنا بين القلم والدفتر. ولذا، فإنه يمكننا أن نقول عن هاتين الوحدتين اللغويتين إنهما تنتهيان إلى طبقة توزيعية واحدة، وإنهما متعادلتان.

- وأما المتكمالة، فمثلاها: "أخذت قلبي"؛ وكتبت على دفترِي". ونلاحظ أن الوحدتين اللغويتين "قلبي" و "دفترِي" لا تشتراكان في سياق واحد. وإنما تدخلان في سياقين يتكاملان لسانياً.

- وأما المشتركة جزئياً، فمثلاها "شيء" و "أحد" في جمل مثل: "لم أر شيئاً، لم أر أحداً". "لا يوجد أحد، لا يوجد شيء". "أحد، لم يأت. شيء، لم يأت". ونلاحظ أن السياقات التي ترد فيها هاتان الوحدتان، تعد من منظور توزيعي متعادلة جزئياً. كما نلاحظ أنهما تنتهيان، في الأمثلة المذكورة، إلى طبقة توزيعية واحدة.

ولكن، يجب، مع ذلك، أن نتبه إلى أن هاتين الوحدتين تستطيان أن تتوزعا توزيعاً آخر، وإذا ذاك يمكنهما أن تنتهيما إلى طبقات تحية مختلفة. فنحن إذا كان بإمكاننا أن نقول: "لم يتحدث أحد"، فإن وضع "شيء" مكان "أحد" في العبارة المذكورة قد يصطدم مع الاستعمال اللغوي ومنظومته التعبيرية. اللهم إلا إذا كان الجاز، فإن هذا يعطي العبارة ممكنها التوزيعي والدلالي خاصة، ولكن على صعيد آخر ومستوى آخر من الاستعمال اللغوي.

وإذا عدنا، بعد هذا، إلى المنهج التوزيعي، بمحض عن خصائصه ومميزاته، فستتجدد أنه يقوم على إجراء شكلي لتقسيط سلسلة الكلام. وهو إذ يفعل ذلك، يرتد بالسلسلة إلى وحدات محددة، ليس بحسب وظيفتها في السلسلة الكلامية نفسها، ولكن بحسب موقعها فيها وموضعها. وإن معياره في ذلك هو إمكان إجراء التبادل بين الوحدات. ولذا، فهو يرى أن شرط الاتماء أي وحدة لغوية إلى طبقة توزيعية معينة، إنما يكون في امتلاك هذه الوحدة قدرة موقعة بها تستطيع أن تتبادل مع أخرى. فالتبادل، إذن، هو شرط الاتماء إلى الطبقة التوزيعية. وأنه ليمارس إجراءه هذا على اللغة كلها: صوتاً، كلمات، فجلاً، عبارات، خطاباً. ولقد يعني هذا أيضاً، أن مفهوم الوحدة اللغوية عنده يضيق فيكون صوتاً، ويتسع فيكون كلمة، ويمتد فيكون جملة، وينفتح فيكون عبارة، ولا يتناهى فيكون خطاباً. إلا أن التقسيم القائم على توزيع الواقع يظل من أهم سماته وخصائصه، وذلك لأن عنایته إنما تنصب بالدرجة الأولى على الوحدة اللغوية واستقلالها.

ويمكننا، أخيراً، أن نقول إن المنهج التوزيعي يتمحور حول ثلات نقاط:

- 1- إنه ينظر إلى جمل المدونة بوصفها ممثلة لجمل اللغة.
- 2- إنه يتغاضى عن المعطيات الدلالية، ولا يستخدم المعنى إلا لكي يتحقق من تمثيل العبارات. كما يتغاضى عن السياقات المقامية غير اللغوية المتصلة بمعنى العبارات أو المساهمة في تكوين معنى العبارات.
- 3- إنه يقف عند حدود الشكل اللغوي. ولذا، فهو يصنف وحدات اللغة بحسب تشابه توزيعها ومقدار هذا التشابه(15).

المراجع:

- Les Dictionnaires Marabout : La philosophie. Éd, Marabout Université. Paris. -1
1972. Tome 3. P 608.
- R. Galisson / D. Coste : Dictionnaire de didactique des langues. Éd, Hachette. -2
Paris. 1976. P 191.
- Les Dictionnaires Marabout. Tome 3. P 610. -3
- 4- المراجع السابق والصفحة.
- Dictionnaire de linguistique. Paris. Éd, Larousse. 1973. P 453 - 454. -5
- 6- انظر مدخل ترجمتنا لدراسة "النهاج البنوية للسانيات" مجلة المعرفة - دمشق. /1995/
- Dictionnaire de linguistique. Larousse. P 474. -7
- C. Fuchs et P, Le Goffic : Initiation aux problèmes des linguistiques contemporaines -8
Éd, Hachette. 1975. P. 12.
- 9- المراجع السابق. ص 35
- R. Galisson / D. Coste : Dictionnaire de didactique des langues. P 50. -10
- C. Fuchs et P, Le Goffic : Initiation aux problèmes des linguistiques contemporaines .-11
P. 36.
- R. Galisson / D. Coste : Dictionnaire de didactique des langues. P 50. -12
- C. Fuchs et P, Le Goffic : Initiation aux problèmes des linguistiques contemporaines -13
P. 36.
- R. Jakobson: Essais de linguistique générale. Préf, et trad par N. Ruwet. Éd, -14
Minuit. Paris. 1963. P 218.
- R. Galisson / D. Coste : Dictionnaire de didactique des langues. P. 161 - 163. -15

3

لقد شهدت الخمسينات من هذا القرن ثورة في الدراسات اللسانية. وكان ذلك بسبب ظهور كتاب تشوسم斯基 الأول "البني التحرية". ولكننا نستطيع أن نقول إن هذا الكتاب بعد ثورة لصراع كبير كان دائراً، قبل ظهوره بعدين أو أكثر، بين مفاهيم الفلسفة التجريبية ومفاهيم الفلسفة العقلانية، حيث كان المنهج السائد في الأولى هو الاستقراء، وكان المنهج الذي تريد الثانية أن تعممه هو الاستنباط.

وإذا تطورت الدراسات اللسانية باتجاه استخدام الاستنباط منهجاً، فقد صارت هي أيضاً مجال العقلانية في التعبير عن نفسها فكراً وتنظيراً. ومن ثم، لم يعد عجباً أن ينظر إلى اللغة بوصفها أحد أهم مصادر المعرفة الإنسانية والعقلانية. غير أن تأكيد هذا الأمر، كان يتطلب نقلة نوعية على صعيد الفكر اللساني نفسه. ومن هنا تأتي أهمية أعمال تشوسم斯基 في هذا الميدان. وإن المصطلحات التي سنقدمها الآن لتمثل جانبياً من التطور الذي بلغه العمل اللساني، فاستحق به أن يسمى مرحلة ما بعد البنوية.

- المجموعة الثالثة:

تتضمن المجموعة الثالثة المصطلحات التالية:

- | | |
|-----------------------------------|---------------------|
| • - Le Rationalisme | العقلانية - |
| • - Modèles linguistiques | النماذج اللسانية - |
| • - Grammaire générative | القواعد التوليدية - |
| • - Grammaire Transformationnelle | القواعد التحويلية - |

٠- العقلانية

ستتحدث بادئ ذي بدء عن العقلانية مفهوماً ومصطلحاً، ثم ستنتفت بعد ذلك إلى الحديث عن صلة العقلانية باللسانيات.

١- العقلانية مفهوماً ومصطلحاً:

آ- تعريف العقلانية

تعدد معاني هذا المصطلح بتنوع مستويات استعماله ومبادرين هذا الاستعمال. ولكننا نجد أن من أبرز التعريفات عموماً وشيوعاً، ذلك التعريف الذي يقول: "إن كل أمر يدرك مباشرة هو أمر عقلي". ونجد من هذا القبيل كذلك التعريف الذي يقول: "إن كل أمر يستبطن بطريق الاستدلال والبرهان، يمكنه أن يتصرف بالعقلانية". ويمكننا أن نضيف في إطار هذا السياق فنقول: إن كل أمر يدرك مباشرة، أو يستبطن بالاستدلال والبرهان، فإن إدراكه، أي تحوله عن ذاتيته بوصفها أمراً مدركاً إلى الإدراك بالذات، ليتصف بالعقلانية أيضاً.

وإذا كان ذلك كذلك، فإننا نستطيع أن نصف الأعداد المقسمة بأنها عقلانية. كما نستطيع أن نعطي هذه الصفة للاستدلالات التي تتطابق مع قواعد المنطق، وللمناهج التجريبية المختصة بإنتاج معرفة من المعرف. وإننا لنستطيع

بشكل عام أن نصف بهذه الصفة كل سلوك يستحب حافزه وشكله للمعايير التي أسسها المجتمع⁽¹⁾.

بـ- معيار العقلانية:

إذا كانت التعريفات التي قدمناها آنفًا تمثل المعانى العامة والشائعة للعقلانية، فلأن العقلانية إذ تملك معيارها الخاص تصبح دليل ذاتها إلى ذاتها. ولقد تدق معيارها دلالة لتصير أداة يتعامل المرء بها مع الأشياء والأفكار. وإذا ذلك يمكنها أن تتجلى متضوراً، به يكون اكتناه موضوعها، وبه ترتفق ب نفسها إلى رتبة المفاهيم. ألا وإن "المعيار العقلانية هو الممكن". وإنها لتتفذ به "مجموعة من العمليات على موضوع ما، وتتطلب الحق في أن تكون ذات بعد عام وشامل"⁽²⁾.

ونلاحظ أن هذا التدقيق يمكننا أن نصف بالعقلانية كل "شكل من أشكال النشاط الذهني أو العملي، ما دام هذا النشاط يرتب بين الأدوات والغايات، ويُدخل مفاهيم الاحتمال والممكن في مشروعه، ويتحقق في سعيه ميلاً كونياً للعلم والتكنية"⁽³⁾. وهكذا نرى أن هذا التدقيق في المعيار يحررنا من الموقف السلي للتلقى، ذلك لأنه لا يعطي للوسط أو للمحيط، كما هو الشأن في النظرية السلوكية (Le Behaviorisme)، الفاعلية في إحداث الأثر أو في تكوين الظاهرة، ولكنه لا يلغىهما في الوقت نفسه. وإنه لا يستند أيضاً إلى الاستقراء، بل إلى الاستنباط. وهذا أمر يخرج به من إطار الاحتمالات إلى إطار الممكن والمحتمل. وهذه كلها معالم مهمة في فهم هذا المصطلح، وإدراك معناه مفهوماً ومتضوراً، والوقوف عليه معياراً به تتحدد طرق نشاطه الذاتي.

جـ- العقلانية بوصفها مذهبًا ونظرية.

إذا عدنا إلى تاريخ الفلسفة، فسنجد أن ديكارت كان يحيل إلى العقل بوصفه أداة شاملة. كما سجد أن بعض الفلاسفة كان يرى فيه خاصة من

خواص الإنسان. وإن هذه الإحالة إلى العقل على مختلف مستوياتها، لتجعل من الفلسفات التي تُحيل إليه تسمى الفلسفات العقلانية. والجدير بالذكر أن هذه الفلسفات قد اجتهدت زمناً طويلاً لكي تخلّ معضليتين تتصالان بالمعرفة من حيث هي معرفة إنسانية: أما المعضلة الأولى، فتعلق بأصل المعرفة، وأما الثانية فتعلق بشرعية هذه المعرفة وصحتها. وإن هذه القضية لتتجلى في طرح أسئلة على النحو التالي: هل يمكن لعقلانية معارفنا أن تعد إجابة على عقلانية العالم؟ وهل يرعى نظام الكلمات ونظام الأشياء علاقة متطابقة؟ ونلاحظ أن المشكلات التي يمكن لهذه السؤالين أن يطّرحاها عديدة(4).

ولقد صبح، انطلاقاً من هذا، تعريف المذهب العقلاني بأنه "نظيرية تجعل من العقل الأساس لكل معرفة ممكنة. ثم إنها تؤكد في النتيجة أن العقل، بما هو كفاءة، يحمل في نفسه نتوشات المعرفة قبل أن ، نعطي أي تجربة من التجارب"(5). وهكذا، فإن تقرير هذا المنهج، ليفتح الباب واسعاً أمام الفطرة. فتشومسكي ربط بينها، بوصفها استعداداً، وبين اكتساب اللغة. فالإنسان عنده لا يتعلم لغته الأم، ولكنه يكتسبها بفضل الاستعدادات الفطرية الكامنة فيه، أي بفضل العقل الذي يحمل في ذاته نتوشات المعرفة قبل دخوله في أي تجربة على نحو ما ذكرنا.

وبهذا تكون العقلانية، من حيث هي مذهب ونظيرية، هي الأساس النظري والمنهجي الذي تحولت به اللسانيات من إطار نظري ومنهجي كانت تدور فيه في ذلك الوصفيّة التجريبية، إلى إطار صارت فيه ممثلة للعقلانية العلمية في دراسة اللغة الإنسانية. وسنرى في الفقرة التالية، كما سنرى بعد ذلك في المصطلحات التي سنأتي على تفصيلها بعض ملامح هذا التوجه.

2- صلة اللسانيات بالعقلانية:

ليست العقلانية من المصطلحات اللسانية كما رأينا. ولكن استخدام اللسانيات لها (وخاصية لسانيات تشومسكي التوليدية التحريلية)، أدى بها إلى إحداث ثورة في هذا المجال. فانتقلت اللسانيات بها نقلة نوعية جعلتها تستقل

عن الدراسات اللسانية السابقة، وفتحت أمامها آفاقاً جديدة في البحث اللغوي والمعرفة اللسانية. ولقد كان من الناتج الهامة التي توصلت اللسانيات إليها باستخدام العقلانية مذهباً ونظريّة أن:

1- تبين لها أن المنهج العقلاني يؤكد بأن العقل هو اليقين الوحيد للمعرفة، بينما يؤكد المنهج التجريبي بأن كل المعرفة تشق من التجربة.

2- وتبين لها أن فيلسوف العقلانية ديكارت، كان يرى بأن إدراكنا للعالم الخارجي وفهمنا له يتأسسان على بعض الأفكار، وبأن هذه الأفكار توجد فطرة فيها، وأنها لا تشق أو تستخرج من التجربة. وفي مقابل هذا، كان بعض التجربيين يرى بأن إدراكنا للعالم الخارجي إنما هو تسجيل سلبي لانطباعات حسية، تقوم بعد ذلك بتجميعها وفقاً لقوانين الربط والجمع.

ولقد دعت اللسانيات التوليدية، انتلاقاً من تبيّنها هذا، إلى العودة إلى الفلسفة العقلانية وتبنيها. وظهرت بناء على ذلك خلافات حادة بين مدرسة بلومفید السلوكيّة ومدرسة تشومسكي التوليدية، ويمكننا أن نوجز ذلك على النحو التالي:

آ- المدرسة السلوكيّة واللغة:

تنظر المدرسة السلوكيّة إلى اللغة بوصفها عادة من العادات وهي تعتقد أن اللغة تتکيف لا بالإرادة الحرة للإنسان، ولكن بالحوافر البيئية المحيطة بها. وما دام الحال هكذا، فلقد تفهم لماذا تبنت هذه المدرسة نظرية المنعكس الشرطي.

مثل اللغة، من منظور هذه المدرسة، مثيراً للكلام، أو استجابة لهذا الشير. فالمتكلم إذ يتكلّم، يفعل ذلك استجابة لمثير خارجي. ولقد يصبح كلامه بالنسبة إلى المتكلّمي مثيراً يتطلّب استجابة، وهكذا دواليك. غير أن اللافت في الأمر هو أن هذه المدرسة تعتقد أيضاً أن كل هذه العمليات التي تتم على أساس الفعل

ورد الفعل، أو على أساس المثير والاستجابة، إنما هي عمليات آلية، تتم بمعزل عن النظام النحوي للغة، ومن غير تدخل الفكر كذلك.

والبرهان الذي يؤكد به السلوكيون صحة مذهبهم يستند إلى تجارب مخبرية يكون فيها سلوك الحيوان كالقرد والفار والكلب، هو موضوع الدراسة. فهم يراقبون مخبرياً ردود فعل هذه الحيوانات إزاء الحوافز والثيرات، ويقومون بدراستها. وإنهم ليتقللون بتتابع دراساتهم عن السلوك الحيواني إلى الحال الإنساني، فتتمثل اللغة لهم إذ ذاك، بوصفها سلوكاً، في عدد من الاستجابات المتالية. إلا وإنهم لهذا الأمر لمفسرون. فهم يقولون إن الحوادث المادية تبلغ الذاكرة الإنسانية عن طريق الحواس. وتقوم اللغة بترجمة هذه الحوادث إلى كلمات تخيل من خلال السياق الكلامي إلى هذه الحوادث نفسها.

ثم لما كانت مدرسة بلومفید السلوكيّة مدرسة بنوية أيضاً، فقد اهتمت بالأشكال اللغوية وتوزيع الكلمات فيها، وأهملت الدلالة والمعانى المتصلة بالاتساع اللغوى. غير أن سيرها في هذا الاتجاه جعل بلومفید يرى "أن التعميمات الوحيدة والمفيدة التي يمكن للمرء أن يقوم بها بخصوص اللغة، إنما هي تعميمات استقرائية". كما كان يرى بأن السمات التي نعتقد بأنها عالمية، قد لا تجد لها في لغة ثانية نقدم على اكتشافها(6).

بـ- العقلانية واللغة:

ينطلق العقلانيون من فرضية تقول: إن السلوك الإنساني، سواء كان فعلاً من الأفعال أم كان كلاماً، فإنه ينضوي على مبدأ عقلي يرتكز إلى معرفة بالقواعد مضمرة، وبالأصول متحجة، يقوم عليها السلوك أو الكلام، كل في ميدانه ومضماره. وإن هذا يعني أن العقل هو المصدر الوحيد لمعارفنا، وأن اللغة من منظور العقلانية تعد تنظيماً عقلياً بها يكون الفكر وبها يكون التعبير عن الفكر بوصفه اختياراً حراً للإنسان.

ولقد نعلم أن نظرة إلى اللغة كهذه تقوم على النقيض من النظرية السلوكية لبلومفید. فالإنسان لا يتعلم اللغة كما يتدرب الحيوان في المخبر على تعود سلوك معين. ذلك لأن اللغة ليست بمجموعة عادات. كما أنه لا يتعلمهَا عن طريق الحافز أو المثير. فاللغة تكتسب اكتساباً من غير أن يبذل الإنسان في اكتسابها أي جهد، ومن غير أن يخضع في اكتسابها إلى أي معكس شرطي، أو إلى تأثير أي عوامل خارجية أو داخلية. فهناك في العقل، على نحو ما أشرنا، نتوشات معرفية، أو هناك عند الإنسان استعدادات فطرية لاكتساب اللغة وجدت مع وجوده منذ وجود الإنسانية الأولى. ومadam الإنسان يوجد في مجتمع، فلا يستطيع فيه إلا أن يكون متكلماً. ومن هنا، فإن العقلانيين يمتازون من السلوكيين، ويفرقون بين العمل الفيزيائي وبين العمل العقلي. وإنهم ليرون أن الكلام إذا كان يرتبط بالفعل الفيزيائي، إلا أنه في أسباب حصوله عمل عقلي يوجه هذا الفعل الفيزيائي ويعمل عليه.

وثمة ملاحظة أخرى يجب أن ندركها. إن العقلانيين يرون أن الإنسان يستطيع أن يواصل تعليمه بمفرده وإن خضع في بداية هذا التعليم إلى نوع من التدريب. ولكن الحيوان، في مقابل هذا، يظل عاجزاً عن مثل هذا، وغير قادر على أدائه أو الانتقال بنفسه إلى مثل هذا المستوى الذي يتطلب شيئاً غير الخبرة العملية، إلا وهو التفكير. فهو به ينقطع من التجسيد إلى التحرير، ومن آلية التكرار في تعود عادة إلى عقلنة العادة وإدخالها في المزاولة النظرية ومارسة الفرضيات واكتشاف طرق تودي إلى التعلم بجهد أقل. ثم إن الإنسان كائن ثقافي، وهو لأنه كذلك يستطيع من غير أي تدخل خارجي، أن يبدع، فيتجاوز مترافقه المعرفي إلى معارف أخرى لم تكن في مخزون الذاكرة، وأن يستعمل اللغة فيجعلها تقول ما لم تقله من قبل، وأن يتصرف بنفسه وجسده تصرفاً لم يكن مسجلًا في بحريات العادة أو قائمًا في آليات تعلمها عن طريق التكرار. وإنه ليقدر أن يلغى العادة رغبة في تعطيلها، كما يقدر أن يزيمها بعادة أخرى. ومadam الحال كذلك، فلا يمكن مقارنة الإنسان بالحيوان، والنظر إلى اللغة

بوصفها فعلاً فيزيائياً فقط. وإن يكن ذلك، فسيتتفق عنها كونها ظاهرة اجتماعية، وأداء فردياً به يتميز الفرد من سواه، وفعلاً فكرياً في الوقت نفسه.

ولقد نعلم أيضاً أن العقلانيين، مثل هذه الأسباب، عندما ينظرون إلى اللغة، فإنهم يولون أساليب التعبير الفردية أهمية كبيرة، وخاصة تلك التي تعبّر عن المشاعر والأحاسيس، ويراقبون الجديد في طرق التعبير عنها وكيفياتها. وهذا دليل على قدرة تصرف الإنسان بلغته، وبرهان على أنه مستطيع. وإن غياب هذه القدرة عند الحيوان للدليل أيضاً على فقدانه للإرادة الحرة وحرية الاختيار.

ويبقى في هذا الإطار أن نشير إلى نقطتين كانتا من أولويات النظر العقلاني إلى اللغة:

النقطة الأولى: لقد كان من النتائج التي توصلت اللسانيات إليها باستخدام العقلانية منهاجاً أن وقفت على ما أسمته "الكلمات اللغوية"، أو عالمية السمات اللغوية. ولقد أمكنها هذا من الوقوف على جوانب متقاربة في الصوت، والنحو، والدلالة بين لغات متباعدة. فتحولت الدراسة اللغوية بذلك من مبدأ أن الاختلاف بين اللغات هو الأساس في دراستها، إلى مبدأ أن المقاربة بينها والبحث عن وجوه التماثل هو الأساس في دراستها.

النقطة الثانية: ويقف تشومسكي فيها معارضًا بلومفید. فهو يعتقد أن المدف الرئيسي من اللسانيات هو بناء نظرية استنباطية لبنية اللغات الإنسانية. ولقد نرى أن هذا الخلاف المنهجي في النظر إلى اللغة هو أيضاً خلاف بين التجريبية الوضعية والعقلانية، حيث تعتمد الأولى على الاستقراء وتعتمد الثانية على الاستنباط. ثم إنه ليり أن هذه البنية يجب أن تكون شاملة بما فيه الكفاية بحيث تتطبق على كل اللغات، أي ليس على اللغات المعروفة فقط، ولكن على كل اللغات الممكنة أيضاً(7).

٠- النماذج اللسانية

نود أن نبدأ كلامنا بالحديث عن النموذج وصلته بالعلوم أولاً، ثم تتبع بعد ذلك كلامنا بالحديث عن النماذج اللسانية ثانياً.

آ- النموذج والعلوم:

يتطلب الحديث في هذا الأمر أن نشير إلى ثلات نقاط: أما الأولى فتحص التعریف. وأثما الثانية، فتحص اشتغال النموذج في العلوم الحدیثة. وأاما الثالثة، فتحص مكان النموذج بين المفاهیم.

١- التعریف:

"النموذج بناء مجرد وافتراضي. وهو مقدر لبيان جمیع الفظواهر، ولكنه ليس ناتجاً عن النظر الدقيق إلى هذه الفظواهر" (8).

وإذا أردنا أن نعطي وصفاً للنموذج متکاً على هذا التعریف، فيمكننا أن نقول إنه "بنية منطقية أو ریاضية تستعمل في بيان أن مجموعة من السیوررات ترتبط فيما بينها ببعض العلاقات" (9).

٢- اشتغال النموذج في العلوم الحدیثة:

لقد مرت العلوم في العصور الحدیثة بمرحلتين: الأولى، وكانت تُعنی فيها بتجمیع الفظواهر، وتبویها، وتصنیفها. وكانت ، في هذه المرحلة، تستعمل الاستقراء منهجاً تنتقل به من الخاص إلى العام، ومن الجزئي إلى الكلی. ولذا، فقد كان شائعاً ولا يزال أن "العلوم الإنسانية تقضي بمراقبة أكبر عدد ممکن من الواقع أو من المعطيات مراقبة موضوعية. وكانت طریقة عملها تقوم على تجمیع هذه الواقع وتصنیفها، بشكل تمکن معه من استخراج نوع من النظام ينطوي عليه تکددسها" (10).

ولكن هذا المنظور قد تغير، وجاءت مرحلة أخرى بتصور آخر للعمل العلمي. إلا أنه يبقى أن نقول إنه لا يمكن لأي علم من العلوم أن يرتفع إلى العلم. فالعلم في أقل متطلباته يحتاج في أول خطواته إلى تنظيم الواقع. إلا وإنه في "غياب هذا الأمر، سيكون مستحيلًا على المرء أن يصوغ أي فرضية للتفسير، وأي تعميم مهم. ولكن سنكون مخطئين إذا اعتقدنا بأن المرحلة الثانية إنما هي مجرد تابع طبيعي للمرحلة الأولى"(11).

وفي الواقع، إذا تأملنا، فسنجد أن ثمة قطعية معرفية كبيرة قد قامت بين المرحلتين. وهذا ما جعل نيكولا ريفيه مثلاً يقول: "إن المقصود من الآن فصاعداً بالنسبة إلى العلم الحديث ليس جمع الظواهر وتصنيفها، ولكن بناء نظريات عامة، ونماذج افتراضية، تكون مخصصة لتفسير الواقع المعروفة وللتتبّو بأخرى جديدة، وذلك انطلاقاً من عدد محدود من الملاحظات أو من التجارب"(12).

ونلاحظ أن المنهج المتبع في هذه المرحلة هو الاستنباط وليس الاستقراء. وقد ذهب بعض اللسانيين المشغلين بفلسفة العلم إلى القول إن فكرة باكونيين بأن العلم يجب أن يقوم على الملاحظة والتجربة لفكرة مخادعة. وقد بين فيلسوف العلم كارل بوبر بأنه لا يمكن للعلم أن يتأسس على مبدأ الاستقراء.

3- مكان النموذج بين المصورات:

يقوم العلم إذن، في مرحلته الثانية على بناء النماذج. ذلك لأن الظواهر المدرستة كثيرة، وأن كل ظاهرة يستحيل حصر تجلياتها عدداً وإحصاء. ولما كان هذا هكذا، فقد تطلع العلم إلى منهج آخر، وأسلوب آخر يستعيض به عن المنهج الإحصائي. وقد كان له ذلك، فانتقل من تجميع الظواهر إلى دراسة نماذجها، واقتصر بذلك جهد الاستقصاء. دون أن يختزل الظواهر نفسها. وهكذا، احتلت فكرة النماذج مكانة هامة في البحث العلمي.

وإننا لنرى، توضيحاً لهذه المكانة، أن نتكلّم عن النقاط التالية:

أ- النموذج والمنهج الصوري:

يجد مفهوم النموذج نفسه تارة في انتماهه إلى أسلوب في النظر، ومنهج في التفكير، واتجاه في ممارسة العلم، وتارة مقترباً بمعضليحات أخرى إما عن طريق التنافر وإما عن طريق التلازم والتضاد. فالنموذج ينهض على "متصور افتراضي استباطي"، وهذا ما يجعله، من حيث هو مفهوم، منافراً ومخالفاً لاتجاه آخر في العلم يقوم على التصنيف. ولذا نراه لفكرة التجميم مفارقاً، ولنزعة الاستقرار مناقضاً. ولكننا نجد، على العكس من ذلك، لمفهوم "الصورية-Simulation" ملازماً ومضايفاً، حتى لكان تلازمهما، على ما بينهما من تمايز، يجعل انفكاكهما مستحيلاً. والسبب لأن المنهج الصوري المستخدم في العلوم الحديثة "يبين سلسلة محددة من الترسيمات المجردة والقادرة على تكوين مقاربة حيدة إلى حد ما عن الواقع العملي المتاحة" (13).

وإذا كان ذلك كذلك، فلنا أن نتساءل عن وجہ هذا التلازم أو التضاد. ويمكننا، للإجابة، أن نقول إن أي تكوين معرفي لا يستخدم المنهج الصوري "يبقى نظرياً أو يكون على كل حال منفكًا عن الواقع" (14). وإن هذا يعني أن المنهج الصوري هو مفتاح النماذج على الواقع، وأداتها في الوصول إليه: كما يعني أن النماذج من غيره تبقى في الأذهان ولن تجد تمثيلاً في الأعيان. ويكتفى أن نذكر بأن المنهج الصوري منهج تعليمي، وأنه من أجل إنفاذ هذه الغاية يعيد إنتاج سياقات متعددة بتتنوع الأهداف المطلوب إنجازها. ولعلنا نستطيع أن نضرب على ذلك مثلاً بإعادة إنتاجه لسياق يجد المتعلم فيه نفسه في نهاية تعليمه، وحيثئذ يتوجب عليه أن يستخدم القدرة والمهارة التي يريد اكتسابها" (15).

ب- تمايز النموذج من الصورية

يتداخل مفهوماً الصورية والنماذج في ثلاثة مواطن، ولكن على الرغم من ذلك يبقى الفارق بينهما جوهرياً:

- 1- تعد الصورية ثوذاً عندما تمثل الواقع.

- 2- تعد الصورية نموذجاً عندما تكون تمثيلاً بيانياً ومبسطاً.
- 3- تعد الصورية نموذجاً عندما تكون عملية، وهذا يعني عندما تكون مبنية بوصفها أداة قابلة للاستعمال من أجل غايات محددة(16).
- ولكن إذا علمنا أن "النموذج يعد في العلوم الإنسانية أو في العلوم الدقيقة مثلاً شكلاً ل الواقع" ، فحينها يجب أن نعلم أيضاً أن "الصورية" تختلف عنه في كونها إعادة بناء وفية قدر الإمكان للواقع، أو على الأقل لعناصر الواقع".
- وتكون الصورية، بهذا المعنى، "أقل تحريراً وأقل تبسيطاً من النموذج النظري. ذلك لأنها واقعية" كما يقال (17).

ومن الفوارق التي يمكن للمرء أن يجدتها بين النموذج وبين الصورية ما يلي:

- 1- "إن النموذج النظري مبني من أصل الملاحظة، ومن أصل التبصر النظري أكثر مما هو مبني من أصل التطبيق. وإنه إذا أفضى إلى التجربة، فإن هذه التجربة لن تكون إلا على النموذج نفسه، بغية مراقبة شرعيته التمثيلية وقدرتها على ذلك" (18).
- 2- ولقد نجد على العكس من هذا أن "هدف الصورية يكمن في الافتتاح على الفعل وعلى التجربة"(19).

بــ النموذج اللساني

1- تعريف النموذج لسانياً:

النموذج سلسلة من الكلمات (المورفيمات) يحكمها نظام اللغة. وإنها لترتدهن في وجودها إلى الوجود اللغوي نفسه. ولكن ما يميز النموذج بوصفه كذلك هو استخدامه في النظر إلى سلسلة أخرى من الكلمات بحثاً عن تطابق بنوي فيهما، يشكل أنس العلاقة بين السلسليتين.

ولقد يرى اللسانيون أن أيها سلسلة من الكلمات تعد نموذجاً لسلسلة أخرى، يجب أن تكون هذه الأخرى موزعة الكلمات بالطريقة نفسها التي وزعت فيها السلسلة الأولى(20).

- النموذج والمشروع النظري للسانيات.

عندما يجأ عدد من اللسانين: هامسليف، وغيره، وتشومسكي، إلى التموزج مستعيضين به عن المدونة، صار من الممكن الحديث عن التموزج بوصفه مشروعًا نظرياً. ولكي ندل على ذلك، يجب أن نصف المبدأ الذي يقوم عليه هذا المشروع. فإنه يتلخص فيما يلي:

ب- يجب على هذه الفرضيات أن ترافق الصورية في مختلف أشكالها.

وإذا تقيد اللسانى بهذا المبدأ بشقيه، فإنه يستطيع كما يقول ريفيزان أن "ينطلق من السمات العامة جداً للغات الطبيعية لكي يشكل بعض الفرضيات عن بنية اللغة بوصفها نسقاً إشارياً مجرداً. ثم يعمد بعد ذلك إلى إقامة علاقات بين نتائج هذه الفرضيات وواقع اللغات الواقعية"(21).

ويكفينا أن نضرب بالقواعد التوليدية مثلاً. "فقلد كان على هذه القواعد، بوصفها نموذجاً للكفاية اللغوية أن تقدم نفسها كآلية متناهية، تسمح بتوليد كل الجمل. القاعدة فقط للغة من اللغات. كما أن على النظرية أن تقيم نموذجاً للأداء" (22).

٠- القواعد التوليدية

تعد القواعد التوليدية لتشومسكي الجسر الواصل بين الاشتغال العلمي في ميدان اللغة والعقلانية. ولكنها أيضاً، وفي الوقت نفسه، تعد الباب الذي يمكن للتحليل النفسي أن يطل منه على اللغة من غير أن تكون هي نفسها نموذجاً لعلم النفس اللغوي. أما فيما يتعلق بصلتها بالعقلانية، فلقد استعاضت بالنماذج عن المدونة والتصنيف، وجعلت من نفسها نسقاً شكلانياً إليه يكون الاحتكام في توليد كل الجمل القاعدة. وإن هذا ليفسر نظرتها إلى اللغة بوصفها جملة من القواعد المتناهية، والقادرة على توليد جمل لا نهاية لها، ثم إن صلتها بالعقلانية قد مكنتها من أن تضع لكل جملة تتوجهها قواعد اللغة وصفاً بنورياً يعود بها إلى نموذج من النماذج اللغوية (القواعد). وأما فيما يتعلق بصلتها بالتحليل النفسي، فلقد نظرت إلى اللغة بوصفها طاقة خلاقة ونسبت إليها قدرة توليدية. وهذا أراد تشومسكي لنظريته أن تكشف عن الطاقة الخلاقة للمتكلم، كما أراد أن يكشف عن جمل لم يقلها سابقاً، وفهم أخرى لم يسمع بها من قبل.

وكان من أهم ما قام به تشومسكي أن وضع فرضيات تتعلق بطبيعة اللغة ووظيفتها. وانتهى إلى أنها خاصة إنسانية، لا يشاطر الإنسان فيها أي مخلوق من المخلوقات. وإن من النتائج التي توصل إليها عن طريق هذه الفرضيات أن اللغة تقوم على بنى فطرية وعالية. ولقد ضرب لنا مثلاً عن ذلك بالعلاقة القائمة في الجملة بين المسند والمسند إليه.

ويجب أن نلاحظ أن القواعد التوليدية تعنى بالكفاية اللسانية لمتكلم اللغة وتوليتها أهمية. وهي ترى أن هذه الكفاية تشكل المعرفة اللغوية لكل متكلم يتكلم بلغته الأم. وإنها لترى أيضاً أن استعمال المتكلم لكتاباته اللغوية استعمالاً خاصاً، وفي سياق إيصالي خاص، هو الذي يشكل الأداء(23). ولقد يذكرنا هذا الأمر بتقسيم سوسيير القائم على اللغة والكلام.

· تقوم نظرية تشومسكي في القواعد التوليدية على ثلاثة مكونات:

- المكون النحوي: وهو نسق من القواعد، به يكون انتاج الجمل، وإليه يكون احتكاك اللغة في هذا الانتاج.

- المكون الدلالي: وهو نسق من القواعد، به يصار إلى تأويل الجمل التي ينتجهها المكون النحوي.

- المكون الصري والصوتي: وهو نسق من القواعد، به تُتحَرِّك الجمل التي ينتجهها المكون النحوي في سلسلة من الأصوات(24).

والجدير بالذكر أن المكون الدلالي يمثل، في النظرية التوليدية، البنية التحتية للجمل، بينما يمثل المكون النحوي والمكون الصري والصوتي البنية الفوقية. وإذا كان بإمكان القواعد التوليدية أن تختار عدداً من النماذج للانتقال بالجملة من بنيتها التحتية إلى بنيتها الفوقيَّة، فإن التمثُّل التحويلي كان أمثلها طريقة، وكان هو الذي يلبي حاجة هذه القواعد.

٠- القواعد التحويلية

١- تعريف التحويل:

يعرف إمون باش التحويل بقوله:

"إن التحويل، في الدرجة الأولى، هو تمثيل لعلاقات معينة توجد بين البنية في القواعد"(25)، أو في قواعد لغة من اللغات.

وإنه ليقول أيضاً:

"إنه كلما ظهرت في لغة من اللغات مجموعات من الأبنية تقوم بينها روابط قاعدية وواحدة (مثل ضوابط المصاحبة بالتوارد، والتعددي، والتساوق، إلى آخره)، ولكن بعض وجوه الاختلاف (مثل الاختلاف في الترتيب) لا تسمح للمرء أن يشقها مباشرة من القواعد التركيبية، فثمة احتمال لإنشاء علاقة تحويلية بين هذه الأبنية"(26).

وإذا تأملنا هذين التعريفين، فيمكننا أن نختزل التحويل ونختصره، لنجد بأنه "علاقة"، أو "تمثيل"، أو "إنشاء علاقة" بين بنيتين تركيبيتين أو أكثر، تقوم بينهما عناصر قاعدية ومورفولوجية مشتركة.

2- أنواع التحويل

التحويل أنواع، يمكن حصرها في ثلاثة:

- التحويل التركيبي:

وهو التحويل الذي يتم على مستوى التركيب، كما هو بين من اسمه. وإنه ليس بيأضاً التحويل بالإضافة. ويؤدي هذا التحويل إلى تغيير في البنية الصرفية - النحوية للعبارة أو للجملة. غير أنه لا يتم إلا بعد أن تتضمن العبارة بوصفها نموذجاً يستند التحويل إليه. وإذا كان هذا الأمر يشكل هدفاً، فقد كان من الطبيعي أن يسمى كذلك التحويل التعليمي. فإذا قلنا: "ينذهب الولد إلى المدرسة"، فإن هذه العبارة تعد من هذا المنظور نموذجاً. وهي تعد أيضاً، وفي الوقت نفسه، مثيرةً. وربما، لأنها كذلك، تستدعي إجابة مثل: "لن يذهب إلى المدرسة". ونلاحظ أن إضافة الحرف "لن" قد أدى إلى تغير بنوي نقل العبارة، على مستوى التركيب، من بنية إلى أخرى.

- التحويل بالمقارنة أو بالتماثل:

يقع هذا النوع من التحويل بين جملتين بينهما علاقة تقوم على المقارنة. ومثال ذلك جمل المبني للمعلوم والمبني للمجهول. إننا نقول: "ضرب الولد أخيه"، ونقول "ضرب آخره".

ولكن، ثمة نوع آخر من التحويل يقع بين جملتين بينهما علاقة تقوم على التماثل، مثل: "العشق يذيب القلوب"، "القلوب يذيبها العشق". ونلاحظ أن كل جملة من هاتين الجملتين تعد محولة عن الأخرى. غير أنه يجب أن نتبين إلى وجود جمل لا يجوز فيها التحويل وإن تمثلت البنية، مثل: "اخذ النحل من الجبال بيوتاً"، "اخذت الجبال من النحل بيوتاً".

- التحويل من المعنى إلى الجملة:

قد تكون القواعد تحويلية من غير أن تكون تقليدية، وذلك على النحو الذي رأيناه في جمل التحويل بالمقارنة أو بالماضلة. وقد تكون توليدية من غير أن تكون تحويلية. وإنها تكون في هذه الحالة تركيبية. وأما قواعد تشومسكي، فهي توليدية تحويلية في الوقت نفسه. ولذا، فهي ترى أن الجملة مكونة من بنتين: تحتية، وفيها يكون المعنى. وفرقية، وفيها تتعين الجملة صوتاً ونحواً. وبناءً على هذا يكون التحويل انتقالاً بالجملة من بنيتها التحتية إلى بنيتها الفوقية وفق قواعد تحويلية محددة (وهذا ما سنعود إليه في دراسة قادمة). وبقول آخر إن التحويل هو انتقال بالجملة من بنيتها التحتية حيث تتلقى تأويلها، إلى البنية الفوقيّة حيث تتلقى تجسيدها صوتاً ونحواً. ويجب أن نذكر هنا بهذا الصدد أن أي عملية تحويلية في هذه القواعد لن تتم صحة إلا بشرط أن تحافظ على المعنى عند الانتقال من البنية التحتية إلى البنية الفوقيّة المحسنة لها.

المراجع:

- Les Dictionnaire Marabout: La philosophie - Éd, Marabout Université. Tome 3. -1
P 577.
2- المرجع السابق والصفحة.
" " " -3
" " " -4
" " " -5
- John Lyons: Chomsky. Éd, Seghess. Paris. 1971, P 143 - 144. -6
7- المرجع السابق. ص 147.
- R. Galisson / D. Coste: Dictionnaire de didactique des Langues. Éd, Hachette. -8
Paris. 1976. P 351.
Dictionnaire de linguistique. Éd, Larousse. Paris, 1973. P 322. -9
- Nicolat Ruwet: Introduction à la grammaire générative. Éd, Plon. 1967. Paris. -10
P 11.
11- المرجع السابق. ص 12.
" " " والصفحة. -12
- R. Galisson / D. Coste: Dictionnaire de didactique des Langues. P 351 - 352. -13
14- المرجع السابق. ص 502.
" " " والصفحة. -15
" " " -16
.503 " " -17
" " " -18
" " " -19
- Dictionnaire de linguistique. P 322 -20
- R. Galisson / D. Coste: Dictionnaire de didactique des Langues. P 352. -21
22- المرجع السابق والصفحة.
- Dictionnaire de linguistique. P 227. -23
24- المرجع السابق والصفحة.
- Émon Bach: Introduction aux grammaires Transformationnelles. Éd, Amand -25
Colin. Paris. 1973. Trad, fran, Robert Strick. P 82.
26- المرجع السابق. ص 84.

القسم الرابع

الاتجاهات

- 1- اتجاهات البحث الدلالي الغربي "مقدمة"**
- 2- اتجاهات البحث الدلالي الغربي "1"**
- 3- اتجاهات البحث الدلالي الغربي "2"**
- 4- اتجاهات البحث الدلالي الغربي "3"**

اتجاهاته البحثية الدلالية الغربية

مقدمة

لقد تقدم هذا البحث، بحثًّا استقصينا فيه دلالة بعض المصطلحات اللسانية الغربية. وكان أن وقفنا على ثلات مجموعات، كل مجموعة تمثل نوعاً خاصاً من البحث والاهتمام. غير أن أهم ما تمت ملاحظته إذ ذاك، هو أن الدرس اللسانى، بكل اتجاهاته، لم يكن هو المؤسس لفاعلية البحث فيه. كما أنه لم يكن هو المؤسس للتوجه العلمي المترکز عليه. فهذه كلها جاءته من خارجه وساعدته على نفسه نمواً وتطوراً. ولقد كان هذا سبباً لتدخل الأيديولوجي فيه بالإيستمولوجي. وإننا لنعزز هذا الأمر إلى العامل الحضاري الذي كون العقل العلمي الغربي. فلقد دعم هذا العامل مركبة الشخص، ولذا، جاءت العلوم تكريساً له وتعزيزاً لمثاله. فكان هذا الحدث فريداً، لكي لا نقول شاذًا، في تاريخ الحضارات الإنسانية. ولما كان ذلك كذلك، فقد صار هذا الأمر علامة لحضارة، ومنزقاً جوهرياً مختلفاً به ومن أجله طرق البحث بين حضارة الغرب والحضارات الأخرى. ولعل هذا ما ستحاول هذه الدراسة أن تقرأ بعض سماته، بالإضافة إلى الوقوف على أبرز الاتجاهات الدلالية فيه، من غير أن تبتعد عن موضوعها.

آ- الشخص ودلاليات اشتغال العلوم به

ثم نقاط ثلاثة ترسم صورة العمل الغربي ووطرق اشتغاله منهجاً ومصطلحاً. وإن الوقوف عليهما ليساعد في تحديد السمات الخاصة به:

1- لقد ذكرنا في دراسة سابقة عن الاتجاهات الدلالية العربية أن "البحث اللغوي لم يكن منفصلاً عن متكلم اللغة وعيشه"، وقلنا أيضاً إنه تعبير عن "مشاغل حضارية، بها يقف الإنسان إزاء نفسه دارساً، وإزاء الآخر باحثاً". وأخينا إلى أن البحث اللغوي، يعد بسبب هذا، "فسحة حضارية، بها تكون مناهج الدراسة، وبها تتشكل طرق البحث، وبها تكون هذه وتلك صورة للمفاهيم والتصورات التي انبتت عليها ونشأت فيها".

ولقد كان من الملامح التي وقفت عليها، إذ ذاك أيضاً، أن الخطاب في الحضارة العربية الإسلامية يقوم على متكلمه شاهداً، ويعد عليه دليلاً. ولذا، فقد كان البحث اللغوي صورة لحضارة نص، وكانت العلوم المشغلة في هذا الميدان ناتجاً من نتائج الاشتغال بالنص.

وإذا دققنا النظر جيداً في الحضارة الغربية، ونحن بين يدي دراسة الاتجاهات الدلالية فيها، فسنجد أن الأمر في هذه الحضارة يقوم على عكس ما هو قائم في تلك. فالشخص فيها يقف شاهداً على النص ويعد عليه دليلاً. ولذا، فقد كان البحث اللغوي صورة لحضارة الشخص، وكانت العلوم المشغلة في هذا الميدان ناتجاً من نتائج الاشتغال به.

ولقد أدى هذا الأمر بالدراسات اللغوية في الحصول على مفاهيمها، وبناء متصوراتها، وتطوير مناهجها إلى الاتكاء على ميادين علمية أخرى في تكوين المعرفة اللغوية، أي على ميادين بعد البحث فيها من خصائص الشخص لا من خصائص النص. وإن هذا يعني من منظور المعرفة نفسها أن الدرس اللغوي تموضع، مفهوماً ومتصوراً ومنهجاً، خارج اللغة ثم انتقل إليها ليصبح الدرس فيها علماً.

ولما كان الأمر كذلك، فقد تطور الدرس اللغوي تبعاً لتطور الدرس العلمي وبالاتكاء عليه. وبذل يمكّن القول إنه لم يكن ذاتي الاشتغال وداخله التطور، ولكنه كان انعكاساً لاشغال العلوم وتطورها.

وخلالمة لما تقدم يمكننا أن نقول إن المرء ليستطيع، تحقيباً للدراسات اللغوية التي أنتجها الغرب، ورسماً لاتجاهاتها أن يستند إلى بعض المصطلحات التي ظهرت في حقب علمية معينة، صارت بها هذه الحقب معروفة، وتميزت من بعضها. هذا بالإضافة إلى بعض الأسماء والتاريخ.

2- يصح، مبدئياً، أن نقول إن الاتجاهات الدلالية في العالم العربي قد تأسست ضمن الجموعات الاصطلاحية الثلاث التي جثنا على عرضها. فهل كان من الممكن للمرء أن يستعيض عن دراسة الاتجاهات بالوقوف على المصطلحات ويكتفي بذلك؟ نعتقد أنه لا يجوز طرح المسألة على هذه الصورة. وذلك لأن العلم في أي ميدان من الميادين لا يختزل إلى مصطلحاته. ثم إن الحاجة المنهجية في اشتغال العلم على موضوعه لا تتجلى بما تقوله المصطلحات وما تعنيه خارج سياق وجودها الميداني، ولكن في كيفيات استخدامها داخل سياق هذا الاتجاه العلمي أو ذاك.

ولكن إذا تريثنا، فسنجد إن هذه القضية تثير أمامنا مشكلة، سنحاول أن نعرضها مع مناقشتها على النحو التالي: إن العلوم، كما هو معروف، تستعير من بعضها بعض المصطلحات. ولكن المستعير لا يصبح علماً ب مجرد استعارته. فالعلوم في معظم الأحيان، إذ لا تجد متکاً اصطلاحياً، لدى بعضها، يعين على تطوير إجرائها، تعمد إلى إبداع مصطلحاتها الخاصة. وهذا أمر بدهي. ولقد كان هذا هو الشأن، وسيكون هو كذلك على الدوام. وإن هذا ليدل على أن المصطلحات لا تبدع العلوم، ولكن العلوم هي التي تبدع المصطلحات، حتى في حال استعارتها من بعضها. وما كان ذلك كذلك، إلا لأن العلوم أنساق ومنظومات معرفية، وأن المصطلحات دوال تمتليء، معنى في إطار النسق العلمي الذي تعمل فيه، ثم تعم دلالة من خلال المنظومة المعرفية التي تفعّل اشتغالها.

ولكن هل هذا يعني أن المصطلحات تأتي إلى العلوم فارغة من المعنى تماماً،
وهي الفاعلية مطلقاً؟

إن الأمر، بكل تأكيد، ليس هو كذلك، على الرغم من وجاهة البرهان،
ووجحة الدليل، وتماسك منطق العرض الذي أبخزنا وذكرنا. ذلك لأنه إذا كان
صحيحاً أن استخدام المصطلح ضمن اتجاه ما أو في إطار منهج علمي معين، يؤثر
في توجيه المصطلح، فإنه من الصحيح أيضاً أن المصطلح يؤثر بدوره في توجيه
المنهج وتقوين الاتجاه. ولو لا ذلك لما تبادلت العلوم مصطلحاتها، ولما قاربت
أحياناً حد التداخل.

وثمة أمر آخر لا يقل أهمية عن هذا: إن التكوين المنهجي، لا يستطيع أن
يبدو مستقلاً عن المادة المدرosa أو مندجاً فيها على حد سواء إلا بمقدار طاقة
المصطلح المستخدم فيه على إعطائه بعد الضروري لدراسة المادة دراسة
 موضوعية تنفصل بها ذات الدرس عن ماهية الموضوع، وأساليب تحليل الظاهرة
عن الظاهرة نفسها. وإذا كانت بعض المصطلحات تجعل المنهج لاصقاً بالمادة
المدرosa حتى ليحسب المرء أن العلم هو عين ما يدرس، فإن بعضها الآخر يمكن
المنهج من إبداع نظري يميز بين العلم الدرس والمادة المدرosa. وإن بعضها
الثالث لا يقف بالميزة عند هذا الحد، فيذهب مذهباً يظن فيه المرء أن دراسة
الواقع لا تقتضي إحصاء الظواهر الموجودة فيه بمقدار ما تقتضي البحث عن
نماذج فرضية تتمثلها، ثم يكون البحث في هذه النماذج عن القوانين التي تنتجهما.

وإننا لنرى أن المنهاج اللسانية والدلالية، في تعاملها مع المصطلحات التي
استعادتها من خارجها، قد أثرت فيها بمقدار ما تأثرت بها في اكتساب القدرة
التي تميزها من المادة المدرosa أو التي تدمجها فيها. وقد كان ذلك لأن بعض هذه
المناهج قد وجه نقداً داخلياً لبعضها الآخر. فطال بذلك بعض المصطلحات
المستعارة ومفاهيمها.

ولكن يجب أن نذكر مقابل هذا أيضاً أن بعض هذا النقد لم يكن داخلياً،
أي لم يأت من معايشة العلم الدرس لموضوعه، ولكنه جاء من تأثير ذات

الدارسين بآفاق فلسفية لم تستتب مفاهيمها في حقل المادة التي يدرسونها. فحملوا المصطلحات التي استعاروها بمحمولات أيديولوجية، ما كان للمادة المدرسة أن تحملها لو أن الدارس تقييد في مجده بمحدود القوانين المنتجة للمادة، وبقوانين إعادة صياغتها وتشكيلها كما في اللغة. ولعل المرء يدرك مقاصد ما نقول إذا ذكرنا مصطلحات مثل: التطورية، والتاريخية، والسلوكية (البيهافورية)، والعقلانية، إلى آخره.

3- وإذا كنا قد أوغلنا نظرةً، إلا أنها لم تبتعد عن الواقع الإجرائي للتعامل مع المصطلحات تأثيراً وتأثراً. فالحضارة الغربية حضارة شخص. وإن هذا ليشير في الأذهان أيضاً قضية أخرى، نظرها كما يلي: إذا كان من مقتضيات حصول العلم تحقيق الشخصية الفردية وتأكيد وجودها، فإننا ندرك أهمية أن تتضمن كل المناهج أو جلها، وبدرجات متفاوتة، بعداً ذاتياً، أو أيديولوجياً، أو عقدياً تجسده الذات الباحثة فيها. وإذا كان هذا البعد لا يعد من العلم في شيء، إلا أنه مع ذلك يعد ضرورة من ضرورات حصوله في هذه الحضارة. فالعلوم، وخاصة العلوم الإنسانية منها، ليست تخليلًا للشيء فقط، ولكنها انعكاس لرؤى المخلل وتعبيره الذاتي أيضاً. وإن هذا الأمر يجعل المناهج خاضعة للشرط الشخصي مهما بدت موضوعية في دراستها. وهذا الوضع يدفعنا إلى الظن بأنه لا مناص للمناهج وللمصطلحات المستخدمة فيها من أن تتضمن عناصر ذاتية تفعّلها لتكون أدوات بحث واحتلال علمي.

ولقد قرر كثير من العلماء والباحثين الغربيين أنه لا ضير في هذا. ورأى بعضهم أنه يعد مفيداً في كثير من الأحيان لتقديم العلم نفسه وغلوه وتطوره. وهكذا تكون تعددية المناهج، والمدارس، والاتجاهات صورة لتعددية الذوات الباحثة في العلوم، ووجهها من وجوه أدائها. وهذا ما يجعلنا نقول إننا مع الاتجاهات اللسانية والدلالية، في تعديديتها وعلى ما بينها من اختلاف، نجد أنفسنا قد وقفت على مثل تتجسد فيه حضارة الشخص، وشهادة الشخص على ما ينتجه من كلام.

بـ- التصورات اللغوية الغربية وحدودها

١- من لسانيات الكلمة إلى لسانيات الجملة:

لقد تأسست الاتجاهات اللسانية والدلالية ضمن الاتجاهات العلمية التي عبرت المصطلحات عنها في جموعاتها الثلاث وبتأثير منها. وإننا لنجد باحثة مثل إيرين تومبا ميكز في كتابها "علم الدولة"(١)، تقف هي أيضاً على ثلاثة اتجاهاتٍ كانت قد هيمنت على البحث في الفكر اللسانى والدلالي كله، وتوزعته عليها. ولقد نرى عند النظر في هذا الكتاب، أن ما جاءت به الباحثة من تحقيب للمراحل، يعزز التقسيم الذي قمنا به للمصطلحات، ويؤسس كل اتجاه في إطار مجموعة اصطلاحية من المجموعات ويلحقه بها.

غير أن ما يجب أن نلاحظه في هذه الاتجاهات على اختلافها، وكذلك على تعدد ما بين مدارس كل اتجاه منها من تمايزات، هو أنها جميعاً لم تتجاوز البحث في الكلمة صيغة ومعنى، وفي الجملة تركيباً ودلالة. وإذا ذهبنا ببحث عن الأسباب التي أدت بها إلى الانشغال بالكلمة تارة، وبالجملة تارة أخرى، فسنرى أن ذلك يعود إلى أن المنظور الذي استندت إليه في النظر إلى اللغة، قد مرّ هو نفسه بمرحلتين:

- المرحلة الأولى، وكان ينظر فيها إلى المتكلم حين يتكلم أنه يتكلم بالكلمات. وتلك كانت مرحلة اللسانيات التاريخية، والتظرفية، والمقارنة، والزمانية التعاقبية.

- المرحلة الثالثة، وكان ينظر فيها إلى المتكلم حين يتكلم أنه يتكلم بحمل، وأن هذه الحمل تكون من كلمات ومن نظام جامع بين هذه الكلمات. وتلك كانت مرحلة اللسانيات البنوية باتجاهيها: الوظيفي والتوزيعي من جهة، والتوليدى التحويلي من جهة أخرى.

غير أن ما يلفت الانتباه مع ذلك، هو أن الكلمة ظلت قاسياً مشتركاً عاماً بين اتجاه اللسانيات التاريخية من جهة، وبين اللسانيات الوظيفية والتوزيعية من

جهة أخرى. فإذا كانت الأولى قد تبعت تطور الكلمة صيغة ودلالة غير التاريخ، فإن الثانية قد تبعت وظيفتها أو توزيعها داخل الجملة. وإذا كانت الأولى قد اهتمت بالجانب المقارن بين اللغات أو بين اللهجات في إطار لغة واحدة بحثاً عن القرابة الصوتية والدلالية للكلمة، وبحثاً عن تخلصات السوابق واللواحق والفوئنات الخاصة بقواعد التثنية والجمع مع حا لاتها الإعرابية التي تمثلها، وبحثاً عن مظاهر التذكير والتأنيث لمقارنتها، فإن الثانية قد ابتدعت مصطلحات لدراسة الكلمة وتشكلاتها ضمن الجملة في إنجازها الآني، وذلك انفادةً للغرض ذاته من غير اللجوء إلى المقارنة. وإنه لفي سبيل هذا، فقد جاءت اللسانيات الوظيفية بمصطلح "المونيم"، وجاءت اللسانيات التوزرية بمصطلح "المورفيم". وهكذا يبدو أن الدرس بين هذين الاتجاهين، على اختلافه، كان ينظر إلى الكلمة بوصفها الوحدة اللغوية الأولى التي يجب توجيه النظر إليها.

2- لسانيات النص:

إن البحث في النص لم يكن ليشكل هاجساً في الدراسات الغربية: ولعل مرد ذلك يكون لأن الأساس النظري والعلمي للبحث في النص مصطلحاً، ومفهوماً، ومتصوراً لم يكن في الذهنية الغربية قائماً. وإن غياب هذا الأمر في رأينا، إنما كان بسبب الفلسفات الكامنة خلف الفكر اللغوي نفسه. فلقد كانت هذه تكرس نشاطها على الشخص وليس على النص. وهذا ما جعلها ترى أن الوجود الإنساني مرتبط بالفكر الإنساني نفسه. ومقولة ديكارت بهذا الشأن ذاتعة مشهورة: "أنا أفكّر، إذن، أنا موجود". ويقول آخر إن هذه الفلسفات لم تكن لترى في الكلام أساساً للفكر وللوجود. ولو أنها كانت كذلك لانتجت مقولة أخرى مفادها "أنا أتكلّم، إذن أنا أفكّر، إذن أنا موجود"، على نحو ما يمكن أن نستنبطه من الفكر الفلسفـي في الحضارة العربية(2).

ولقد ظلل هذا الوضع هكذا في الدراسات اللسانية الغربية إلى عهد قریب. وكان يجب انتظار حصول تطور آخر، لم يأت أيضاً من داخل البحث في الحقل

اللسانى نفسه، ولكنه جاء من تطور النقد واستخدامه اللسانيات منهجاً في الأدب، وذلك لكي يصار إلى البحث في النص دلالة وتركيبة.

ويمكنا أن نقول إذن، إن الإشتغال بالنص لسانياً، دلالياً، وسيميوولوجياً، كان يجب أن يعد حقاً على مستوى التحقيق لتطور الدرس اللسانى والدلالي، مرحلة رابعة. كما كان يجب أن يعد أيضاً، على مستوى الاتجاهات، اتجاهها رابعاً. غير أن الدارسين قد أعرضوا عن هذا. وربما كانت حجة بعضهم أن لسانيات النص تتجه بدراستها إلى ما يتجه الأدب، وليس إلى ما يتجه المتكلم أثناء كلامه. كما كانت حجة بعضهم الآخر أن الدراسات المتعلقة بالنص، قد اتجهت به اتجاهها سيميوولوجياً وليس اتجاهها لسانياً بالمعنى الدقيق للكلمة، مع العلم أن سوسيير قد رأى في السيميوولوجيا أمّا للدراسات اللسانية، وأن رولان بارت قد رأى فيها فرعاً أصيلاً من فروع الدرس اللسانى.

تقع الدراسات النصوصية التي قام بها بعض الدارسين للسانيات الأدب حكماً في قلب الدراسات اللسانية. فالإجراءات المتبعة فيها، والممارسات المتصلة بها، إنما هي إجراءات وممارسات لسانية. وإن لم الممكن، والحال كذلك، أن يستفاد من التقنيات التي وصلت إليها في دراسة النص الذي يتجه المتكلم. فالمتكلم في انتاجه لكلامه لا يقف عند حدود الجملة، إنه يتجاوزها إلى انتاج نص من أهم خصائصه التواصيل والمحوار. وإن نصاً هذه خصائصه ليعد نصاً مستقل الكيان. ولقد نعلم أن الشيء إذا استقل كياناً، وقعت دراسته ضمن الممكن لامتلاكه قابلية للتحليل، ومعرفة البنى التي يقوم عليها، والأنساق التي يشكلها داخلياً والتي يتشكل معها خارجياً أيضاً. ونحن إذا تأملنا أي نص كلامي، فسنجد أن الخطاب يمثل فيه الوحدة الأساسية التي يقوم عليها كلام كل متكلم. وإن هذا يعني من منظور العلم أن النص قابل للتجزيء. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه يحقق شرطاً تتطلبه الدراسة العلمية. كما يعني أيضاً، أن النص الواحد، بسبب بنيته التواصيلية والمحوارية، قد يشتمل على خطاب واحد، كما يشتمل على عدة خطابات، أي على عدة وحدات كلامية، كل وحدة منها تقبل

التجزيء بدورها إلى وحدات أصغر منها. وبهذا، يمكن أن يجل مفهوم الخطاب في دراسة النص محل مفهوم المونيم أو المورفيم في دراسة الجملة. كما يمكن أن تحدد وظيفة النص في هذه الحالة بأنها وظيفة إيقالية حوارية، وأن الوحدات التي تساندها تقوم بدور توزيعي، بغية انجاز هذه الوظيفة. وبذلك تدخل دراسة النص في إطار الوظائف التي حددها جاكيسون للغة.

إن دراسة النص لتعده، في رأينا، خطوة هامة تسير بها اللسانيات نحو تطور جديد. وإنها لتعد خطوة ضرورية لكي تحدث بها قطيعة معرفية مع المنظور الجزئي الذي يتمحور حول الكلمة. فإذا ما صارت إلى هذه الخطوة وسارت بها، فإنها ستتجاوز، الحال كذلك، النظر إلى اللغة من خلال النظريات التطورية والتاريخية، كما أنها ستتجاوز في الوقت نفسه البنويات اللسانية التي تقف عند حدود الجملة، وكذلك مناهج النظر إلى اللغة من خلال النماذج اللغوية المستندة إلى العقلانية الديكارتية.

فإذا تركنا، الآن، فكرتنا عن إمكان تشكيل اتجاه رابع يقوم على لسانيات النص ودلاته إلى دراسة قادمة، فيمكنا، إذن، أن نتكلم عن ثلاثة اتجاهات، قام على أساسها البحث اللساني والدلالي الغربي.

المراجع:

-
- Irène Tomba Mecz: La sémantique. Éd, Que sais - je. No 655. Paris. 1988. P 11 - 1 - 34.
2- انظر: منذر عياشي: سيمياء اللغة والفكر. مجلة علامات. جدة - السعودية. الجزء السادس - المجلد الثاني. ديسمبر 1992. ص 123 - 160.

1

نود، بادئ ذي بدء، أن نتكلم عن أمرين:

- الأول، ونرى فيه أن الدراسات اللغوية لم تتجدد من الدلالة والبحث فيها هدفاً، ومنهجاً، وموضوعاً إلا في مراحل متأخرة من تطورها. ولذا نريد أن نتلمس مظاهر البحث الدلالي واتجاهاته على ضوء مظاهر البحث اللغوي نفسه واتجاهاته. وبذلك تكون الدراسات الدلالية مصاقبة للدراسات اللغوية، ومساواة لتطورها.

- الثاني، وإننا لنرغب أن ننبه إلى أن الفصل الذي سنجريه بين الاتجاهات اللغوية والاتجاهات الدلالية، لم يكن منا تعسفاً. وإذا كان لا تتفق معه، إلا أن الأمر كان كذلك في الواقع الدراسات اللغوية نفسها. بل إننا نجد أن كثيراً من المدارس اللغوية قد أهملت الدلالة، ونأت بجانبها عنها، فلم يأت لها ذكر عندها إلا عرضاً. ونحن سنقوم بالتقاط ما جاء، هنا وهناك، دون أن نغادر الاتجاه اللغوي الذي خصص لها ذكراً وتعرض لها.

وإذا عدنا إلى ميشيل بريال، مؤسس علم الدلالة، فسنجد أنه يؤكّد على هذين الأمرين، وذلك في الوصف الذي سجله عن الأوضاع العلمية التي كانت سائدة في الدراسات اللغوية حينذاك. إنه يقول: "إن الدراسة التي ندعوا القارئ أن يتبعها، تتعدّ نوعاً من الدراسات الجديدة جداً إلى درجة أنها لم تلتقي بعد اسمها لها. وما كان ذلك كذلك، إلا لأن معظم اللسانين قد صب براعته وفطنته على حسد الكلمات وشكلها: أما القراءين التي تحكم تحول المعاني، و اختيار التعبير الجديدة، وولادة العبارات وموتها، فقد تركت في الظل، أو لم تتم الإشارة إليها إلا بشكل عابر" (1).

إن هذا الوضع الذي وصفه بريال، هو الذي دفعنا لكي نميز في كل اتجاه بين البحث اللغوي المهم بجسده الكلمات: صوتاً، وعلم وظائف للأصوات، وتركيباً بينها من جهة، وبين البحث الدلالي المهم بالمعنى، وتحولاته، وقوانين ظهوره من جهة أخرى.

اتجاه اللسانيات التاريجنية

٠- البحث اللغوي

١- الأصول النظرية:

لقد كان البحث اللغوي، في هذا الاتجاه، يذهب إلى النظر في تطور الكلمات. وإنه من أجل هذا، فقد جعل ميدانه محصوراً في إطار تاريجي. ولكي يتم له هذا الغرض تماماً، فحصلولاً، فقد استعان بالمنهج المقارن الذي تلمس أوجه الصلة بين ألفاظ لغات مثل اللغات الأوربية واللغات الآسيوية، وبحث عن أواصر القربى بين السنسكريتية وعدد من اللغات مثل مجموعة اللغات الجermanية واللاتينية، أو مثل فروع اللاتينية كالفرنسية والإسبانية وغيرها. ولكن هذا المنهج لم يقتصر على هذا، ولم يقف عند هذا الحد. فقد جعل ميدان بحثه يقوم أيضاً في إطار لغة واحدة وما تفرع عنها من لهجات.

لقد كان هذا هو إذن الأساس النظري الذي قام عليه هذا الاتجاه. ولكن ماهي السمات الفارقة التي تميز بها من سواه؟ وماهي الخصائص البارزة التي جعلته يبدو أكثر التصاقاً بمفهوم العلم وإجراءاته من كونه مجرد ملاحظات تقف به عند حدود الظواهر دون النفاذ إلى قوانين حدوثها؟

٢- السمات الفارقة لهذا المنهج:

يمكّنا أن نقف على ثلات سمات رئيسة:

آ- لقد كان هذا المنهج يبحث عن التطابقات الصوتية والصرفية بين اللغات.
وكان يتطلع من بحثه هذا إلى إثبات الأصل الوراثي بينها.

بـ إن السعي الحثيث لتحقيق هذا الهدف استند إلى أصل مادي تجلّى في وجود الوثيقة التاريخية.

جـ- لقد أدى هذا النوع من البحث والمعاينة الذي يقوم على تتبع الواقع عبر الوثائق، إلى إحداث قطعية نوعية مع طرق النظر إلى اللغة، كانت تصل بالبعد الميتافيزيقي، وتعتمد على التخييل.

وبقول آخر إن البحث عن أوجه القرابة، جاء من تلمس الواقع نفسها، وليس من افتراض أصل غبي كانت الكنيسة تُحاجج به. وإننا لنرى أن هذا المنهج، إذ أحدث هذه القطعية، فقد افتتح عصراً جديداً للعلم. وإن هذا ليتأكد لنا عندما نعلم أنه وجد ضالته في مذهب داروين التطوري، فاستعان به لدراسة السمات الوراثية المشتركة بين عدة لغات. كما وجدها أيضاً في المذهب التجربني، الذي أثّل به النتائج التي وصل إليها عن طريق استخدام الوثيقة التاريخية، والوقوف مادياً على الواقع اللغوية.

وهكذا نجد أنفسنا بين مذهبين يبحثان في إطار واحد:

- الأول، وهو مذهب القواعد المقارنة.

- الثاني، وهو مذهب اللسانيات التاريخية.

ولإعطاء كل واحد منها نصيبيه في البحث الذي يعود إليه، يمكننا أن نقول: كان مذهب القواعد المقارنة تطوريًّا. ولذا، فقد رأى في الظواهر اللغوية ما كان قد رأه التطوريون في الظواهر الطبيعية نفسها. وهذا ما يفسر اتجاهه إلى العلوم الطبيعية ومفاهيمها التي سادت وشاعت آنذاك. فأخذ ينهل منها طريقة في التحليل، وأسلوباً في النظر. فكانت اللغة عنده كما الكائنات الحية في الطبيعة، لها حياتها، ونموها، وموتها. ولذا، تحدث عن الأسر اللغوية والعوامل الوراثية، وافتتح مجال البحث لما يعرف اليوم باسم اللسانيات البيولوجية.

وأما المذهب التاريخي، فقد رأى أن علاقات القربي امتداداً زمنياً وتعاقباً، يغطي مساحات زمنية قرنية. فابعه إلى الوقوف على التسلسل الزمني عبر التاريخ. وجعل اهتمامه قائماً فيه، ولذا، فقد أخذ يقرأ الظاهرة اللغوية عبر هذا التسلسل. وإذا ذاك اكتشف أن علاقات القربي بين مجموعة لغوية واحدة، إنما هي نتيجة لتحولات طارئة، وجدت قبل الوجود التاريخي، والفعلي، والمستقل لوجود كل لغة من لغات هذه المجموعة أو تلك. ولقد جعله هذا الأمر يستمسك بالوثيقة التاريخية ويعمل عليها، ودفعه إلى الغوص في أعماق التاريخ السحيقة.

ولكن ما يجب أن نبه إليه، هو أن مع هذا الأسلوب في النظر، بدأت تظهر حياة اللغة وتتطورها، لا كالأشياء في الطبيعية، وإنما كالمنظومات لها حياتها الخاصة وتتطورها الخاص. وسيكون لهذا الأمر أثر بالغ على تغيير مسار الاتجاهات اللسانية لاحقاً.

وخلاصة لما تقدم نقول: إن كثيراً من الباحثين قد دمج بين المذهبين. و فعل ذلك فنديرس أيضاً، ذلك لأنه كان قد رأى أن المذهب المقارن ليس "إلا امتداداً للمنهج التاريخي في الماضي. وأنه يهدف إلى أن يوسع استدلاله لينتقل به من عصور تاريخية ينطبق عليها، إلى عصور لا تملك عنها آية وثيقة"(2).

٠- البحث الدلالي

لقد ظهر البحث الدلالي بوصفه علمًا في الدراسة التي تقدم بها ميشيل بريال عام 1883 بعنوان "القوانين العقلية للغة: نبذة دلالية".

ونلاحظ أن العلم الدارس للمعنى، بدءاً من هذه الدراسة، قد حصل على مسماه، وهو "علم الدلالة". كما نلاحظ أيضاً أن التاريخ الذي ظهرت فيه هذه الدراسة، قد صار تاريخاً مليلاً علم الدلالة نفسه.

وإذا تأملنا هذا التاريخ، فإننا سندرك أن هذا العلم الناشئ قد ظهر في القرن التاسع عشر. فكان بهذا مرادفاً للدراسات اللغوية ومسارقاً زمنياً لها. وإن

هذا يعني أنه وجد في المناخ العلمي نفسه الذي وجدت فيه، فتأثر بما تأثر به، وخضع في مناهج مجتمعه لما خضعت له. وإن الباحث في الأصول والمظان الأولى ليحسب، والحال كذلك، أن هذا العلم قد قام ظللاً للدراسات اللغوية ورداً لها. ولقد ينتدلي على هذا مما جاء في سماته المنهجية الكبرى مشابهاً لما كانت هي عليه في تلك الفترة.

ولكتتنا، مع ذلك، يجب أن نشير إلى أمر جدير بالاهتمام: إن الميدان الذي اخترنا به هذا العلم وخطه لنفسه، هو ذلك الجانب الذي لم تنشأ اللسانيات التاريخية أن تعامل به. وما كان ذلك كذلك إلا لأنّ كُلَّاً من منظورها، يشغل حيزاً تصعب السيطرة عليه، مثل الأصوات أو الصيغ التي تتشكل بها الأصوات في الكلمات. والسبب لأنّ الأصوات تمثل الوجه المادي للغة. وإنها إذ تكون كذلك، لتفسح المجال واسعاً أمام الباحث في اللسانيات التاريخية لكي يقف عليها ويتابع تطورها عبر التاريخ. وأما المعنى، فإن الأمر فيه ليس كذلك. فهو ليس مادة كالمواد. وهو لأنّه كذلك، قد لا يتسع تكويناً بالضرورة مع ما يتسع به المواد. ولهذا، فهو لا يخضع نشأة، وتطوراً، وحياة إلى ما تخضع إليه الأصوات في تحلياتها المادية. ولما كان هذا هكذا، فقد استند علم الدلالة، في هذه المرحلة من مراحل تكوينه عند بريال، إلى علوم خارجية أخرى مثل البلاغة والفلسفة. فلابدّ بهذا بين مقتضيات المنهج التطوري المتبع في البحث آنذاك، ومقتضيات الموضوع، أي المعنى، الذي يشكل هدف هذا البحث. وهذا أمر ما كانت اللسانيات التاريخية لتهذب إليه.

ولقد تقوينا هذه الملاحظة إلى ملاحظة أخرى لا تقل عن الأولى أهمية، نوجزها كما يلي: إن علم الدلالة، على الرغم من خصوصه منهجاً لما خضعت له اللسانيات التاريخية، ليعد بسبب موضوعه، بداية خلخلة في المنهج الذي سارت الدراسات اللسانية التاريخية. ولما كان الأمر كذلك، فقد رأينا أنه كان واحداً من الأسباب التي دفعت بالدرس اللساني نحو اتجاهات أخرى في مراحل لاحقة.

وإننا إذ نكتفي بهذه الإشارات واللاحظات، نود أن نعود إلى هذا العلم، فنصف الدور الذي قام به في إطار اللسانيات التاريخية. ولقد نستطيع، عند التأمل، أن نقف معه على لحظتين من لحظات اشتغاله: الأولى تاريخية. والثانية تطورية.

آ- اللحظة التاريخية، وقد تميز اشتغال علم الدلالة فيها بما يلي:

- 1- إنه كان يرصد العلاقات المتتابعة بين الأصوات التي لم يلحظها الوعي الجمعي في الكلمات.
- 2- وكان يلقي الضوء على هذه العلاقات المتتابعة تلك التي يمكن أن تتبادل فيما بينها. وبذلك يتمكن من المقارنة.
- 3- وأخيراً، إنه كان لا يأبه، حين يرصد العلاقات المتتابعة التي تتبادل فيما بينها، بالبحث عن النسق الذي تتشكل هذه العلاقات به.

ب- اللحظة التطورية، وقد حمل علم الدلالة فيها السمات التالية:

- السمة الأولى، وقد تحدد فيها علم الدلالة بوصفه دراسة "لتطور" المعاني في اللغات.
- السمة الثانية، وقد تحدد التطور فيها بخضوعه إلى "قوانين" عامة.
- السمة الثالثة، وقد وجب فيها استخراج القوانين الخاصة بالظواهر الدلالية انطلاقاً من ملاحظة "وقائع" المعنى(3).

وكان من أشهر اللغات التي تناولها علم الدلالة بالبحث، وركز فيها على مفهوم القرابة، هي تلك التي اهتمت بها اللسانيات التاريخية نفسها، أي مجموعة اللغات "الهندو-أوروبية"، بمجموعة اللغات السامية. ولكنه طبق أيضاً في إطار اللهجات المتعددة للغة واحدة. ولقد تواشجت بعض بحوثه بأبحاث فقه اللغة،

حيث تناول الدرس فيها الجانب الدلالي لتطور الكلمات صوتاً واشتقاقاً، وكانت النصوص القديمة، الأدبية منها خاصة، هي عمدة الاستدلال فيه وأس أس البرهان.

المراجع:

M. Bréal: *Essai de sémantique*. Paris. Éd, Hachette 1897. -1

Gosephe Vendryes: *Le Langage*. Éd, Albin Michel. Paris. 1968. P328. -2

Irén Tomba Mecz: *La sémantique*. Éd, Que Sais-je No 655. Paris. 1988. P13. -3

اتجاهاته علم الدلالة الغربي

2

اتجاه اللسانيات البنوية

٠- البحث اللغوي

آ- الأصول النظرية:

لا بد للمرء عند الكلام عن الأصول النظرية للاحتجاهات البنوية في اللسانيات، من أن يبدأ بسويسير. فهو الذي وضع هذه الأصول، وهو الذي دشن عصرًا جديداً للدراسات اللغوية. وقد أخذ عنه معظم اللسانين أو تأثر به. ولبيان ذلك، نوجز هذه الأصول في ثلاثة مبادئ:

١- لقد كانت اللسانيات التاريخية تقوم على جمع الواقع اللغوي لدراستها. غير أن سويسير لم يسر في هذا الاتجاه. فتركه مفضلاً عليه الإدلاء بأفكار نظرية تتعلق بمادة اللسان من جهة، وبالمنهج الذي يمكن أن يستخدم في دراستها من جهة أخرى.

ولقد دلت الأفكار التي جاء بها أنه سار بالدرس اللسانى خرو تقدمه العلمي. فبدل الاكتفاء بالوقوف على الواقع اللساني، بحمد أنه قد مضى إلى إنشاء وجهة نظر عن الواقع التي تشكل مادة الدرس اللسانى. وإنه لمن "أجل ذلك، وتنفيذاً لهذا الغرض، أعد إطاراً عاماً، تحول فيه الواقع من وجودها المتعين إلى وجود تصبح فيه موضوعاً نظرياً. ولقد بحمد من المبادئ المعروفة عنه بهذا الخصوص قوله "إن وجهة النظر هي التي تبدع المادة"(١).

2- ومن الأصول التي وضعها سوسيير، نجد تأكide على ضرورة استقلال اللسانيات بوصفها علمًا. ولكي يكون ذلك كذلك، فقد حدد ما يجب أن تكون اللسانيات عليه. ورأى أن كل تفكير لساني، مطالب لكي يصبح تفكيراً علمياً، أن يستنهض متصوراته من داخل المادة المدروسة. كما أن عليه، وبالطريقة نفسها، أن يؤسس مناهجه التي يستخدمها في تحليله الخاص(2). وإلا يكن ذلك فإن أي تفكير لن يرقى إلى مستوى العلم. ومن هنا، نجد أن سوسيير قد سعى في تفكيره النظري إلى ضمان استقلال اللسانيات علمًا، ووضعها في مصاف العلوم الأخرى. ولما كان له ذلك، رأينا أن اللسانيات قد تجردت من أن تكون تبعاً لغيرها في حصولها منشأ، ونهضت بنفسها في دراستها منهاجاً. وكان من نتائج هذا التوجه أن أحدث سوسيير بلسانياته العلمية قطيعة معرفية مع الأسس والمبادئ التي قامت عليها الدراسات التاريخية والتطورية للغة.

3- لقد حدد سوسيير ميدان الدرس اللساني، ورأى أنه يتمثل في كل ظواهر اللسان في كل اللغات، وفي كل الأزمنة، وبوساطة كل الأشكال التعبيرية. ولما كان هذا هو التوجه، فقد جعل من اللسانيات درساً وصفياً، أي يدرس الجمل المنجزة فقط ويخلل بنها.

بـ- السمات الفارقة للسانيات البنوية:

لقد استفادت، إذن، كل المدارس البنوية من الأصول التي وضعها سوسيير. ومع أنه يمكن أن نقسم هذه المدارس إلى مرحلتين تعبران عن توجهين متباغبين للدراسات البنوية، إلا أنها نستطيع، على الرغم من ذلك، أن نقف على بعض السمات المشتركة بينها، والتي تميزها من بواها. وما كان ذلك كذلك إلا لأن المطلقات الأساسية لدى كل المدارس اللسانية كانت إما واحدة، أو متقاربة. فلقد نظرت اللسانيات البنوية إلى اللغة من خلال بعدها الأنثي السانكروني. فاهتمت نتيجة لذلك بالبنية والنسلق. إلا أن بعضها ذهب مذهباً توزيعياً. وقد كان هذا في المرحلة الأولى للسانيات البنوية، وهي المرحلة التي شنقت عندها

هنا. وسنترك إلى فقرة تالية قواعد تشومسكي التي ذهبت مذهبًا توليدياً، مع أنها تشتراك مع اللسانيات البنوية ومدارسها في السمات التي سنذكر بعضًا منها:

1- اللغة

تنظر اللسانيات البنوية إلى اللغة بوصفها نسقاً من الإشارات. وإن التحليل عندها لا يقوم على تبع الظواهر اللغوية عبر التاريخ، ولكنه يقوم على البحث عن العلاقات التي تربط العناصر اللغوية داخل النسق.

أما ما يتعلق بمفهوم اللسانيات البنوية عن اللسان، فإنها ترى أنه ينقسم إلى قسمين:

- القسم الأول، ويتضمن اللغة. وترى اللسانيات البنوية أنها تمثل النظام، كما تمثل الجانب الاجتماعي للسان.

- القسم الثاني، ويتضمن الكلام. وترى اللسانيات البنوية أنه يمثل الأداء، كما يمثل الجانب الفردي للسان.

2- الإشارة

لم تكن اللسانيات البنوية لتنظر إلى اللغة بوصفها مدونة أو قائمة من الألفاظ التي تتناسب مع الأشياء. فالإشارة اللسانية، بالنسبة إليها، لا تتصل مباشرة بموضوعات العالم الخارجي الذي تخيل إليه. ذلك لأن اللغة كما يرى سوسيير "لا توحد بين اسم وشيء ولكن بين مفهوم وصورة سمعية"(3). وهو ما يسمى الأثر النفسي للصوت المادي. ولذا، يجب أن نلاحظ أن اللغة في اللسانيات البنوية تتكون من "وحدات خطية" لا تعطي نفسها مباشرة. وما كان ذلك إلا لأن اللغة تمثل لتكلمتها كتلة غير منقسمة وعليه أن يقوم بتجزئتها. ومن هنا فقد كانت اللغة تمثل بالنسبة إلى سوسيير "سمة غريبة ومدهشة". هذه السمة تجلّى في كونها لا تقدم كيئونات يمكن ملاحظتها مباشرة من غير أن نشك بالأخرى في وجودها"(4).

وإذا جئنا إلى الإشارة نفسها، فسنجد أنها تكون من "دال" يمثل الصورة السمعية، أي الصوت، و"مدلول" يمثل المفهوم، أي المعنى. وهكذا نجد أن اللسانيات البنوية تستبعد من دائرة دراساتها الشيء الذي يمثل "المرجع" ولا تعتد بوجوده. ويمكننا، بناء على ما تقدم، أن نقف على ثلات سمات للإشارة اللسانية:

- السمة الأولى: إن من أولى سمات الإشارة اللسانية كونها قسرية. وإنها تكون كذلك لأن العلاقة فيها بين الدال والمدلول غير مبررة. فإذا نظرنا إلى الدال "شجرة" الذي تسجله الحروف المكتوبة، فلن نجد أي شيء فيه يربطه بالتصور "شجرة" ارتباط العلة بالمعلول. ذلك لأن المدلول نفسه يستطيع في لغة أخرى أن يتمثل في دال آخر.

- السمة الثانية: إن الإشارة اللسانية إشارة خطية. ولقد يعني هذا، كما يرى سوسير، أنها تغطي امتداداً يسير في بعد واحد ويكون قابلاً للقياس. وهي إذا كانت كذلك، فإنها تمثل خطأ لا يقع خارج الزمان ولكنه يجري فيه.

- السمة الثالثة: تتضمن الإشارة اللسانية بعداً اجتماعياً به تصبح دالة. فالقسرية فيها لا تستند إلى اختيار فردي للمتكلم، ولكن إلى تواضع اجتماعي يتم في الأغوار البعيدة للحياة الاجتماعية، وقد لا يعلم عنه أحد شيئاً. ولو لا أنها كانت ذات سمة اجتماعية، لما أمكن لعملية الاتصال بين المتكلمين أن تكون ممكناً، ولذهب إذن كل متكلم بذاته مذهباً منفرداً وحمله معنى منفرداً، ولصار الاتصال الإنساني مستحيلاً.

3- النسق والآلية:

تطلق كل اتجاهات اللسانيات البنوية في دراسة اللغة من مبدأ سوسير القائل إن "كل لغة هي نسق لا يعترف إلا بنظامه الخاص" (5). ولقد ذهب سوسير، انسجاماً مع رؤيته فكراً ومنهجاً، إلى دراسة اللغة من خلال نسقها..

ورأى أنه لا بد، لكي ينفذ إلى هذا، من ثبيت النسق في الآنية ودراسة الواقع اللغوية تحت أشكالها الساكنة. ولقد تابعت المدارس البنوية سوسير في هذا الأمر. وقام معظمها بتحليل علاقات الإشارات داخل النسق بدلاً من تحليل هذه العلاقات عبر الزمن. وبهذا صارت دراسة الإشارات تعني النظر إلى وجودها المشترك زمنياً (سانكروني) وليس النظر إلى وجودها المتتابع زمانياً (دياكروني).

٠- البحث الدلالي

آ- انقلاب في المفاهيم:

انطلق البنويون الدلاليون من مبدأ سوسير الذي عرضناه آنفاً في البحث اللغوي. هذا المبدأ الذي يقول إن "اللغة نسق لا يعترف إلا بنظامه الخاص". ولقد أدى اتخاذ هذا المبدأ منطلقاً إلى حدوث انقلاب كبير في البحث الدلالي الغربي كله. ولكن، على الرغم من ذلك، لم يحدث قطعية معرفية تامة مع البحث الدلالي السابق عليه، والذي كان قائماً في الدراسات الدلالية التاريخية.

لقد كان النظر إلى المعنى، قبل البنوية، يقوم على ثلاثة أسس:

١- المعنى حقيقة تلازم الكلمات. وإن هذا يعني أن اللفظ إذ يملك حقيقته، فإنه يحيل المعنى الملازم له إلى ملكية خاصة. وإذا ذاك يتواشحان، فلا يفارق المعنى لفظه ولا يفارق اللفظ ملكيته.

٢- إن معنى الجملة يأتي من اجتماع الكلمات الحاملة لحقائقها فيها. ولقد يعني هذا أن المعرفة التي تقدمها الجملة على شكل معلومة، أو خبر، أو فكرة، إنما تكون اجتماعاً لعدد من المعاني الجزئية التي يكون اجتماعها معرفة أعم، ومعلومة أشمل، وخبرًا أجمل، وفكرة نهائية.

٣- أما عن أصل المعنى، وقصده، وغايته، فذلك أمر يقسم في العقل الإنساني، وتغير عنه ممارسة هذا العقل لنشاطه في الحياة الإنسانية.

ومن هنا، فقد استعاضت الدلاليات البنوية عن مفهوم اجتماع الكلمات في تكوين معنى الجملة، بمفهوم العلاقة بين الكلمات في تكوين معنى الجملة. ولقد طور هذا الأمر مفهوم المعنى نفسه. فلم يعد مما تملّكه الكلمة وتساهم فيه باجتماعها مع غيرها. في تكوين معنى الجملة، ولكنه صار تلك العلاقة التي ترتبط بها الكلمة مع غيرها من الكلمات داخل بنية الجملة. وبهذا حلّت ثلاثة مفاهيم جديدة محل المفاهيم القديمة. وإننا لترأها كما يلي:

1- لقد حل مفهوم النسق محل مفهوم التجمّيع.

2- وحل مفهوم المعنى المحدث في الآنية الزمنية للكلام محل مفهوم المعنى المتتطور في الزمانية التعلّقية.

3- وحل مفهوم العلاقة بين الكلمات محل مفهوم الملكية الذي يجعل المعنى حقيقة ملزمة للكلمات.

بـ- ملاحظات نقدية:

1- البنويات الدلالية في جيلها الأول.

لقد كانت البنويات الدلالية في جيلها الأول خليطاً من بعض المنطلقات الأساسية للدلاليات التاريخية ومن مفاهيمها الخاصة التي، في تلك المرحلة، لما تسمى اكتمالاً بعد. وإن هذا يعني أن الدلاليات البنوية كانت أقل درجة من الدراسات البنوية للغة في إحداث قطيعة مع الاتجاه التاريخي. ولعل سبب ذلك يعود إلى افتقارها، في ذلك الحين، إلى رؤية متكاملة خاصة بها، كما يعود إلى تأسيس منهجي واضح المعالم على غرار المنهج الوصفي للسانيات سوسير.

كان الجيل الأول للدلاليات البنوية يشاطر اتجاه الدلاليات التاريخية منظوره اللغوي. وكان يرى، كما كان ذلك يرى، أن اللغة مجموعة من الكلمات. ولقد نعلم أن تصوراً كهذا لا يقترب في الحقيقة من الدراسة العلمية لواقع اللغة. والسبب لأن الدراسات البنوية نفسها، بدءاً من سوسير كما رأينا،

قد أكدت أن اللغة نظام من العلامات ونسق من الإشارات وليس مدونة من الكلمات. فالمتكلم لا يتكلم بكلمات أو بالكلمات فقط، ولكنه يستخدم النظم اللغوي لبناء علاقات بين الكلمات بها يودي مبتغاها دالة ومقصوده معنى.

ولما كانت الكلمة هي هدف الجيل الأول من الدلاليات البنوية، فقد جعل هذا الجيل ميدان الدلالة محصوراً في المعجم بادئ ذي بدء. وإذا علمنا أن علم الدلالة المعجمي كان يستمد مادته من تاريخ الكلمة وتطورها من جهة، ومن صيغتها من جهة أخرى، فإننا نجد أن الجيل الأول للدلاليات البنوية قد حاكي الدلاليات التاريخية في النظر إلى الكلمة داخل مدونة الدلالة التمايزية لتطور الألفاظ.

ولكنه، مع ذلك، فقد أضاف خطوة أخرى إلى الاتجاه الأول تعد أكثر تقدماً. ولقد بحثت هذه الإضافة في نظره إلى الكلمة أيضاً في بعدها الآني. وإن هذا البعد ليتمكن الباحث من اكتشاف دلالات للكلمة يدعها المتكلّم، لم تكن موجودة في المعجم التاريخي.

ولكي نوجز العلاقة بين الاتجاه التاريخي والجيل الأول للدلاليات البنوية، يمكننا أن نقول: لقد انشغل الاتجاه التاريخي بالكلمة وتطورها. ولذا، فقد أمكن النظر إليها، بناء على هذا المنظور، بأنها تمثل شكلاً مستقلاً ودالاً. ونلاحظ أن الجيل الأول للدلاليات البنوية قد انشغل بالكلمة كما انشغل بها الاتجاه التاريخي، ولكنه لم يقف عند هذا الحد. فقد أضاف إليه بعداً آخر يتعلق بالكلمة، من غير أن يلغيه أو أن يحدث قطعية معرفية معه، وذلك على غرار تلك التي أحدها سوسيير في الدرس اللغوي. ولقد تجلّى هذا البعد بالنظر إلى الكلمة على أنها تشكل عنصراً من عناصر النسق الدلالي، من جهة، وأن معناها في استعمالها الآني إنما يأتي إليها من العلاقات التي تقيمها مع الكلمات الأخرى داخل النسق من جهة أخرى. وبهذا يكون المعنى ذاتياً فيها من جهة (وهنا نجد أثر الاتجاه التاريخي)، وتابعاً إلى النسق الذي تنتهي إليه والذي تمحشه جملة

العلاقات التي تقييمها فيه مع الكلمات الأخرى من جهة أخرى (وهنا نجد الأثر المخاص لاتجاه الدلاليات البنوية).

ولقد نعلم أن هذا الأمر يستدعي النظر إلى الكلمة من خلال مستويين: المستوى الأول نسقي. والمستوى الثاني استعمالي. ونلاحظ أن كل مستوى من المستويين يقوم على ازدواجية في النظر. فال المستوى النسقي يقف بالكلمة على محورين: الأول، زماني تعاقبي (دياكروني). والثاني، آني تزامني (سانكروني). فالكلمة في المحور الأول تكون ممثلة لكل تاريخ تطورها الدلالي وحاملة له، وهي تكون في المحور الثاني على ما تكون عليه دلالتها في الزمن الآني لحضورها.

وأما المستوى الثاني، فهو أيضاً يقف بالكلمة على محورين: الأول، استبدالي (Paradigmatique). والثاني، تركيبي (Syntagmatique). فالكلمة في المحور الأول تكون ممثلة لعدة احتمالات، ومحكمات، واحتيارات دلالية. وإنها لتعود من هذا المنظور مخزوناً دلائياً في حيز الموجود بالقوة. وإن معانيها الممكنة لتكون في حالة تربص لما يقع عليه الاختيار منها. وأما في المحور الثاني، فتكون فيه على ما يكون عليه استعمالها توزيعاً ووظيفة ضمن التركيب. وهو اختيار يقوم به المتكلم لمعنى الكلمة من خلال التركيب الذي يضعها فيه.

وبهذا تكون الدلاليات البنوية في جيلها الأول، قد أضافت بعدها آنهاً وتركيبياً إلى الكلمة، لم تكن الدلاليات التاريخية لتعني بها. ولكن هذا يعني أيضاً أنها كانت في وقت واحد نسيجاً أمشاجاً من معطيات الاتجاه التاريخي من جهة، ومن معطياتها الخاصة من جهة أخرى(6).

وإننا لنرى أن هذا الأمر سيترك أثراً بالغاً على توجه المدارس الدلالية البنوية في جيلها الثاني. فبعضها سيعامل مع دلالة الكلمة من خلال النسق الآني لحضورها. وسيركز مجده واهتمامه على السياق المقامي والاجتماعي بوصفه نسقاً يعكس في النسق الكلامي الدلالات الآنية لاستعمال الكلمة. وبعضها الآخر سيأخذ بالتركيب. وسيركز مجده واهتمامه على السياق اللساني والكلامي بوصفه نسقاً تتجلى فيه دلالات الكلمة من خلال علاقاتها مع الكلمات

الأخرى. وستتعدد نتيجة لذلك وجهات النظر، وستتنوع الاختلافات على مقدار تنوع المقارب الدلالية للكلمة.

2- البنويات الدلالية في جيلها الثاني

لكي نقف على الفوارق بين الدلاليات البنوية في مرحلتها، نحتاج إلى معرفة السمات الأساسية التي شكلت توجه الدلاليات البنوية في مرحلتها الثانية. ذلك لأن هذه السمات تعد على نحو من الأنحاء، بمقابلة المتطلقات النظرية والمبادئ الأولى لكل اشتغال دلالي يريد أن يتخذ لنفسه صفة "البنوية" في الدرس اللغوي.

لا تختلف البنويات الدلالية في جيلها الثاني عن البنويات الدلالية في جيلها الأول من حيث العناية بالألفاظ. ولكن البنويات الدلالية في جيلها الثاني حددت لنفسها مساراً يتسم بأكثر مع التوجهات المنهجية التي حددتها لنفسها في البحث اللغوي.

وبقول آخر، لقد أرادت البنويات الدلالية أن تطبق على البحث الدلالي الخطوات نفسها التي طبقتها اللسانيات البنوية على البحث اللغوي: ولذا يجد أن مصطلح "علم الدلالة" لم يلق منها كبير عناية، وأنها تركته لمن يعمل في مجال الدلاليات التاريخية على نحو ما فعل به ميشيل بريال مؤسس هذا العلم، والذي أراده علمًا مستقلًا. وتتفيداً لتوجهها، فقد سارت في طريقين:

- **الأول**، وأرادت أن تقيم فيه نسقاً دلائلياً للألفاظ، وبنية ترتبط الدلالات فيها بعلاقات تجعل كل لفظ جزءاً من المعنى الذي يؤديه داخل النسق، وذلك بحسب توزيعه ووظيفته.

- **الثاني**، وأرادت أن تحصر فيه الدلالات الآنية لاستخدام الألفاظ في اللغة. ولذا، فقد سعت إلى إنشاء ما يسمى "المعجمية" أو علم صناعة المعجم. وهو علم تخصص بدراسة الألفاظ في إطار دراسة العلاقات الآنية للمعنى.

وبهذا، فقد حل مفهوم المعجمية الذي يرى أن اللغة مكونة من وحدات معجمية مبنية، محل المفهوم اللغطي الذي يرى أن اللغة مكونة من ألفاظ يمكن أن تسجل لترخيص في مدونة.

ولقد نرى أن عدة تيارات ستتنازع هذا التوجه. وذكرت إيرين تامبا ميكز أن أهم انشقاق حصل فيه، إنما كان بين "أنصار مجموعة البني المتعددة والمستقلة أو أنصار الحقل، وبين أنصار البنية الإجمالية للمعجم" (7). فلقد كان كل فريق منهم يخوض صراعاً بين أطروحتين:

- **الأطروحة الأولى**، وتكون فيها البنى المعجمية بني مغلقة على نفسها. ويعني هذا أن عناصرها التي تكونها إنما تنتظم فيها إزاء بعضها فقط دون تدخل من أي عنصر خارجي. ولذا، فإن هذا الانتظام يعد نوعاً من الاشتراط. ويجب على العناصر أن تبادله فيما بينها، وذلك لكي تدل به على وجودها في البنية، ولكي يدل هو بانتظامها في البنية، على هذا النحو، بأنها تشكل نسقاً يتميز من الأنساق الأخرى.

ونلاحظ أن القواعد التي تسوس هذا النوع من البنى المغلقة لسانياً، هي القواعد الوظيفية. إلا وإن من خصائص هذه القواعد أن لا تغير أي نشاط خارجي حاف بهذه البنى ومتصل بها، أي مكانة أو اهتمام. ولذا، فهي لا تستند إلا إلى البنى نفسها لتفسير انتظام أي عنصر داخلها أو لاستنباط دلالة ما لهذا الانتظام.

- **الأطروحة الثانية** وهي على عكس الأولى. ولذا، فإن **البني** المعجمية فيها تكون مفتوحة لسانياً. ولقد يعني هذا أن ثمة شروطاً خارجية قد أثرت على انتظام العناصر داخل البنية على هذا النحو أو ذاك. كما يعني أنه بوساطة هذه الشروط الخارجية يمكن للمرء أن يفسر وجود أي عنصر داخل البنية أو استنباط دلالة ما.

ويجب أن نلاحظ أن هذه الأطروحة، تحقيقاً لهذا الغرض، قد تواشت بالضرورة مع "بني ذات نظام نفسي واجتماعي" (8).

المراجع:

-
- F.De Saussure: Cours de Linguistique générale. Éd, Payot. Paris. 1974. P 23. -1
- Fuchs / P.Le Goffic: Initiation aux problèmes des Linguistiques Contemporaines. Éd, Hachette. Paris. 1975. P 10. -2
- F. De Saussure: Cours de linguistique générale. P 98. -3
- . المرجع السابق. ص 149. -4
- . 143 . " " . ص 143 . " " . -5
- . Irène Tomba Mecz: la sémantique. P 21. -6
- . المرجع السابق. ص 22. -7
- . " " " . -8

اتجاهاته علم الدلالة الغربي

3

اتجاه النماذج اللغوية

٠ - البحث اللغوي

يمكن للمرء أن يقول إن كل النظريات "ما بعد البنوية" قد ولدت من منظور نceği توجه به العاملون في الحقل اللسانى إلى المدارس البنوية. وإنه ليتمكننا أن نضيف فنقول إن النظريات "ما بعد البنوية" قد تطورت هي نفسها بفعل النقد الذي وجه إليها أيضاً. ولقد يعني هذا أنها ولدت حاملاً لمنظور نقدي، وتتطورت بسبب افتتاح أنظمتها النظرية على المنظورات النقدية الكامنة فيها على سبيل الممكن، أو الجديدة التي قد توجه إليها، أو التي وجهت إليها بالفعل.

ولعل المثل الأكثر جدية الذي يمكن أن نمثل به لاتجاه النماذج اللغوية هو مدرسة القواعد التوليدية لتشومسكي. ذلك لأنها قد مثلت النموذج النقدي الذي توجهت به إلى النظريات الأخرى من جهة، والنظام النظري القادر على

استقبال وجهات نظر نقدية توجه إليه، فينفتح عليها ويتطور بها من جهة أخرى.

والجدير بالذكر أن النظرية التوليدية، نتيجة لبنائها النظري المزدوج على هذه الشاكلة، قد مررت بمرحلتين: الأولى، وهي مرحلة "البني التركيبية". الثانية، وهي مرحلة "النظرية المعيارية الممتدة".

ونلاحظ أن تشومسكي، في المرحلة الأولى، قد وضع نظريته "البني التركيبية" من خلال نقد مزدوج توجه به:

1- إلى البيويات الأوربية المتمثلة في المدرسة الوصفية التي أقامها سوسيرو وتابعها تلاميذه وخلفاؤه.

2- وإلى البيويات الأمريكية المتمثلة في المدرسة التوزيعية.

ولقد كان كتابه "البني التحورية" هو الكتاب الذي مثل تلك المرحلة. ثم جاء كتابه الثاني "وجوه النظرية التحورية" مثلاً للمرحلة الثانية. وكان قبله قد تلقى نقداً على كتابه "البني التحورية". فذهب إلى ادخال تعديلات على النظرية انتهت به إلى ما سماه "النظرية المعيارية الممتدة"، والتي ضمنها في كتابه الثاني. وكان من أهم التعديلات التي أحدها، هو إدخاله "المكون الدلالي" إلى نظريته في "البني التحورية".

ولكي يكون كلامنا واضحاً فيما يتعلق بالنماذج اللغوية، يجدر بنا أن نتكلم عن مرحلة البحث اللغري ممثلة بتشومسكي، ومرحلة البحث الدلالي ممثلة بكاتر وفودور.

٠- البحث اللغوي: نقد البيويات ونبيلاد القواعد التوليدية.

نشأ تشومسكي ضمن تقاليد المدرسة التوزيعية. ولقد اهتم في تلك الفترة، متأثراً بأستاذه زيلينغ هاريس، بالتشكيل الأساسي لمفاهيم هذه المدرسة. إلا أنه لم يلبث فيها طويلاً. فقد انقلب على هذه المفاهيم، واقتراح عوضاً عنها مفهوماً آخر ناب في النظرية اللغوية التي تبناها عن مفهومي الوظيفة والتوزيع. هذا

المفهوم هو "التليد". وقد شاع هذا المفهوم في اللسانيات المعاصرة، فعرفت نظرية تشومسكي باسم "القواعد التليدية".

ولكي نبين أهمية هذا المصطلح ومبررات اقتراحه، يجدر بنا أن نعود إلى الملاحظات النقدية التي أدلّ بها تشومسكي إزاء النظريات الأخرى، وجعلها سبباً لافتتاح عصر جديد في البحث اللغوي. وإنما نرى أنه يمكن للمرء أن يحصرها في ثلات نقاط.

١- المدونة ولقدّها:

لقد كان العمل بالمدونة والسعى لإنشائها من الأسس التي قامت عليها المدارس البنوية قبل تشومسكي. وما كان ذلك منها إلا لأنها في تنصيبها للواقع اللغوية قد اعتمدت الاستقراء منهجاً والتجريبية طريقة. فما المدونة، وما هي وجهة النظر النقدية التي تقدمها النظرية التليدية إزاء هذا المصطلح؟.

آ- تعريف المدونة

تعرف المدونة بأنها عدد محدود من العبارات. ولقد نرى أن اللسانين البنويين (المدرسة التوزيعية خاصة) عادة، كانوا يعملون على جمعها بغية تحليلها. وتعد هذه المجموعة المحدودة من العبارات نموذجاً تمثيلياً للغة. ولقد كانوا يستخدمونها أيضاً أساساً للوصف. كما كانوا يستخدمونها مثالاً تفسيرياً للغة التي يدرسونها. ومهما يكن من أمر، فإن المدونة هي مجموعة من الوثائق التي لا يتدعها اللساني من عند ذات نفسه لتكون شاهداً على صحة النظرية أو على صحة القاعدة كما في القواعد التقليدية، ولكنها مما يؤديه التكلم فعلأً، سواء كان ذلك عن طريق المشافهة، أم كان ذلك عن طريق المكتوب. وإن هذا الأمر ليعد ضرورة وشرطًا بالنسبة إلى المدارس التي تعتمد الاستقراء منهجاً والمدونة طريقة تجريبية لدراسة اللغة.

ويختلف استخدام المدونة باختلاف الغايات والميادين التي يحددها اللساني لنفسه. فهي إما أن تكون شاملة، وإما أن تكون انتقاء عيناً وتشيلياً. وهذا الأمر لا يتعلّق بارادة الدارس ورغبته، ولكن بطبيعة المادة أو الموضوع الذي يدرسها. فدراسة كلمات كاتب من الكتاب وتعابيره يعد أمراً ممكناً مهما تعددت أعماله الأدبية. وفي هذه الحالة تعد المدونة شاملة. وفي مقابل هذا، فإن دراسة كلمات الكتاب وتعابيرهم في عصر من العصور، أو في عدة عصور متعاقبة، الشفورية والمكتوبة، ليعد أمراً مستحيلاً. ولذا، فإن المدونة في هذه الحالة لن تشتمل إلا على بعض النماذج، ولن تكون سوى تمثيل انتقائي. هنا وإن المدونة لتسخدم الإحصاء والمعالجة الحسابية(1).

ب- نقد المدونة:

إن النقد الذي تقدمه النظرية التوليدية إلى المدونة بوصفها أداة من أدوات العمل اللساني يقوم على ثلاثة معاور هامة:

- إذا كانت المدونة تعرّف بأنها عدد محدود من العبارات، فإن اللغة، نظراً لآلية اشتغالها المتعددة وغير المحدودة، لا يمكن أن تختزل إلى عدد محدود من العبارات. وما كان ذلك كذلك إلا لأنها تمثل في انتاجها عدداً لا ينتهي وغير محدود من الجمل، تستحيل الإحاطة به. والسؤال الذي يطرح هنا بهذا الصدد هو كيف يمكن تمثيل العدد غير المتناهي من الجمل بعدد محدود منها؟ ألا وإن طرح هذا السؤال ليدل على الاستعمال الضيق للمنهج التجريبي، والذي ربما لا يستطيع أن يكون غير ذلك أيضاً. كما يدل على أن استخدام الاستقراء وسيلة مثالية هو أمر يدحضه الواقع اللغوي وينفيه.

- اللغة طاقة خلاقة، وهذه هي سمتها وخاصتها. ويدل على هذا أن المتكلم يستطيع بها، انطلاقاً من عدد محدود من القواعد وعدد محدود من الألفاظ أن يتلفظ بعدد غير محدود من العبارات. ولقد يعني هذا أن انشغال المدونة بجمع

العبارات لا بقوانيين انتاجها، سيجعلها غير قادرة على إدراك الوجه الخالق للغة.
وإذا ذاك لن تمتلك قدرة على التنبؤ والاستشراف.

- الكلام سلسلة لا نهاية من الانتاج اللغوي. وإن انقطاع الجملة من السلسلة لوضعها في المدونة سيجعل منها على مستوى التصور بنية مغلقة على نفسها. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه سيترتب على الوصف الذي تقدمه عنها أمران:

- الأول، وستعزل الجملة بموجبه عن امتدادها الطبيعي ضمن الكلام.
وهذا سيفقدتها بالضرورة بعدها الدلالي الذي يوفره لها سياقها اللساني.

- الثاني، وسيؤدي إلى تعطيل الطاقة الخلاقة للغة. والسبب لأن، اللغة إنما تكون كذلك لاستنادها إلى قواعد التكرار. ولما كانت المدونة تحول دون تكرار البنية فيها، فإن اللغة ستبدو، والحال كذلك، عدداً من البنى المحدودة لعدد من الجمل المحدودة.

ومن هنا، فقد يتبيّن لنا أن مثل هذا الإجراء يؤدي لا محالة إلى تعطيل الكلام بوصفه سلسلة لا نهاية للانتاج اللغوي. ولكي نوضح ما نحن فيه، نود أن نضرب على ذلك مثلاً: إن النّظام اللغوي للعربية يسمح للمتكلّم أن يتلفظ بجملة مستقلة، ولكنه لا يمنعه، في الوقت نفسه، من أن يتلفظ بعبارة تتضمن جملتين متراكبتين أو أكثر، وذلك كما في العبارة التالية: "إن الرجل الذي قابلته أمس، كان يحمل كتابي". وإذا كنا نرى هنا عدداً من الجمل قد افتتحت على بعضها بنية، فذلك لأن النّظام اللغوي يسمح بالتكرار. وإنه ليكون كذلك إذا أراد المتكلّم أن يضع إضافة على عبارته. ولقد يعني تكرار القاعدة المستخدمة في البناء، أن النّظام اللغوي يسمح بانتاج جمل تمتلك قدرة لا نهاية للتواصل في السلسلة الكلامية، تتطابق مع مقدار حاجة المتكلّم للتعبير عن مقصوده. وهذا أمر يترتب عليه انتاج ما لا نهاية له من الجمل. وهكذا سنجد أن العبارة التي ذكرناها آنفاً، تمتلك قدرة يمنحها لها النّظام اللغوي، لكنها تترتب بها في سلسلة الكلام "إن الرجل الذي قابلته أمس، كان يحمل كتابي الذي كتبته في سنة كذا"،

والذي تكلمت فيه عن فترات من فترات حياتي. وإنها لفترة تعبّر عن كذا وكذا، مهما يمكن للمرة أن ينظر إليه ... إلى آخره".

إن تصوراً كهذا الذي يراه تشومسكي للغة يفوق حدود المدونة التي تستند إليها البنويات عموماً، والبنيويات التوزيعية خصوصاً.

2- المعرفة اللغوية

تشكل المعرفة اللغوية واحدة من القضايا الهامة التي يقوم عليها افتراق المدارس اللغوية. فبعض المدارس يرى أن اللغة تقدم معرفة من خلال شكل انتظام الوحدات اللغوية داخل العبارة. وإنها لترى أن هذه المعرفة تمثل المعرفة الموضوعية التي تقدمها اللغة عن نفسها. ولذا، فإن الدارس يدركها من خلال أشكال ظهورها في اللغات، بغض النظر عن المعنى، أو بغض النظر عن معرفته الخاصة باللغة التي يقوم بدرسها. والمثل الأكثر بساطة، والذي يمكن أن نقدمه توضيحاً لهذا الأمر، هو انتظام الضمائر مع الأفعال في العربية وفي غيرها من اللغات المجائية، حيث نلاحظ أن هذا الانتظام يتخذ شكلاً خاصاً تظهر فيه الوحدات اللغوية وتطرد: "أكلتُ، أكلتَ، أكلت، أكل، يأكل، أكلت، إلى آخره".

ولكن، ثمة مدارس أخرى ترى أن المعرفة اللغوية لا تم بعزل عن متكلم اللغة نفسه. وما كان ذلك منها إلا لأنها كانت لا ترى اللغة شكلاً لانتظام العبارات فقط، ولكنها شكل يتضمن معنى إليه يكون الاحتكام في ثلاثة أمور:

1- في انتظام الوحدات اللغوية داخل العبارة.

2- وفي تمييز هذه العبارات من بعضها نحوً به يتم انمازها.

3- وفي استخدامها لما جعلت له ميسرة داخل الخطاب.

ومادامت هذه القضية تملك هذه الأهمية، فستحاول أن توجز القول فيها من خلال نقطتين: الأولى، وتعلق بدور المتكلم للغته في بناء المعرفة اللغوية. الثانية، وتعلق بمعطيات النظرية التوليدية الدالة على هذا الدور:

آ- دور المتكلم في بناء المعرفة اللغوية

تستبعد المدرسة التوزيعية عن حقلها الوصفي معرفة المتكلم بلغته. فمنهجها يتحدد بالنظر إلى تألف الوحدات اللغوية فيما بينها داخل العبارة. وأما النظرية التوليدية، فإنها على خلاف ذلك تقوم. فهي لا تنظر إلى اللغة بوصفها مجموعة من العبارات فقط، ولكن بوصفها جملة من المعارف التي تتعلق بهذه العبارات أيضاً⁽²⁾. وإن هذه المعرف ل تكون عند المتكلم للغته قائمة. ولكنها لا تتحذ عند كل متكلم بلغته إلى صياغتها النظرية سبيلاً. ولقد سمى تشومسكي هذه المعرف "الكفاءة اللغوية - *La Compétence Linguistique*". ألا وإن المتكلم للغته الأم ليس قادراً على صياغة هذه الكفاءة أن يميز باستخدام حده اللغوي بين أمرين يدلان تحديداً على وجود هذه المعرفة العارية من الإنشاء المنطقي أو الصياغة النظرية:

- إنه يستطيع أن يميز العبارات الملتبسة من العبارات ذات التأويل الواحد.
- وإنه يستطيع أن يميز كذلك العبارات التي تمثل في بنائها من العبارات التي تختلف نحواً في بنائها⁽³⁾.

ولقد نعلم أن النظرية التوليدية تستند إلى هذه المعرفة في بناء نموذجها. ومادام ذلك كذلك، فيجب أن نلاحظ أن المعرفة الخدبية تتصف بما يتصرف المحس به هو نفسه، ولذا فهي:

- 1- "مباشرة، وواقعية، وناتجة عن التنظيم الداخلي العفوي للإدراك".
- 2- وإنها تمثل في الحال اللغوي "نشاطاً ذهنياً ثيناً". ويجب على المرء أن يجتهد في تلمسها. والسبب لأنها أكثر سرعة من المحاكمة المنطقية. وهي مادامت هكذا فإنها تستطيع أن تتألف جيداً مع النشاط اللسانى. ولقد نعلم أن هذا النشاط يتطلب حيوية ذهنية كبيرة سواء كان ذلك على مستوى تفكيرك الرسالة، أم على مستوى تنميتها وذلك لكي لا يتقدر المتكلم"⁽⁴⁾.

بــ المصطلحات

لقد استطاعت النظرية التوليدية أن تضع جسراً يصل بين اللغة ومتكلمها، وذلك بإبداع مصطلحين هما: "الكفاءة" و"الأداء". وإذا كان هذان المصطلحان يقابلان مصطلحي "اللغة" و"الكلام" عند سوسير، إلا أنهما في هذه المقابلة لا يقصيان دور المتكلم في انتاج المعرفة اللغوية من جهة، وفي تحويل هذه المعرفة إلى ممارسة كلامية تجعل منه الأس الأول لقيام النظام اللغوي نفسه من جهة أخرى. ولقد بخلى موقف النظرية التوليدية هذا كرد علمي على شكلانية المدرسة التوزيعية التي ألغت دور المتكلم معرفة وابحازاً.

1ـ الكفاءة – La compétence

يمكننا، مبدئياً، أن نسوق ثلاثة تعريفات للكفاءة. وسنلاحظ أنها تتحدث عن ثلاثة جوانب متميزة إلا أنها تتحدث عن جوانب في الكفاءة نفسها تشكل مفهومها. كما سنلاحظ أن جميعها يركز على شيء واحد، وإن كان ما تتحدث عنه يتحدد بموضوعه الخاص. هذا الشيء هو المتكلم.

ـ التعريف الأول، وهو تعريف معرفي للكفاءة. إنه يقول: "الكفاءة هي المعرفة الضمنية التي يمتلكها أي متكلم – سامع عن لغته"(5).

ـ التعريف الثاني، وهو تعريف تقني للكفاءة. إنه يقول: الكفاءة "نسق مُستَبْطَنٌ" من القواعد. وإنه ليسمح لعضو محدد (الدماغ) أن ينتج وأن يفهم عدداً غير محدود من العبارات.

ـ التعريف الثالث، وهو تعريف اللغة لذاتها وخصوصها. إنه يقول: "إن نبرة اللغة وقراءاتها هي في الجمجمة بين صوت ومعنى بشكل خاص". ولذا يمكن القول: "إن أي شخص يمتلك هذه اللغة"، لا بد أن يكون "قد استبطن الآلة (نسق القواعد)" التي يقوم الكلام بها. وإنه سيكون، الحال كذلك، قادرًا على الجمجمة بين الصوت والمعنى ^{والمجتمع} صحيحًا"(7). فإذا كان له هذا وصح له

ذلك، فإنه سيكون ممتلكاً لكتافة لغوية، أي سيكون قادراً على الكلام بلغته الأم.

الـ *Performance*.

2- الأداء – *La compétence*

كما ارتبطت الكفاءة بالمتكلم، فإن الأداء قد ارتبط به أيضاً عن طريق ارتباطه بكتافة اللغة. وإن ليكون بهذا المعنى دلالة الإنجاز على منجزه، أو دلالة الكلام على متكلمه، أو دلالة الخطاب على متلفظه. ولما كان ذلك كذلك، فقد عرفت النظرية التوليدية الأداء بأنه: "سيرورة تنفيذية تتنقل الكفاءة بها من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، بغية إنتاج العبارات وتأويلها، وذلك في إطار شروط واقعية للإيصال، أي بوساطة متكلمين في مقام من المقامات" (8).

يضع هذا التعريف بين أيدينا جملة الأمور التالية:

- ٠ - إن الأداء تجلي كلامي لكتافة المتكلم. وإن إذ يكون كذلك، يدخل في تماس مع مصطلحات أخرى، كانت اللسانيات الحديثة قد تبنتها. فهو يتداخل معها دلالة، وهي تقاطع معه مفهوماً. ولكنه يتميز منها في الوقت نفسه. ولرصد هذا -دون توسيع- سقف مع مصطلحات سوسيير مقارنين ومقاربين، ومميزين ومفارقين:
- ١- إن مصطلحي الكفاءة والأداء عند تشومسكي يوازيان مصطلحي اللغة والكلام عند سوسيير. وعند المعاينة نلاحظ أن هذه المصطلحات تدور في حقل دلالي ومفهومي واحد. فالكتافة تعني جملة القواعد اللغوية، واللغة لا تتجاوز هذا المعنى عند سوسيير. والأداء يعني جملة العبارات التي يتلفظ بها المتكلم باستخدامه قواعد اللغة، والكلام يعني إنجاز المتكلم لكتلامه بالاستناد إلى قوانين اللغة. وهكذا، فإن التداخل بين هذه المصطلحات دلالة والتقاء بينها مفهوماً يبدو واضحاً.

2- إن التداخل الذي لمسناه بين هذه المصطلحات آنفًا، لا يمنع أن يقوم بينها تمایز، لا يتصل هذه المرة بالحقل الدلالي والمفهومي للمصطلح، ولكن بالإجراء اللساني نفسه وما يترتب عليه من توجيه للعنابة واختلاف في المنهج. فسوسيير يرى أن مهمة اللساني الأولى والوحيدة هي دراسة اللغة بوصفها نظاماً من القوانين. وإنه ليضرب صفحأً عن توجيه العنابة لدراسة الكلام. بينما نرى أن تشومسكي يربط المصطلحين بعلاقة جدلية يشف فيها كل طرف عن وجود الطرف الثاني. فدراسة الأداء (الكلام) تقتضي دراسة الكفاءة، أي دراسة القواعد التوليدية التي يكتسبها الفرد المتalking، ودراسة الكفاءة تقتضي دراسة الأداء، أي العبارات التي يتلفظ بها. ولقد يعني هذا أن مهمة اللساني لا تصرف عنده إلى طرف دون آخر.

• إذا كان الأداء تمثيلاً كلامياً لكتابه المتكلم، فإن دراسة الكفاءة، أي القواعد وحدها وتقنيتها لا تكفي لاتاج الكلام أو الأداء. ذلك لأن الاتاج اللغوي والتواصل اللساني الناتج عنه لا يتم في إطار معرفة المتكلم الضمنية واستخدامها فقط، ولكن في إطار سياق غير لغوي يتجاوز المعرفة اللغوية. هذا السياق هو السياق المقامي. ومن هنا، فإن تشومسكي كان يرى أن "استخدام اللسان يفترض، بدءياً، تاليفاً معقداً بين عدد من العناصر ذات طبيعة مختلفة". وإذا كان ذلك كذلك، فإن هذا يعني أن السيرورة القاعدية لا تمثل إلا عنصراً من بين عدة عناصر.

وهكذا، فإن النظرية التوليدية تخلّي أمامنا موقفين في الدرس اللساني:

1- إن دراسة اللسان لا تقتصر على جانب النظام اللغوي فقط ولكنها تتطلع إلى دراسة الكلام (الأداء) أيضاً وفي وقت واحد.

2- وإن هذه الدراسة لا تلود نفسها لغة وكلاماً، ولكنها تتعدي ذلك إلى المتكلم والسيناق المقامي الذي يتم الكلام فيه.

وإذا تأملنا، فسنجد أن هذه النظرية تقودنا إلى الترتيبة التالية: إن دراسة الأداء تتضمن دراسة الكفاءة. وإن دراسة الكفاءة تتضمن دراسة المتكلم من جهة ودراسة المقام الذي يتكلم فيه من جهة أخرى. وما دام هذا هكذا، فقد أقامت النظرية التوليدية جسراً يصل بين علم النفس وعلم النفس اللساني وبين علم الاجتماع وعلم الاجتماع اللساني أيضاً⁽⁹⁾.

3- اللغة بين الوصف والشرح

وأما ثالث النقاط التي ركزت النظرية التوليدية عليها اهتماماً فهي الشرح. وقد كان ذلك ردًّا منها على المدرسة التوزيعية التي كانت ترى أن مهمة العلم تقتصر على وصف الظواهر بغية تنظيمها وتصنيفها. ولقد كانت بهذا صورة مثلى لما يسمى "علم التصنيف - Taxinomie". ويدل على ذلك أيضاً أنها كانت تنظر إلى قواعد اللغة بوصفها تصنيفاً لمقاطع تمثل في الأصوات، والمورفيمات، والكلمات وبمجموع الكلمات، أي كل المقاطع التي تظهر في عبارات المدونة.

لقد كانت النظرية التوليدية تتطلع إلى هدف أكثر طموحاً من الوصف والتصنيف. فاللسانيات تحتاجة أن تقدم بفرضيات، قيمتها الأساسية تكمن في الشرح، وتعلق بالملكة التي هي في أصل النشاط اللساني⁽¹⁰⁾. ولهذا، فقد اقترح تشومسكي تعريفاً جديداً للنحو، ورأى أن جملة من القواعد التي إذا طبقت آلياً تنتج جملة قاعدية، أي مقبولة في لغة من اللغات.

وبهذا تكون اللسانيات قد انتقلت من سعيها الإحصائي للظواهر إلى النماذج القاعدية التي يوجبها تولد الظواهر.

٠- البحث الدلالي:

تعد نظرية الدلاليات التوليدية مرحلة وسطى بين مرحلتين مرت بهما النظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي. فقد كتب كاتز وفودور مقالاً بعنوان:

"بنية لنظرية دلالية - The structure of a semantique theory". وضعها فيه الأسس الأولى التي أثرت إيجاباً في النظرية التوليدية. والجدير بالذكر، فيما يخص هذا الأمر، أن هذه المقالة قد نشرت بعد سنوات من نشر تشوسمسكي كتابه الأول "البني النحوية"، وقبل نشر كتابه الثاني "وجوه للنظرية النحوية" الذي عدل فيه بعض وجهات نظره، واقتصر ما أسماه "النظرية المعيارية الممتدة".

إن ذكر هذه التواريخ يعد مهماً، لأن النظرية الدلالية التي تقدم بها كاتز وفودور، وإن كانت تحمل طابعاً نقدياً، إلا أنها تدخل في إطار النظرية التوليدية التي اقترحها تشوسمسكي في كتابه الأول من جهة، ولأن كتاب تشوسمسكي الثاني إنما يعد تعديلاً على كتابه الأول بسبب النظرية الدلالية التي اقترحها، من جهة أخرى.

غير أن ما يجب التأكيد عليه هنا، هو أنها بحد، للمرة الأولى في تاريخ اللسانيات الحديثة، أن المكون الدلالي قد دخل بوصفه مكوناً رئيساً إلى جانب المكون النحوي في النظرية اللسانية.

١- المموجة والدالة

ـ مما يجب أن يقال هنا أن الدلاليات التوليدية تقوم في أساسها النظري على الاستنباط. ولقد يعني هذا أنها تتجه ببحثها إلى الآنية اللغوية بعيداً عن التاريخ من جهة، وإلى الدلاللة كما تتجهها نماذجها القاعدية بعيداً عن الإحصاء من جهة أخرى. ولقد تخلَّي هدف الدلاليات التوليدية هذا واضحاً في قراءاتها للجملة قراءة دلالية، لتضييف بذلك بعدها لم يكن قائماً في الدراسات التي تناولت البنى النحوية فيها.

ولقد نرى أن مثل هذا الترجمة قد خرج بعلم الدلاللة من كونه علمًا يبحث في معنى الكلمة إلى علم صار يرى أن الدلاللة هي المكون الذي لا يقل أهمية عن المكون النحوي الذي يقتضيه الكلام لقيام الجملة. وإنه لبسبب هذا بحد، عند

المعاينة، أن أهداف علم الدلالة، قد أصبحت موازية لأهداف النحو، وربما مماثلة لها ومطابقة.

فإذا كانت القواعد التوليدية قد أخذت على عاتقها شرح استعداد المتكلم لبث جمل جديدة لم يقلها، واستقبال أخرى لم يسمع بها من قبل، فإن الدلاليات التوليدية قد ثبتت هذا المدفأ أيضاً إلى جانب البنى التحويية. ولكن يجب أن نلاحظ أن الدلاليات التوليدية تستطيع أن تؤدي هذه المهمة التفسيرية إزاء بعض الظواهر التي لا تقوى القواعد وحدها أن تقوم بها. وإننا لنرى هذا الأمر على امتداد نقاط ثلاثة:

1- إذا كان لدينا جمل تمثيل في وصفها البنوي، فإن هذا لا يعني بالضرورة أنها تمثل في معناها. ذلك لأن كل الجمل تقريباً تمثل بني وتختلف معنى. وهذا أمر لا تستطيع القواعد أن تفسره بمفردها كما أسلفنا. والمثل الذي يمكن أن ندل به على ذلك هو: "أكلت الفتاة الخبز - أكلت الفتاة العنب".

2- ويمكن أن يكون لدينا، من جهة أخرى، جمل تختلف في وصفها البنوي، ومع ذلك فإنها تستطيع أن تمثل دلالة ومعنى. وهذا أمر لا تستطيع القواعد أن تفسره. والمثل الذي ندل به على ذلك هو: "سألت المختص بشؤون الزراعة - سألت المهندس الزراعي".

3- وأخيراً، ثمة جمل يمكنها أن تمثل في وصفها البنوي، ولكنها قد تكون ملتبسة، أو شاذة، أو قد لا تكون كذلك. وهذا أمر لا تستطيع القواعد أن تفسره. ونضرب على ذلك مثلاً بالجملة التالية:

- "لقد كان الحساب عسراً". نلاحظ أن الجملة ملتبسة لوجود عنصر فيها غير محدد. فما المقصود "بالحساب" هنا؟

- "الزهرة المتحركة". نلاحظ أن التعبير شاذ لوجود عنصر فيه "المتحركة" لا تتوافق خصائصه الدلالية مع خصائص العنصر الآخر. فإذاً أن يكون "الانتحار" بجازاً، وإما أن يكون الاسم "الزهرة" استعارة.

إن ما يجب أن تبينه هو أن كل الحالات التي أتبنا على ذكرها، تمثل مهام دلالية لا تستطيع القواعد بمفردها أن تعطي تفسيراً لها. ولقد يقودنا هذا الأمر إلى التفريق بين الالتباس التحوي والالتباس الدلالي، وبين الشندوذ الذي يرصده النحو والشندوذ الذي يرصده علم الدلالة. ثم إن هناك مهامات أخرى ينفرد بها البحث

الدلالي دون البحث التحري كالترادف مثلاً. هذا، بالإضافة إلى أن الدلاليات التوليدية قد أخذت على عاتقها تحديد المعنى أو المعاني الممكنة التي تتجهها الجمل(11).

وإذا كانت هذه الأمور تمثل الحدود الدنيا للدلالities التوليدية، فهناك أمور أخرى تمثل الحدود العليا. ونجد من هذه الأمور قضية "المحيط" الذي يشكل إطاراً وشرطًا لكل تلفظ لساني، كما يشكل عنصراً مساهماً في بناء المعنى. وحل هذه القضية، فقد قرر كاتز وفوردور أن لا يطالب أحد "النظرية الدلالية" ببيان الكيفية التي يحدد فيها المحيط فهم جملة من الجمل(12). ولكننا يجب أن نلاحظ أنهمما إذ يقولان ذلك، يفرقان بين نوعين من المحيط: المحيط الاجتماعي بكل ماديته، والمحيط اللساني. وإن من رأيهما أن استنطاق المحيط الاجتماعي الذي يعد سياقاً يساعد على فهم الجملة وتأنيلها، سيكون أمراً في غير مستطاع النظرية الدلالية. وإنهما ليجدان مثل هذا الموقف تعليلاً. وإنه لتعليق يدل على انتمائهما النظري إلى اتجاه الدراسات العقلانية والاستباطية في اللسانيات. فهما يريان أن استنطاق المحيط الاجتماعي يحتاج من الباحث أن يدخل إلى النظرية معرفة موسوعية تشتمل على كل معارف العالم. وهذا شرط مثالى ولكنه غير واقعى. ولذا فهما يعدانه مستحيلاً. وفي الواقع، فإن هذا الشرط استقرائي في جوهره. وإنه من أجل ذلك يحتاج، لفهم الجمل الممثلة للمعنى، إلى مدونة ضخمة تحتوي على كل السياقات الاجتماعية والمعارف الإنسانية المتصلة بهذه المعاني. ويقول آخر إنه يحتاج، في تأسيس الفهم، إلى تحويل المعنى بوصفه ناجماً لغويًا إلى ظاهرة مادية في الحياة الاجتماعية مثله وتجسده. وإذا ذاك يمكن تصنيفها وتبويتها في باب من أبواب المعرفة التي تحصل بها. ولما كان هذا الأمر مستحيلاً في الدرس اللغوي فقد استعاضا عن عملية استقراء السياق الاجتماعي بالعودة إلى السياق اللساني بوصفه المحيط الذي به يصار إلى تحديد معنى الجملة وفهمها. ولقد رأى كاتز وفوردور على هذا المستوى أنه يستطاع الدلاليات التوليدية أن تحدد نوعية العلاقات القاعدية والدلالية القائمة فعلاً في النص والمحورة بين جمله. وما كان ذلك منها إلا لأنهما ينطلقان من مفهوم يكون النص بموجبه

مثلاً بجملة واحدة، وأن العبارات الموجودة فيه تربط جميعها بقائمة وروابط معينة. وإن هذه كلها توزع على عدد محدد من النماذج.

2- مكونات النظرية الدلالية

تنقسم النظرية الدلالية عند كاتز وفودور إلى قسمين: القسم الأول، ويتمثل في "المعجم". القسم الثاني، ويتمثل فيما سماه "قواعد الاستبatement"، أو إذا شئنا فلنقول "قواعد التبيه". ونلاحظ أن هذا المفهوم الذي أضفتناه تفسيراً لقواعد الاستبatement، يعد خاصية هامة من خواص الاتجاه التوليدى. ولقد اضططلع كل قسم من القسمين بوظيفة به خاصة من جهة، وبوظيفة تتصل بالوظيفة الأخرى من جهة ثانية. ويمكننا، بياناً لهذه المكونات وجلاء لها، أن نقدم تعريفاً لكل قسم، من غير الوقوف طويلاً عند الثاني لأنه موضوع دراسات قادمة.

1- الوظيفة المعجمية:

أ- التعريف

يتكون معجم الدلاليات التوليدية، كما يتصوره كاتز وفودور، من وحدات معجمية. وكل وحدة تتكون من عدد من العناصر التي تشكل موضوعاً للوصف البنائي. وانمازاً لهذا التصور، يرى كاتز وفودور أن الوظيفة المعجمية تتجلى في إعطاء تشجير يشمل كل الوحدات المعجمية وينطبق عليها، بحيث يكون لكل وحدة منها عدد محدد من الفروع الدلالية. ولعل الشرط الضمني الموضوع لهذا التشجير هو أن تتناسب هذه الفروع مع جملة المعاني التي تتصل بهذه الوحدة، وذلك بأحد طريقتين: إما أن تتناسب معها واقعاً، أي مباشرة. وهذا يكشف عنه الأداء اللغوي. وإما أن يكون افتراضاً، أي على سبيل الإمكان القابل للتحقق عن طريق الأداء اللغوي.

بــ المدخل المعجمي

يرى كاتز زفздور أن القاموس يتشكل من عدد من المداخل تتساوى اطراً مع عدد الوحدات المعجمية التي يشتمل عليها. غير أنها يقرر أن الوحدة المعجمية، لكي تحتل مدخلاً قاموسيّاً، يجب أن تكون مزودة بواسمات نحوية ودلالية مشتركة تدل على نوع المعلومات التي تحملها. وما كان ذلك كذلك إلا لأن هذا يعد ضمانة لصحة أي تأويل يعطي للوحدة المعجمية. ويمكننا تعريف الواسمات ووظائفها على النحو التالي:

- الواسمات النحوية:

نستطيع أن نعرف الواسمات النحوية بأنها أدوات مفهومية. فهي تدل على الوظيفة النحوية التي يمكن للوحدة المعجمية أن تقوم بها. وما كان ذلك إلا لأن كل وحدة تحيل إلى باب نحو معين. مثال ذلك: من = حرف جر، الذي = اسم موصول.

- الواسمات الدلالية:

يمكن تعريف الواسمات الدلالية بأنها إشارات لغوية توضع عادة بين هلالين (...)، أو بين قوسين مستقيمين [...]، أو بين قوسين مدبيتين < ... >، وذلك لاختلاف ما تدل عليه.

فهي عندما تكون بين هلالين (...)، فإنها تدل على أصناف دلالية عامة ومشتركة بين عدد من الوحدات المعجمية، مثل: (حيواني)، (إنساني)، (ذكر)، (مؤنث)، إلى آخره.

وهي عندما تكون بين قوسين مستقيمين [...]، فإنها تؤدي دور المميز الدلالي. وهذه إشارة تخصصية تعني أن للوحدة المعجمية سلوكاً لا تشارك فيه مع وحدة معجمية أخرى. وذلك مثل تسميتنا لشاب يدرس في الجامعة: "جامعي". ونلاحظ أن هذه الوحدة المعجمية تتطلب ميزتين دلاليين يدلان على تخصيصها: الأول هو [إنسان شاب]، الثاني هو [مؤهل لنيل الشهادة الجامعية].

وهي عندما تكون بين قوسين مدبرتين < ... >, فإنها تمثل حاشية تضاف إما إلى أحد الميزات الدلالية، وإما إلى واسم دلالي نهائي، وذلك في حال عدم وجود مميز دلالي. وتعجلى وظيفة هذه الحاشية عندما نريد أن نحدد بأن الموضوع الذي يشكل اهتماماً، سواءً كام مميزاً دلالياً [...]، أم كان واسماً دلالياً "..."، لا يكون صالحاً ولا يعد صحيحاً إلا في سياق خصوي أو دلالي معين(13). مثال ذلك عندما نقول من غير تحديد للجنس "شريف". ونلاحظ أن المقصود بالكلمة هنا هو معنى الكلمة، أي التمتع بالفضيلة والاتصاف بالاستقامة والتزاهة. ولكن عندما نخصص، فتحمل الكلمة على أنشى لتصبح "شريفة" فإن الكلمة قد تعني الحال كذلك، بالإضافة إلى العفة والطهارة، المرأة "المحسنة" ويتحذ الواسم حينئذ، التدرجات التالية:

- "شريف" = صفة (تقديرية)، (أخلاقية) ← واسم دلالي
- + تاء التأنيث [براءة من كل علاقة جنسية محمرة] ← مميز دلالي
- + <إنساني> ، <مؤنث> ← حاشية.

2-2- قواعد الاسقاط:

دخل علم الدلالة، مع قواعد الاسقاط، مرحلة جديدة من البحث. فقد انتقل بها من النظر إلى الدلالة في إطار الكلمة إلى النظر إلى الدلالة في إطار الجملة. وهذه نقطة تحول في تاريخ الدراسات الدلالية يمكن رصدها والانتلاق منها. وهذا ما حدث بالفعل مع تشومسكي. ذلك لأن ما تم هنا ليس مجرد التقاط لمعنى الجملة. ولكنه محاولة حادة لتقنين معنى الجملة عن طريق وضع قوانين دلالية تتصل باتاج المعنى نفسه. وهذا ما يعطي هذه النظرية، على الرغم من كل ما يمكن أن يقال فيها، موقع الصدارة في تاريخ البحث الدلالي الحديث.

ولما كان هذا الموضوع، بالنسبة إلينا، يشكل موضوع دراسات أخرى قادمة تحمل العنوان "علم الدلالة - من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص" ،

فقد فضلنا الخوض في تفاصيل "قواعد الإسقاط" وتطبيقاتها في تلك الدراسات. وذلك اتساقاً مع ما قدمناه حتى الآن من بحوث تتعلق بالمدخل النظري لدراسة الكلمة. غير أن هذا لن يمنعنا من تقديم السمات العامة التي تتسم بها قواعد الإسقاط والمبدأ الذي تقوم عليه. وذلك تمهيداً للدراسات التي نعد بتقاديمها لاحقاً.

آ- السمات العامة لقواعد الإسقاط

يمكّنا أن نحدد هذه السمات بثلاث نقاط تشكل ملامح الإطار المنهجي الذي استنه كاتز وفودور لعمل قواعد الإسقاط في الدلاليات التوليدية:

1- لقد رأينا أن البحث الدلالي في "الوظيفة المعجمية" قد اقتصر على جمع المعاني الممكنة للوحدات المعجمية بوصفها وحدات قائمة بذاتها خارج أي سياق. أما البحث الذي أبْخَرَهُ في "قواعد الاستبساط"، فهو بحث متمم للأول، ومتميّز منه في الوقت نفسه من حيث كونه يسير في اتجاه آخر. وذلك لسبعين:

- السبب الأول، لأنّه بحث في المعاني الممكنة للجملة، وليس للكلمة.

- السبب الثاني، لأنّه يحاول رصد القراءين الدلالية وتقنيتها، أي تلك القراءين التي تتصل بانتاج المعنى في الجملة.

ولعل هذين السببين يجعلانه مفارقًا لكل الدراسات الدلالية السابقة ومتمايزًا منها.

2- تشكّل الجملة السياق اللساني للكلمة. ولما كان ذلك كذلك، فإن النظرية التوليدية للدلاليات، تميّز بين السياق اللساني والسياق المقامي. وهي إذ تفعل ذلك، توكل إلى نفسها مهمة البحث في السياق اللساني، أي في الجملة بوصفها سياقاً للكلمة، وتهمل السياق المقامي، أي تهمل المحيط الخارجي غير اللغوي للمعبر عنه.

3- ولما كانت الجملة هي الأساس الذي يقوم عليه البحث الدلالي عندهما، وهي السياق الذي يشكل المحيط اللساني للكلمة، فقد صار هدف قواعد الاستنباط هو حساب المعنى أو المعانى الممكنة للجملة. ولما كان ذلك كذلك، فقد قرر كاتز وفودور أن يقفوا على الأمرين التاليين ليكونا منطلقاً لهما في محاصرة المعنى المراد:

- الأمر الأول، ويقوم على وصف الجملة وصفاً خوريأً بنبيوياً. ولقد يعني هذا الوقوف على العناصر التي تكون منها أولاً، ثم الوقوف على العلاقات القائمة بين هذه العناصر ثانياً، ثم إحكام هذه العلاقات وترتيبها ثالثاً.

- الأمر الثاني، ويقوم على العودة بكل عنصر من العناصر التي تولّف الجملة، بعد أن تم وصفها وصفاً خوريأً بنبيوياً، إلى بابها في القاموس، وبهذا يضيفان إليها مجموع النتائج التي بلغها في بحثهما الوظيفي للمعجم، وذلك على النحو الذي أشرنا إليه عند حديثنا عن "المدخل المعجمي".

ب- المبدأ في قواعد الاسقاط

يقوم المبدأ في قواعد الاسقاط على بعض الأفكار التي كان تشومسكي قد طرحتها في كتابه الأول "البني النحوية"، ثم أجرى عليها تعديلاً بعد ذلك في كتابه الثاني "وجوه النظرية النحوية".

يرى تشومسكي، في الفصل السابع من كتابه الأول، أن عمليات التحويل تنقسم إلى قسمين: التحويلات الإجبارية، والتحويلات الإختيارية. ويرى أن التحويلات الإجبارية تنتج ما يسميه "الجمل النواة"، وأن التحويلات الإختيارية تنتج "الجمل الأخرى"، أو ما يمكن أن نسميه الجمل "المضافة" أو "التابعة".

ولقد جاء المبدأ في قواعد الاسقاط مثلاً يحاكي فيه كاتز وفودور ترسيمة تشومسكي ومنهجه. ولذا، فهو ينقسم عندهما إلى قسمين: القسم الأول، ويصار فيه إلى تأويل الجمل النواة. القسم الثاني، ويصار فيه إلى تأويل الجمل

الأخرى. ثم تلي هذه الخطوة خطوة أخرى تقوم على "التشجير"، وفيه تتوزع العناصر المكونة للجملة إلى فروع بحسب الأبواب النحوية والمعجمية التي تشتمي إليها. وبعد هذا التفريع، تأتي المرحلة الأخيرة، وفيها يصار إلى قراءة الجملة عن طريق ضم القيمة الدلالية للعلاقات النحوية.

أخيراً، مهما يكن الطرح الذي تقدم به كاتز وفودور، وبغض النظر عن النجاح أو الفشل الذي حققه، فإن ما يهمنا هنا هو أن جملة الأفكار التي تقدما بها، جعلت اللسانيات، وخاصة التوليدية لتشومسكي، تعيد النظر في إجراءها. ولقد كان ذلك بالفعل، حيث أدخل تشومسكي تعديلات جوهرية على نظريته تتعلق بالبعد الدلالي للكلام.

المراجع

-
- R. Galisson / D. Coste: *Dictionnaire de Didactique des langues*. Éd, Hachette, -1
Paris. 1976. P 131 - 132.
- Oswald Ducrot / Tzvetan Todorov: *Dictionnaire encyclopédique des sciences* -2
du langage. Ed, Seuil, Paris. 1972. P 57.
3- المرجع السابق والصفحة.
- R. Galisson / D. Coste: *Dictionnaire de didactique des langues* P 299. -4
5- المرجع السابق. ص 105.
-6 " " . ض 106.
" " والصفحة. -7
" " . ص 407. -8
" " والصفحة. -9
- Oswald Ducrot / Tzvetan Todorov: *Dictionnaire encyclopédique des sciences* -10
du langage. P 58.
- C. Fuchs et P. Le Goffic: *Initiations aux problèmes des linguistiques contemporaines* -11
P 72.
- J. J. Katz / J. A. Fodor: *structure d'une théorie sémantique avec applications* -12
au Français, in *cahiers de lexicologie*, № 9, 1966 (II) P P 39 - 79 et № 10,
1967 (I) P P 47 - 66.
13- المرجع السابق. وكذلك: C. Fuchs et P. Le Goffic: *Initiations aux problèmes des linguistiques contemporaines*, P 73 - 74.

الفهرس

5	● فاتحة الكتاب
9	I - القسم الأول "مدخل إلى علم الدلالة"
10	1- علم الدلالة في منظور عربي
23	2- علم الدلالة في منظور (غربي)
35	3- موضوع علم الدلالة "منظور فينومينولوجي"
		II- القسم الثاني "قضايا دلالية"
46	1- الدلالة وتلازم المقول اللغوية
60	2- إنشطار الإشارة وإشكالية الدلالة
71	3- الدلالة السانية والمنهج
91	4- بعض سمات البحث الدلالي
		III- القسم الثالث "المصطلحات"
110	1- علم الدلالة في دائرة المصطلحات "1"
121	2- علم الدلالة في دائرة المصطلحات "2"
140	3- علم الدلالة في دائرة المصطلحات "3"
		IV- القسم الرابع "الاتجاهات"
160	1- اتجاهات البحث الدلالي العربي "مقدمة"
169	2- اتجاهات البحث الدلالي العربي "1"
176	3- اتجاهات البحث الدلالي العربي "2"
187	4- اتجاهات البحث الدلالي العربي "3"

التطور: الفلسفية



أدى تطور البحث اللساني إلى تطور جملة من العلوم، لها صلة بالظاهرة اللغوية. ولكن اللسانيات، على الرغم من سيطرة بعض العلوم على بعضها الآخر فلسفية ومنهجاً، قد استطاعت أن تحظى باستقلالها وتحافظ عليه من غير أن تحدث قطيعة معرفية معها.

وكان من نتائج هذا التطور أيضاً، أن استطاعت اللسانيات أن تجمع إليها – ضمن الحقل المعرفي للدراسات الإنسانية – جملة من ميادين البحث كان مقدراً لها أن تصبح علوماً مستقلة. وبهذا، فقد حللت محل الفلسفة وصار مقدراً لها أن تثير الأسئلة، وأن تصوغ القضايا فاندفعت العلوم الإنسانية، في ركابها، تشق طريقها نحو تطورها الخاص.